مفاعيل الثورة المضادة السعودية والربيع العربي

مركز طوى للدراسات

/https://touacenter.com

2024

مفاعيل الثورة المضادة

السعودية والربيع العربي

وحدة البحوث ـ مركز طوى للدراسات السعودية

مع تسارع الأحداث في العالم العربي على نحو غير مسبوق، ظهر إلى العلن مصطلح الثورة المضادة الذي وُلد بعد الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي.

وبدا واضحًا أن التحوّلات الاجتماعية والرأسمالية والصناعية في أوروبا، ساهمت بصورة مباشرة في تغذية حركة الثورة المضادة، التي وجدت طريقها الى بقية قارات العالم، حتى باتت عدوى تلك الثورة قدرًا لا مفرّ منه في كل الثورات الشعبية التي شهدتها أوروبا، بلحاظ ما تستهدفه من تحوّل شامل للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أي قلب البنى الفوقية واستبدالها بأخرى.

في الوطن العربي، اتخذت الثورة المضادة أشكالاً عدّيدة، ربما كان أقصاها وأكثرها تظهيرًا الصدام المسلّح في ليبيا وسوريا، ولكن هناك أشكال لا تقل خطورة ومأساوية، من بينها اختطاف الأجندة الثورية وتبني أهداف ليست مدرجة في قائمة أهداف الثورة، كالقول إن خطّة الثوار تهدف إلى تقسيم البلاد إلى إمارات صغيرة، أو إقامة دولة دينية، أو حتى تصفية وجود جماعة أخرى، وهذه التهمة نجد مصداقها في العراق وسوريا وليبيا، واليمن، والبحرين.

لا ريب أن الهدف الأساس من الثورة المضادة يكمن في إيصال الحركات الثورية في الشرق الأوسط إلى مرحلة اليأس وعقم العائد، وتاليًا جعل كل تحرّك ثوري فعلاً مشبوهًا، بزعم أنّه يؤول الى الفوضى وسفك الدماء. وكان جّل سعي أولئك الذين يديرون الثورة المضادة في الخفاء مصوّب على استخدام أدوات معروفة وفي مقدمها الحرب الأهلية والتقسيم، والطائفية، بهدف خلط الأوراق وتقويض المنطلقات السامية التي أوقدت شرارة الثورة، حيث تنفصل المعاني عن الألفاظ، فتصبح الثورة تمرّداً، والحرية فوضى، والوحدة طائفية.

وفي خضم هذا المشهد، برز دور النظام السعودي في مرحلة مبكرة من انطلاقة الثورات العربية، وشاركت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً بدور فاعل في إدارة الثورة المضادة، حيث لا يغيب عن الأذهان مشهد التكالب الغربي على ليبيا من أجل إطاحة نظام معمر القذافي من خلال ما عرف بجيش التحرير ، في مقابل مشهد مناقض في البحرين عبر استجلاب جيش مهمته الأساس قمع الثورة وإجهاضها.

وقد برزت مفاعيل الثورة المضادة من خلال العديد من المبادرات الإقليمية والدولية والمحلية الهادفة إلى تعطيل الحركات الداعية إلى الانتقال الديمقراطي بصورة سلمية في دول غرب آسيا، وإبقاء حالة الارتهان قائمة في دول الثراء للغرب وسحق أي حركة إصلاحية شعبية، وكانت دول مجلس التعاون الخليجي الأشد نفورًا من الثورات واستنفارًا لمواجهة شعوبها، وكل ذلك لمنع تكدّس الثروات في دوائر ضيقة، أي العوائل الحاكمة، وتوظيف تلك الثروات في خدمة المشاريع الرأسمالية والإمبريالية الاقتصادية الغربية.

وقد كشف تقرير نشره معهد التمويل الدولي في شهر أكتوبر سنة 2014 عن تنامي ثروات الدول الخليجية مقارنة مع غيرها من الدول العربية. فارتفع صافي الأصول الخارجية لدول الخليج من 878 مليار دولار في 2006 إلى ما يقدّر بـ2.27 ترليون دولار بحلول نهاية 2014. وذلك مقارنة مع انخفاضٍ في صافي الأصول الخارجيّة لكل من مصر وسوريا والأردن ولبنان وتونس والمغرب من فائضٍ قدره 11 مليار دولار في 2006 إلى ما يقدّر بعجزٍ قدره 56.8 مليارد‌ولار بحلول نهاية 2014 .

ووفق التقرير الدولي نفسه فقد سجّلت الثروة الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي نمواً قدرُه 17.5 بالمئة سنوياً من العام 2010 وحتى 2014، إذ تضاعف مقدارها الكلّي من 1.1 ترليون دولار ليصل إلـى2.2 ترليون دولار في الفترة ذاتها .

هذا التفاوت في القوّة والثروة أمرٌ أساسي لفهم حركة الثورة المضادة، لاسيما لجهة توفير الأرضية الخصبة للأشكال المتنوّعة من التدخلّات الخارجيّة الاقتصاديّة والسياسية والعسكريّة التي كان لها دور بارز في منعِ أيّ تحدٍّ جوهريّ للمنظومة الإقليميّة القائمة والعمل على وأد الثورات التي قادها الشباب في مهدها منعاً لانتشار عدواها.

وفي ضوء ما تقدم، فإنّ بدايات الربيع العربي ليست كنهاياته، إذ أن وجه الثورة تبدل في كل بلدان الربيع العربي، فالقوى الشبابية التي نزلت الى الشوارع وتحدّت القمع ودفعت ثمن الحرية من أرواح أفرادها تمّ إقصاؤها عن المشهد، في مقابل صعود قوى أخرى وصلت متأخرة إلى ميادين التحرير، ثم ما لبثت أن تبنّت خطابًا مغايرًا، وخضعت تحت تأثير خطاب الثورة المضادة المصنّع سعوديًا. ويمكن القول إن التطييف هو

أخطر سلاح شهرته السعودية منذ انطلاق الربيع العربي أواخر العام 2010.

ولابد من الإشارة إلى أن العامل المذهبي لم يكن عاملاً محرّكاً للثورات في كل من تونس ومصر وليبيا، ولكن المذهبية برزت بطريقة أخرى من خلال السعي إلى فصل الربيع العربي عن قطاعات شعبية وازنة على قاعدة مذهبية، وتجلّى ذلك بتصعيد الخطاب الطائفي الهادف إلى إحداث قطيعة ومنع التواصل بين الثورات العربية.

وفي هذا السياق ، لم يكن صدفة انخراط أعداد كبيرة من المقاتلين الليبيين والتونسيين في القتال في سوريا انطلاقًا من خلفية مذهبية، وكذلك التصريحات المتتالية لشخصيات دينية وسياسية في تونس ومصر بخلفية مذهبية واضحة.

في ظل الاستقطاب الطائفي صدرت مواقف وفتاوى تبارك ثورة هنا وتستنكرها هناك، بل صدرت فتاوى تحرّم التظاهر في بلد مثل المملكة السعودية، بينما يفتي رئيس مجلس القضاء الأعلى السابق في المملكة السعودية الشيخ صالح اللحيدان بجواز "إقتل الثلث لينعم الثلثان"، وطبّق ذلك على ما يجري في سوريا، فيما جرى تصنيف الثورة البحرينية بأنها ثورة طائفية، لكون المكوّن الأكبر فيها من طائفة معينة، هم الشيعة، بالرغم من شعاراتها الوحدودية التي رفعتها طيلة أيام الثورة.

ووسط ذلك كله، بدا أن الثورة السورية تم استثناؤها من كل فتاوى مشايخ الوهابية وبياناتهم وكذلك الحال بالنسبة للحكومة السعودية، فنعوت الغوغاء والمفسدة وتهديد المصالح العامة، التي كان يسبغها كبار علماء الوهابية في السعودية على ثورتي تونس ومصر، غابت بشكل لافت عن

الثورة السورية. وهنا تكمن المفارقة بين القبول بالثورة هنا ومعارضتها هناك، ودائمًا وفق معايير مذهبية خالصة.

وقد وصلنا بفعل الثورة المضادة ومفاعيلها على الأرض إلى درجة غاب عن الأذهان مفهوم العمل الثوري، على طريقة ألتوسير، والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالممارسة المستنيرة وبقيم الحرية والعدالة والديموقراطية، فقد اختفى ما هو ثوري ومستنير وعلمي، وحلّ مكانه ما هو غريزي، ودموي، ومدمّر للمبادئ والقيم باسم الثورة والطائفية.

والمشكلة في ذلك تكمن في أن الشباب غفلوا منذ بداية ثوراتهم عن تصنيع رموز للثورة التي لا يمكن أن تنجح من دون قيادة، خصوصًا في مجتمع جُبل على ثقافة الرموز..فالثورة اندلعت من دون أن تُعرف هويةُ مفجريها الإ على نطاق محدود، وسرعان ما غرق أعضاءُ إئتلاف شباب الثورة وسط التشكيلات القديمة والجديدة. ليبرز بعدها السعي إلى إخلاء الميادين في تونس ومصر من روادها بهدف إفراغ هوية ومخزون ومضمون الثورة..حين عاد صنّاع الثورة الى الميادين، وجدوها خلوًا من الزخم الشعبي السابق، ومن الكاميرات، ومن الرادع الثوري أيضًا، فقد كانت أيدي الأجهزة الأمنية مكفوفة بفعل الثورة نفسها، ولكن حين قرّر الثوّار إستعادة منجزهم في مرحلة تراخي الزخم الشعبي واجهوا تدابير قمعية كالتي شهدوها في العهود السابقة.

كان يمكن للكتلة الشبابية، وهي غالبية الشعب في تونس ومصر وفي عموم البلدان العربية، أن تشكّل نفسها في أحزاب، وأن تفرز قيادات من داخلها، وتخوض معركة إنقاذ الثورة منذ الأيام الأولى للثورة، ولكن ذلك لم يحصل لا بل وصلت الأمور إلى حد أن الأحزاب التقليدية أو المصنّعة

حديثًا وفقًا لمتطلبات المرحلة الجديدة قطفت بنفسها ثمار الثورة فتم اختطاف المنجز الثوري من أيدي الشباب.

تمّ إضعاف المناعة الذاتية والمكتسبة للثورات العربية على حد سواء بفعل إغفال دور العامل الخارجي الإقليمي والدولي، ففي اللحظة التي تنحّى فيها حاكما تونس ومصر، أصبحت الثورة في مواجهة خصوم من نوع آخر، وإن كانوا بأزياء محلية ، جرى على إثرها ضخ الأموال من أجل إجهاض الثورات العربية، حيث شكلت الثورات المتتالية بالنسبة إلى الأنظمة العربية كابوسًا مفزعًا، استدعى تدابير ضخمة من أجل تعطيل مفاعيلها الخارجية قبل أن تنتقل الى غيرها من الدول ولاسيما الخليجية منها .

وقد تجلى ذلك بشكل واضح بعد سقوط رئيس تونس بن علي ورئيس مصر حسني مبارك، حيث عمدت دول إقليمية إلى زرع حلفائها في كلا البلدين من أجل المشاغبة والمشاركة، وتحوّل بعض الحلفاء إلى صرّاف آلي متنقّل لشراء الولاءات وحرف مسار الثورة، وعكست الجماعات السلفية في مصر المدعومة سعودياً جزءاً من صورة التدخّل الخارجي.

وإزاء هذه المخاطر ،كان على شباب الثورات العربية إحتواء الأخطاء القاتلة في ربيع العرب منذ الأيام الأولى، لأن انكشاف الجبهة الداخلية في لحظة التحوّل الثوري، والتسلل المباغت لقوى مضادة للثورة مدعومة من الخارج، يفضي الى عقم الثورة، والحيلولة دون وضعها حملاً في هيئة دولة ديمقراطية شعبية تكفل العدل والمساواة وفق مبدأ المواطنة..

ومعروف أن كل الثورات العربية واجهت أخطارًا جديّة تندّك في مصيرها، وأن الشباب الذين قادوا الثورة كانوا معنيين أكثر من أي لحظة

تاريخية أخرى بأن يخوضوا إمتحان استرداد المنجز الثوري المختطف، فلا يجوز التفريط في نضال الشعوب، فضلاً عن تسليمه لأعداء الثورة.

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن الاجيال الثورية الشابة يمكنها الحد من استهدافات الثورة المضادة، واسترداد ما تحسبه حقّاً مشروعاً لها. فقادة الثورة المضادة يلعبون في مضمار القوى السياسية والاجتماعية التقليدية والتي بالرغم من كل ما قامت به وما أنفقته من أموال طائلة كانت عاجزة عن احتواء ثورات عربية في تونس واليمن والبحرين فيما غرقت ليبيا وسوريا في دوامة العنف الدموي.

وسواء تعثّرت الثورة أو تأخّرت أو حتى أُجهضت، فإن الحقيقة الكبرى تتمثّل في أن الثورات العربية كشّفت الاختلال البنيوي للكيانات السياسية العربية، وأن مقاومة القدر الثوري من قبل الحكّام العرب يهدف بدرجة أساسية إلى منع انتقال الكيانات تلك إلى دول وطنية حقيقية تقوم على مبدأ المشاركة الشعبية.

في الأفق الواسع لقراءة الثورات العربية، برزت حالة المراوحة في الانتفاضات الشعبية في ليبيا واليمن والبحرين، ما فرض قراءة مختلفة متعدّدة الأبعاد، من أجل فهم سيرورة الثورات، والعوامل المحرّضة على اندلاعها، وكذا انتصارها. حين نقرأ التاريخ من نهايته، كان الصورة الافتراضية على هذا النحو: إن التمزّق المناطقي كان مقدّر له إعاقة الانتصار الحاسم للثورة في ليبيا واليمن، وإن التمزق المذهبي/الطائفي خلق أمداً زمنياً لنظام آل خليفة في البحرين يتيح له مشاغلة الشعب ريثما تشتعل الغرائز الطائفية للحيلولة دون انكساره والإذعان لإرادة الشارع، وإن التمزّقات هذه بكل أشكالها المناطقية والقبلية والمذهبية حاضرة

بكثافة في بلد مثل السعودية، وإنها، أي التمزّقات، تشكّل عامل استقرار وتماسك السلطة.

ومن غرائب الدولة الشمولية أن وحدة السلطة مؤسسة على قسمة المجتمع. فنقطة الجدل المركزية، إذن، ليست مندكّة في الأمم المتأخرة من حيث تكوينها، ولا في إخفاق الدول في إنضاج شروط الانتقال إلى أمم/أوطان، بل في دور النظم السياسية الحاكمة في تعميق الانقسامات الداخلية لناحية تصعيد قيمة السلطة المركزية، الشمولية غالباً .

لئن بدا مشهد الدولة والاختلالات البنيوية التي تحول دون التلاحم الشعبي في مواجهة غطرسة الدولة وجبروتها بارزاً في تبجّحه، ندرك تماماً لماذا كان من السهل على الشعبين التونسي والمصري اقتناص الفرصة التاريخية وتحقيق النصر الحاسم في عملية ثورية خاطفة، لا تكاد تتكرر في تاريخ الثورات في العالم. في مصر، على سبيل المثال، كان يكفي النداء باسمها كيما تلتهب مشاعر عشرات الملايين وتعبئة الشارع، وكذا الحال بالنسبة لتونس، فالتمزّقات فيهما مهما بلغت تتوارى خلف صرخة واحدة باسم الوطن القومي، فالجميع يلتقي على مصر، باعتبارها (فوق الجميع)، كما تخبر كلمات إحدى الاغاني بمناسبة انتصار الثورة، بل تتحوّل مصر الأمة والوطن صرخة ثورية في وجه النظام الحاكم، ولكن الحال يختلف في بلدان أخرى رغم محاولات إنعاش الشعورالوطني/القومي، فدخان الولاءات الفرعية (القبلية، المناطقية، المذهبية)، يحجب رؤية الأمة والدولة والوطن، ما يعني أن ثمة بلدانًا عديدة في الشرق الأوسط ما زالت تعيش أوضاع ما قبل الدولة والوطن، وإنها أقرب الى سلطنات منها إلى دول.

ولا يُخفى أن بعض الدول لجأت إلى تحصين نفسها من عدوى الثورات من خلال اعتمادها سياسة الرعاية/الإعالة، فقد اشترت السعودية يوم غضبها المفترض بـ36 مليار دولار، رغم أن جدلاً واسعاً أحيط بهذا الحجم من التقديمات الاجتماعية بخصوص مصادر توفيرها، وتداعياتها الاقتصادية. وجرت محاولات دؤوبة لإطفاء محرّكات الثورة الشعبية في سلطنة عمان والأردن عن طريق المعونات المالية الخليجية بدرجة أساسية.

ثورة الياسمين: تونس

كان الهدوء يلف عواصم القهر من محيط بلاد العُربِ الى خليجه..وكان الإحباط سيد الشارع..الفقر، البطالة، الاستبداد، ضياع الهوية، وانسداد أفق المستقبل.

ركود يخيّم على الحياة السياسية..لا بصيص أمل في بزوغ فجر الحرية أو حتى تحرير القدس.

نوافذ جديدة فُتِحَت وتواصل المقهورون عبر قنوات التواصل الاجتماعي فتغيّر وجه مشرق سادر في سباته، واستيقظت الحرية والعدالة والمساواة والكرامة.

مشهد الثورات العربية أضاء على معاناة مزمنة عاشها شباب العرب الذين يشكّلون نحو سبعين مليون نسمة من إجمالي شعوب دول الجامعة العربية الإثني وعشرين. وجاءت لحظة المواجهة مع صنّاع القهر، وبرزت تحديات تتصل بالخبز والحرية على حد سواء.

وبات مشهد الشباب وهم يعتصمون أمام وزارات العمل مألوفًا، فيما لا حلول جذرية لمشكلاتهم، وكان الفقر وانعداد الحرية والبطالة من بين عوامل أخرى اقتصادية وسياسية وثقافية شكّلت شرارات تفجير الثورات الشعبية.

حركة الشارع التي قادها الشباب التونسي، وكذا الشباب في بلدان الثورات العربية الأخرى، كانت أسرع من حركة تفكير قادة المعارضة التقليدية، فقد اختزل الشباب شروط تأهيل القادة في وقت قياسي، وأصبح الشارع مصنّعاً لقادة الثورة.

وسط اليأس الجاثم على أمة العُرب، شقَّ صوتُ غضبٍ من قرية نائية سماء تونس الخضراء ليوقد نارًا في هشيم الإحباط ويحيل ظلام المشرق والمغرب نورًا ساطعًا.

اختصرت قصة الشاب محمد البوعزيزي قصص عشرات الملايين من شباب العرب، فقد أشعل البوعزيزي في الرابع من ديسمبر عام 2010 في جسد الأمة ثورات متنقلة، بدأت بثورة الياسمين في تونس وانتقلت الى مصر وطافت بقية بلدان العرب بأشكال ومضامين أخرى متفاوتة.

ليس في حادثة إحراق البوعزيزي جسده جديداً، فأمثالها يقع كثيراً في عواصم الفقر العربية، وأن العلاقة المأزومة بين المواطن والجلاّد مثّلها البوعزيزي رمز المواطن المقهور، الذي كان يناضل من أجل قوت عيشه، في مواجهةٍ مع رمز مؤسسة دولة القهر.

وسرعان ما خرجت ثورة الياسمين التي أنجزت مهمتها في الرابع من يناير عام 2011 من إطارها الجغرافي، ولم تعد ملكًا للشعب التونسي وحده، بل دخلت في الذاكرة الجماعية للشعوب العربية، وعلى الفور

استنفر عديد من أنظمة القهر في بلاد العُرب كل إمكانياتها وأجرت الترتيبات اللازمة من أجل تحصين الداخل.

بدأ ربيع العرب من تونس، وفي غضون شهر واحد حقّقت الثورة الشعبية هدفها، ويعود ذلك الى انتظام غالبية الشباب التونسي في جمعيات مدنية، جرى تأهيلها سياسيًا في لحظة تاريخية حسّاسة وحاسمة. وأمكن التكهّن، في ضوء المثال التونسي، بأن انسداد أفق الإصلاح السياسي، في أي دولة عربية، سيحيل التنظيمات الأهلية الى أدوات تعبئة سياسية عالية الكفاءة. وإذ لا يمكن، في ظل عولمة اتصالية تفاعلية، تعطيل الميول المتعاظمة لدى الشباب في تنظيم صفوفه ضمن مؤسسات أهلية فإنها تحوّلت الى مراكز تعبئة ضد القهر بكل أشكاله السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

عاشت تونس تجارب ثورية سابقة، وكان أبرزها انتفاضة الخبز في يناير 1984، حين أخفق نظام الرئيس الحبيب بورقيبة في التقاط الفرصة المواتية لإحداث إصلاحات سياسية وتشريعية فاعلة، فكانت الغرسة الأولى لثورة الياسمين.

لقد أثبتت الثورات العربية بأن نموذج الدول القطرية في تونس وبلدان عربية أخرى مجرد إطار استبدادي، لا يمكن الوثوق بقدرته على ضبط مصالح العباد، ما جعل إصلاحه غير ممكن الا عبر ثورة شعبية.

نجحت ثورة الياسمين بعد شهر من اندلاعها في مدن وشوارع تونس في إطاحة زين العابدين بن علي، الذي فهم في اللحظة الأخيرة شعبه ومطالبه.

اكتشف بن علي أن العالم الذي راهن عليه أصبح عاجزًا عن توفير مأوى له. وكما كان حال شاه إيران، طاف بن علي بطائرته أجواء عدد من البلدان الحليفة والصديقة على أمل قبول استضافته، وبقيت دولة واحدة كانت على النقيض مع مطالب الشعب التونسي، أعلنت عن استعدادها استضافة الرئيس المخلوع.

كانت تلك أول إشارة سلبية تطلقها السعودية في أجواء الربيع العربي قبل أن تبدأ بوضع خطط شاملة للثورة المضادة من أجل احتواء الثورات الشعبية وإفشالها وإعادة إحياء النظم الشمولية، وعرقلة مساعي الثوّار نحو نهضة وتنمية حقيقية.

بعد إنتهاء المرحلة الأولى من الطوفان الثوري وسقوط زين العابدين بن علي، عمل تحالف قوى الثورة المضادة على استعادة توازنه والوقوف على قدميه والبدء بتنفيذ خطة الانقلاب على الثورة.

وعلى الرغم من تشكيل مجلس لمراقبة تنفيذ أهداف الثورة التونسية، فإن نوبة شكوك راودت الثوّار حيال ما تمّ إنجازه، وما يتربّص بالثورة من أخطار كامنة، وكان الثوار يردّدون: رحل الديكتاتور ولكن الديكتاتورية لا تزال باقية.

عاد شباب الثورة الى الشارع رغم غياب الكاميرا ونفّذوا سلسلة إعتصامات أمام مقر الحكومة في ساحة القصبة، استمرت عدة أسابيع إحتجاجًا على محاولات الإلتفاف على أهداف الثورة.

تحدّث ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان بعد رحيل بن علي عن استمرار عمل جهازي أمن الدولة والمخابرات، وإن تبدّلت العناوين، مع بقاء أجزاء كبيرة من جسد النظام السابق متماسكة وفاعلة.

لم يكن صدفةً إصرارُ شباب الثورة في تونس على مطلب تشكيل مجلس لحماية أهداف الثورة، والمطالبة بإسقاط الحكومة، وحلّ مجلسي البرلمان والمستشارين، وانتخاب مجلس تأسيسي لصياغة دستور جديد.

في تقييم قادة الثورة أن الوضع في تونس شهد صراعًا حقيقيًا بين الثورة والقوى المعادية لها. وأصبح المشهد السياسي التونسي منقسماً بين: قوى ثورية وقوى معادية للثورة وأخرى كانت في المعارضة ولكنها جنحت الى الديكتاتورية عبر الحفاظ على القاعدة الاجتماعية والاقتصادية.

حذّر صنّاع الثورة الأوائل بأن من يحكم تونس ليسوا رجالاً صنعتهم الثورة، بل هم من رجال النظام السابق، أو بالأحرى أتباع الرئيس المخلوع، وهم من يضطلع بمهمة إعادة إنتاج النظام القديم.

حذّر الثوّار بأن ثمة أيادٍ خفية وأخرى ظاهرة دخلت على خط الثورة لإجهاضها، وأن كل أصابع الاتهام تشير إلى السعودية بصفتها الدولة الوحيدة التي احتضنت الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، على الرغم من المطالبات من قبل رجالات الثورة باسترداده من أجل إخضاعه للمحاكمة.

في أعقاب صدور نتائج الإنتخابات الرئاسية التونسية التي جرت في ديسمبر 2014 والتي فاز فيها زعيم حزب نداء تونس الباجي قايد السبسي، عاد مشهد الإحتجاجات والتظاهرات وعلى وجه الخصوص في جنوب البلاد للتعبير عن رفضهم عودة رموز النظام البائد إلى الحكم، وخصوصاً أن السبسي كان يتولى في عهد بورقيبة حقائب الدفاع والداخلية والشؤون الخارجية وأن ابتعاده عن الحياة السياسية في عهد بن علي لا يلغي كونه أحد رجال حقبة حكمت تونس بالحديد والنار.

المفارقة الجديدة التي سجّلها المشهد الإنتخابي أن رموز الحقبة السابقة استطاعوا من خلال الإنتخابات الرئاسية والتشريعية العودة إلى تصدّر المراكز الأولى في الحكم واحتلال مساحات كبيرة من المشهد السياسي التونسي، على حساب شباب الثوّرة وصنّاعها.

أما عن الدور السعودي في تزعم الثورة المضادة في تونس، فإن أول ما يلحظ عدم صدور بيان من الحكومة السعودية يبارك لشعب تونس انتصار ثورته وتحقيق مطالبه. ومن حيث المبدأ ترفض السعودية هذه المطالب جملة وتفصيلاً.

أبدت السعودية رغبتها في إبقاء الثورة داخل حدود تونس دون أن تتجاوزها إلى غيرها من الدول العربية، ولكن شرارة الثورة انتقلت سريعاً الى الجارة المصرية فتعاظمت مخاوف السعودية، فمصر، الدولة المحورية في العالم العربي كانت بمثابة العمود الفقري لتيار ما يسمى "الاعتدال العربي" الذي تشكل السعودية رئته، وأن انهيار نظام مبارك أفقد السعودية حليفًا قويًا كان يعمل معها على تأمين نفوذ واسع لها في المنطقة.

كانت القيادة السعودية تعوّل على إمكانية الانقلاب على ثورة الياسمين من داخلها عبرالوجوه السابقة التي عادت الى تصدّر المشهد السياسي من جديد.

كانت القيادة السعودية تعوّل على إمكانية الانقلاب على ثورة الياسمين من داخلها عبرالوجوه السابقة التي عادت الى تصدّر المشهد السياسي من جديد.

بدأت المحاولات السعودية لاحتواء ثورة الياسمين في مرحلة مبكرة، وفي 14 سبتمبر سنة 2011 بعث الملك عبد الله برسالة الى الرئيس المؤقّت لتونس فؤاد المبزع، سلّمها له وزير الخارجية سعود الفيصل، وهو أول مسؤول سعودي يزور تونس بعد خلع بن علي. وأعرب الملك عبد الله في رسالته عن وقوف السعودية الى جانب تونس التي وصفها بأنها: بلد عزيز وغال على قلب كل عربي ومسلم وخاصة في المملكة. فيما ذكرت مصادر تونسية أن رسالة الملك عبد الله ركزت على استعداد النظام السعودي لتقوية التحالف السعودي التونسي لمواجهة التحديات المشتركة.

أخذ التدخّل السعودي في الثورة التونسية أشكالاً متعدّدة، ففي 18 نوفمبر 2011 تمّ الاعلان عن تورّط السعودية بتمويل السلفيين في تونس. وبدأت ملامح فضيحة إثر الكشف عن تدخل السفارة السعودية في تونس في انتخابات المجلس التأسيسي للتأثير على النتائج عبر تقديم الأموال للجماعات السلفية وغيرها من الجماعات الدينية والأحزاب السياسية.

كان السلفيون في سجون بن علي على خلفية قانون مكافحة الارهاب، وحين وقعت الثورة أفرج عنهم وقدّمت السعودية الدعم لهم بعد الثورة، وأثارت تحرّكاتهم المكثفة والمريبة تساؤلات حول توقيتها والأهداف التي ترمي إليها لا سيما أنها تأتي قبيل انتخابات مصيرية في تاريخ البلاد.

عادت العناصر السلفية بالثياب القصيرة المميزة واللحى الطويلة للظهور مجدّداً في شوارع تونس. وقدّرت نسبتهم بنحو عشرين في المئة من مرتادي دور العبادة في البلاد، ورغم أنهم يمثّلون أقلية صغيرة داخل التيار الإسلامي التونسي ولكنهم استطاعوا إسماع صوتهم مستفيدين من

الغليان الثوري وهم يسعون إلى فرض رؤيتهم على مجتمع يغلب عليه الإسلام المعتدل والتقاليد العلمانية. وتساءل مراقبون إن كان المتطرفون السلفيون هنا يستعرضون بذلك عضلاتهم خصوصاً قبل موعد الانتخابات أم أن هناك جهات تحرّكهم أو تستغل تحركاتهم لغاية محدّدة.

شعر قادة الثوّرة بأن الظهور المفاجيء للعناصر السلفية لم يكن بريئًا بل كان بإيعاز من أطراف خارجية تريد، على حد قولهم، إجهاض الثورة التونسية حتى لا تمتد عدواها إلى دول أخرى، بينما لفت آخرون الى دور غير مرئي لبقايا نظام الرئيس المخلوع في تحريك هؤلاء لتوريطهم في أعمال عنف من أجل إرباك العملية الانتخابية.

أكّد ناشطون إسلاميون تونسيون أن السفارة السعودية في تونس تعمل باتجاهين للتأثير على إتجاهات الرأي العام في تونس، فهي موّلت علمانيين وليبراليين، كما قامت في الوقت نفسه بتمويل الحركة السلفية كي تصبح قوة سياسية في البلاد.

أصيب كثير من التونسيين بالدهشة لحجم الأموال التي يتم صرفها من قبل التيار السلفي لكسب المؤيدين والأنصار، حتى أن عددهم تضاعف في غضون شهرين بفعل ما تمّ صرفه من أموال لمن ينخرط في الحركة السلفية ويوشك أن يكون لهم تأثير في انقسام المجتمع التونسي وعزل الاسلاميين المعتدلين، في سياق محاربة الثورة التونسية ومشروع الاسلاميين المرتبطين بالإخوان المسلمين. وتحدثت مصادر الثوّار عن تنسيق أمريكي سعودي لدعم بقايا القادة العسكريين والأمنيين لنظام بن علي في السلطة، وخاصة قادة الجيش والمخابرات والبوليس السري، للالتفاف على نتائج الثورة الشعبية.

نائلة السليني الأستاذة الجامعية بكلية العلوم الإنسانية في العاصمة تونس وجّهت في أكتوبر 2011 إتّهاماً لـ "الحركة الوهّابية" السعودية "بدفع" و"دعم" سلفيي تونس الذين شبّهتهم بجماعات "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" المنتشرة في السعودية. وتقول السليني إن سلفيي تونس ومصر "يتلقّون التعليمات من الوهّابيين الذين يريدون على حد قولها "إجهاض" الثورة التونسية والمصرية حتى لا تمتد عدوى الثورات إلى السعودية.

الأستاذ الجامعي التونسي علية العلاني الباحث في التاريخ السياسي والحركات الإسلامية المغاربية، قال إن الصراع بين المؤسسة الدينية في تونس والحركة الوهابية يعود لفترة طويلة، فقد رفض علماء جامع الزيتونة التونسي دعوة بالانضمام إلى الوهّابية، من بينها رسالة بعث بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب الى مفتي الديار التونسية في آواخر القرن الثامن عشر يدعو فيها الى اعتناق دعوته والولاء له وإلا فإنّه يكون مشركًا ويستحق القتل. وقد ردّ عليه الشيخ العلاّمة محمد المحجوب برسالة وَسَمَها بالرسالة الرحمانية وجاء فيها:

"فإنك راسلتنا تزعم أنّك القائم بنصر الدين، وأنك تدعو على بصيرة لما دعا إليه سيدُ الأولين والآخرين، وتحث على الاقتفاء والاتباع، وتنهي عن الفرقة والابتداع..وقد زعمت أن الناس قد ابتدعو في الاسلام أموراً، وأشركوا بالله من الأموات جمهوراً في توسّلهم بمشاهد الأولياء عند الأزمات..وتشفعهم بهم في قضاء الحاجات، ونذر النذور اليهم والقربات وغير ذلك من أنواع العبادات.."، وبعد أن فنّد حججه حذّره من إيقاد الفتنة وخاطبه قائلاً: "ثم بعد الوصول الى هذا المقام، أعد نظراً في إيقاد نار الحرب بين أهل الاسلام واستباحة المسجد الحرام وإخافة أهل

الحرمين الشريفين، والاستهوان لاصابة لعنة الله والملائكة والناس أجمعين..فسيتضح لك أنَّك غيّرت المنكر في زعمك وبحسب اعتقاد وفهمك وأتيت بحمل كثيرة من المناكر وطائفة عديدة من الكبائر أذيت بها نفسك والمسلمين وابتغيت بها غير سبيل المؤمنين..".

لقد عمل النظام السعودي عبر مؤسسته الدينية على النفوذ الى المجتمع التونسي قبل الثورة وبعدها..وشهدت العلاقات التونسية السعودية منذ اندلاع ثورة الياسمين مرحلة فتور، واختارت الرياض الاصطفاف الى الجبهة المعادية للثورة منذ احتضان الرئيس المخلوع.

ولم تكن زيارة رئيس الحكومة التونسية الأسبق، والقيادي في حركة النهضة حمادي الجبالي إلى السعودية في فبراير سنة 2112 كأول وجهة يقصدها إلى الخارج كافية لإذابة الجليد في العلاقات الثنائية، رغم تصريحاته التي أكد فيها وقتها أن تطوير العلاقة بين تونس والسعودية تأتي قبل المطالبة بتسليم "بن علي"!.. ورغم هذه الزيارة والتصريحات الإيجابية من قبل القيادات التونسية، فإن السعودية بقيت تعمل على تقويض الثورة التونسية.

وبعد وصول اللواء عبد الفتاح السيسي الى السلطة في مصر بعد إطاحة الرئيس المنتخب محمد مرسي في 30 يونيو 2013، بدأت العلاقات السعودية التونسية تتدهور بشكل أكبر، وبدأت السعودية بالتعاون مع دولة الإمارات وجهات غربية بالعمل على استنساخ التجربة المصرية بإبعاد حركة النهضة، بوصفها جزءً من جماعة الاخوان المسلمين، عن الحكم في تونس.

كان إنجاز الدستور في تونس في السابع من فبراير سنة 2014 بتوافق غالبية القوى السياسية، موضع ترحيب كثير من دول العالم وقد وفد كثير

من القادة الى تونس لتهنئة الشعب التونسي..رؤوساء ووفود من عشرات الدول العربية والاجنبية حضرت الاحتفال بإقرار الدستور، ووحدها القيادة السعودية التي اختار الغياب في تعبير عن موقف احتجاجي على الثورة التونسية والديمقراطية بكل متوالياتها..كان غياباً لافتاً وغريباً، لكنه يأتي في سياق الموقف السعودي العام من الثورة، والأخطر أن الغياب كان مفردة في برنامج الثورة المضادة.

لم تتمكن السعودية من التعايش مع تونس الثورة، ولم تجد سوى الإنقلاب عليها بديلاً..

وكان من مؤشرات الانقلاب ما حدث في انتخابات ديسمبر 2014 حيث موّلت السعودية والامارات الحملة الانتخابية لرموز النظام النظام السابق، ونجحت في إعادتهم الى الواجهة وهذه المرّة عبر صناديق الاقتراع..حيث استفادوا من الانتخابات التشريعية والرئاسية وعادوا إلى المشهد السياسي مرة أخرى.

لقد كان المال لسعودي يجري عبر قنوات سريّة ويجد طريقه إلى قوى الثورة المضادة..ولم تكن استضافة بن علي هي الخطوة الخاطئة الوحيدة التي قام بها النظام السعودي إزاء الثورة التونسية، فهناك خطوات أخرى لا تقل تعبيراً. وقد تولّى الإعلام السعودي الرسمي مهمة لعب دور في الثورة المضادة.

فقد شنّت صحف سعودية هجومًا على زعيم حركة النهضة التونسية الشيخ راشد الغنوشي، وكتب عقل العقل في صحيفة (الحياة) اللندنية المملوكة للأمير خالد بن سلطان بتاريخ 12 ديسمبر 2011 مقالاً بعنوان (الغنوشي يكشّر عن أنيابه) وجّه انتقادات شديدة اللهجة لجماعة الاخوان

المسلمين وقال بأنها "ترتمي في أحضان واشنطن"، وأنه "يذهب مهرولاً لتطمين واشنطن..".

وتحت عنوان (الغنوشي وحلم الثورة في السعودية) كتب سلمان الدوسري، رئيس تحرير جريدة الاقتصادية سابقاً والشرق الأوسط حالياً في 10 ديسمبر 2011:

"التدخل السافر للغنوشي في شؤون دولة أخرى، وبلوغه مرتبة متقدمة من الوقاحة وهو ينظر بقرب الإنقلاب في السعودية، يجب ألا ينظر له بمعزل عن التحرك الذي تقوم به جماعة الإخوان المسلمين التي صعد نجمها في أعقاب الربيع العربي". وحمل الدوسري على من وصفهم بالرموز الدينية السعودية التي لها علاقات لم تنقطع مع الغنوشي منذ كان مقيما في لندن، وطالبها باتخاذ موقف ضد الشيخ الغنوشي وتساءل "فهل آثروا على أنفسهم أن يكونوا خُشبا مسندة لا يحركون ساكنا، عندما يتعلق الأمر بالتنظيم الذي يجمعهم معا؟".

وكان زعيم حركة النهضة التونسية الشيخ راشد الغنوشي قد حذّر السعودية وممالك عربية أخرى أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية في (ديسمبر) 2011م، بأنها ستواجه ثورات شعبية في حال "لم تعد السلطة إلى الشعب"، لأن الشباب السعودي لا يرى نفسه أقل من نظرائه في تونس ومصر وغيرهما. واعتبر أن ما يجري في المغرب إيجابي ويعني أن بعض الملوك فهموا الرسالة.

وكانت رغبة الشيخ الغنوشي في تحسين صورة جماعة الإخوان المسلمين في الغرب واجهت انتقادات من كثير من الاسلاميين والقوميين العرب، خصوصاً قبوله دعوة معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

المقرّب من اسرائيل، وإطلاقه مواقف مهادنة للكيان الاسرائيلي وقبوله التنسيق مع حلف شمال الأطلسي.

وقد أعرب الشيخ الغنوشي عن امتعاضه من تجاهل السعودية لثورة تونس، ورسائل الحركة في التقارب معها، وسماح الحركة للجماعات السلفية الوهابية بالانتشار الى حد أنها بدأت تفرض سطوتها في تونس دينياً وسياسياً.

وكان آخر الرسائل وقوف رئيس حركة النهضة الى جانب العدوان السعودي على اليمن وتأييده لعاصفة الحزم، برغم من أن ذلك يتعارض مع مبدأ الثورة القائم على حق الشعوب في تقرير مصيرها وانتخاب قادتها وشكل الحكم فيها.

على أية حال، فإن صعود التيار السلفي في تونس لم يحقق هدف الطمأنة للنظام السعودي، بل ضاعف من خطر التطرف الديني من خلال تزايد أعداد المقرّبين من السلفية الجهادية بقيادة الصادق شورور الرئيس السابق للحركة والحبيب اللوزو الذين تمّ تهميشهما بسبب مخالفتهما لمنهج حركة النهضة، والذين تربطهما علاقة وثيقة بأمير السلفية الجهادية في تونس سيف الدين بن حسين الملقب بـ "أبو عياض"، المقرّب من القاعدة والذي كان لاجئاً في بريطانيا قبل أن يعود ليؤسس جماعة أنصار الشريعة.

ونجح أبو عياض في حشد أكثر من عشرة آلاف سلفي بمدينة القيروان ذات الرمزية الدينية والتاريخية، وفي ذلك رسالة واضحة من السلفيين الى السعودية معقل الوهابية.

وكان للعلاقات الوثيقة التي تربط حركة النهضة بقطر دور في عزوف السعودية عن الانفتاح على حركة النهضة، وحتى زيارة رئيس الحكومة السابق حمادي الجبالي والأمين العام للنهضة إلى المملكة والتي راهنت النهضة من خلالها على تغيير الموقف السعودي وفتح صفحة جديدة لم يكتب لها النجاح بل كان استقباله يتّسم بالبرود وعدم الاهتمام والسبب في ذلك علاقة الحركة بقطر.

وكانت تونس قد استضافت في الفترة ما بين 15 - 17 ديسمبر سنة 2011 مؤتمراً بعنوان (ولدنا أحراراً)، شارك فيه عدد من شيوخ الصحوة في السعودية من بينهم سفر الحوالي وناصر العمر وهما الآن قيد الاعتقال منذ حملة سبتمبر 2017 التي طاولت رموز التيار الصحوي في المملكة. وقد دعا الحوالي الدول العربية التي لم يزرها الربيع العربي بعد، أن "تأخذ العبرة مما جرى، وأن تتصالح مع شعوبها والقيام بإصلاحات شاملة وفتح المجال لقيام أحزاب سياسية ونقابات مهنية وإقامة انتخابات حرة ونزيهة". وتعد هذه الدعوة تطوّرًا هائلًا في خطاب التيار الصحوي في المملكة، والذي أتى منسجمًا مع خطاب الثورة في البلاد العربية، الذي أثار مخاوف النظام السعودي.

وقال الحوالي في الكلمة التي ألقاها بالنيابة عنه وليد الطبطبائي الشخصية السلفية الكويتية، والذي تولى قراءة كلمة الشيخ الحوالي، كونه يعاني من آثار جلطة دماغية، إن "ثورات الربيع العربي، بشّرت بعهد جديد" وأشار إلى أنها" انطلقت في تونس ولن تنته إلا بعد أن تقتلع كل الطغاة بإذن الله تعالى". وأوضح بأن "شعوب العالم تحولت إلى الحرية والديمقراطية"، فيما وحدها الدول العربية باتت بعيدة عن رياح

الديمقراطية والحرية.." وقال الحوالي بأن الأنظمة العربية قدمت كل شئ للغرب من أجل أن يسكت على مظالمها.

ولابد أن فعالية من هذا القبيل تركت انطباعات سيئة لدى السلطات السعودية التي تنظر الى مثل هذه الفعاليات بكونها أحد أشكال التحريض على الثورة، وليس مستبعدًا أن يكون هذا الخطاب سببًا كافيًا بالنسبة إلى السلطات السعودية لاعتقاله هو وعدد من إخوته وأبنائه ومناصريه.

قام الشيخ راشد الغنوشي بزيارة الى السعودية في يناير 2015 بعد مرور نحو خمسة أعوام على ترحيله بملابس الإحرام، حيث أعادته السلطات السعودية الى لندن رغم حصوله على تأشيرة الحج.

زيارة الشيخ الغنوشي برفقة وفد من كبار قيادات حزبه الى الرياض وتقديمه واجب العزاء الى الملك سلمان وكبار الأمراء جاءت في وقت أطلقت القيادة السعودية الجديدة ما يفهم منها إشارات مراجعة لمواقفها من جماعة الإخوان المسلمين.

في النتائج، لم يتغيّر موقف السعودية من ثورة الياسمين، بل ومن كل الثورات التي تأتي بالديمقراطية، وكيف إذا كانت تحمل عدوى الانتقال الى بلدان أخرى..ولذلك واصل قوى الثورة المضادة عملها حتى تعيد الاستبداد التام الى زمام السلطة.

وفي لحظة انقلابية مباغته، أقدم الرئيس التونسي قيس سعيد في 25 يوليو 2021 على قرارات مفاجئة بدأت بتعليق العمل بالدستور، وتجميد عمل البرلمان المنتخب، ثم حل الحكومة، برغم حصولها على ثقة البرلمان، ومن ثم اعلان حالة الطوارىء في البلاد لأمد غير محدود، وانتهى باعتقال رئيس مجلس البرلمان الشيخ راشد الغنوشي في نهاية

إبريل 2023 على خلفية اعتراضه على الاجراءات الاستثنائية التي قام بها قيس سعيد والتي تعني موت الديمقراطية وعودة عهد الاستبداد إلى تونس. اللافت أن اجراءات قيس سعيد حظيت بدعم قوى سياسية وازنة في تونس وحسبتها انقاذًا للبلاد..حينذاك أثيرت تساؤلات حول الجهات المسؤولة عن الانقلاب، وما اذا كان فعلًا فرديًا يتحمّل قيس سعيد مسؤوليته كاملة..وكانت أصابع الاتهام تشير الى دور خفي للسعودية والامارات في التحريض على الانقلاب ضد فرع الاخوان المسلمين في تونس، وضد رمزها البارز الشيخ راشد الغنوشي، بعد حملات تحريض منظمة ومتوالية في الاعلام السعودي. وكان الاعلام القطري قد ألمح الى ما وصف ما حصل في 25 يوليو 2021 بأنه "استكمال لمخطط إقليمي ودولي بعضه معلن والآخر خفي، للإجهاز التام على القلعة الأخيرة من قلاع ثورات الربيع العربي، ووقف مسار التحول الديمقراطي والتغيير في المنطقة".

حسب المراقبون لمسار ثورة تونس بأنها عصيّة على الاختراق الخارجي بفعل المرونة التي أبدتها الأطراف المشاركة في العملية السياسية التونسية والاصرار على تمتين النظام الديمقراطي وتحصينه من الداخل، ولكن على ما يبدو، فإن أخطاء متبادلة من قوى السلطة فتحت ثغرة لتسلسل المتربّصين بالثورة التونسية، وأجهزت عليها من الداخل دون أن يتركوا أي بصمة تدلّ على المتورّط الحقيقي.

وفي الإخير، إن مشكلة النظام السعودي ليست مع تونس بل مع ثورتها، وليس مع شعبها بل مع إرادته الثورية..وفق هذه الرؤية المكثّفة تصبح الثورة المضادة استراتيجية سعودية..

ثورة 25 يناير في مصر

لم يتأخر نداء الثورة في مصر، فقد كان شبابها الغاضب يستعد ليوم قيام لاريب فيه...طيف واسع من الشباب انتظم في مجاميع ثورية عقدت جلساتها في العالم الافتراضي، واختارت يومًا محدّدًا للنزول الكبير الى الميادين.

ومن ميدان التحرير بدأت قصة مصر أخرى، مصر ثورة الخامس والعشرين من يناير.. ومن (جمعة الغضب والحرية) أوقد شباب مصر شموع مصر الكرامة.

امتلأت شوارع القاهرة بالملايين..وتنادت محافظات أخرى في مصر، وخرجت حشود شعبية الى الشوارع، وكان القرار الثوري رقم واحد: الشعب يريد إسقاط النظام، وأن شعار عزمه الراسخ: إرحل..

كان مشهد ثورة الخامس والعشرين من يناير ساحرًا، فالملايين التي خرجت في الشوارع عبّرت عن آمال كل العرب، وقدّم شباب مصر مايثير إعجاب العالم فنًّا وإبداعًا وشعارًا وخطابًا..

وكما كل عتاة الاستبداد في الأرض، لجأ جلاوزة مبارك الى لعبتهم المفضّلة، وأخرجوا كل ما جمعوا من أدوات وخبرات في القمع من أجل إرغام الشعب على العودة الى المنازل، وإخلاء الشوارع..

تشابكت الأيدي، وتراصّت الصفوف، إصرارًا على البقاء في الميادين.. سقط الشهداء، عشرات الشهداء، فازدادت الثورة اشتعالًا، فيما تسارع وقت رحيل النظام..وأزفت لحظة الانتصار الكبير..

كان واضحاً منذ الأيام الأولى للثورة المصرية أن ثمة خائفين قلقين خاسرين يترقّبون المشهد، بانتظار ما سوف يسفر عنه الحراك الثوري في الديار المصرية..وكانت الإدارة الأميركية ومعها السعودية تنبّهتا الى حركة تحوّل إستثنائية تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وأنّ تأثير الدومينو قد يؤول إلى تساقط العروش، ويطال الحلفاء والخصوم على حد سواء.

بدا الأداء السياسي الأميركي في حالة لهاث لمواكبة التحوّل المتسارع في المنطقة، فراح الموقف الأميركي يسير مع تطوّر الثورة ذاتها.

أما النظام السعودي، فكان مذعورًا من ثورة مصر وما سوف يجري لاحقاً، وازداد هلع حكّام المملكة السعودية، حين لحظ تراجع الموقف الأميركي عن تأييد حليفه القوي الذي يتهاوى.

وفي التاسع والعشرين من يناير سنة 2011، تلقى حسني مبارك إتصالاً هاتفياً من الملك عبد الله يبلغه تضامنه وتأييده لحكومته. وجاء في بيان صادر عن وكالة الأنباء السعودية، أن الملك عبد الله يدين "الناس الذين حاولوا زعزعة أمن واستقرار مصر". وقال: "إن مصر العروبة والإسلام لا يتحمل الإنسان العربي والمسلم أن يعبث بأمنها واستقرارها بعض المندسين بإسم حرية التعبير بين جماهير مصر الشقيقة واستغلالهم لنفث أحقادهم تخريبًا وترويعًا وحرقًا ونهبًا ومحاولة إشعال الفتنة الخبيثة". وأضاف: "إن السعودية شعباً وحكومة إذ تشجب ذلك وتدينه بقوة، فإنها في نفس الوقت تقف بكل إمكاناتها مع حكومة مصر

وشعبها الشقيق". تلك الصورة الافتراضية لم تكن بالضرورة انعكاسًا لواقع الثورة، ولكن البيان يعبّر عن الصورة النمطية التي يحملها الملوك السعوديون عن أي حراك شعبي.

كان أول بيان من الخارج بهذا الوضوح في المناوئة لثورة يناير وفي توصيم الثوار.

مبارك من جانبه طمأن الملك عبد الله على وضعه وقال أن "الأوضاع مستقرة وما شاهده العالم لا يخرج عن كونه محاولات لفئات لا تريد الإستقرار والأمن لشعب مصر، بل تسعى لتحقيق أهداف غريبة ومشبوهة". وقال مبارك "لكن مصر وشعبها عازمون على ردع كل من تحاول أن تسوّل له نفسه استغلال مساحات الحرية لأبنائها وبناتها، وأنّها لن تسمح لأي كان أن يغرر بهم أو أن يستخدمهم لتحقيق أجندات مشبوهة وغريبة الطعم والرائحة". ولكن إرادة الشعب انتصرت وأذعن القابع في قصر عابدين لقرار الثوّار وفشلت محاولات الإحتواء، وألقى عمر سليمان نائب مبارك خطاب التنحي.

كان قرار التنحّي صادمًا للقيادة السعودية، فما وعد به مبارك الملك عبد الله من أنه لن يسمح للفئات بالعبث بالاستقرار قد أطاحته وأصبحت هي الماسكة بزمام البلد، وأن تنحّيه لم يتسبب بالفوضى ولا ضياع الممتلكات كما بشّر بذلك المفتي وعدد من أعضاء هيئة كبار العلماء في السعودية..

وبخلاف ما قاله المفتي آل الشيخ، فقد أظهر شباب مصر شعورًا وطنيًا فريدًا وإحساسًا عاليًا بالمسؤولية إزاء مصر وأبنائها ومؤسساتها، فبادروا الى حفظها جميعًا، وصانوا بأجسادهم العارية المتحف القومي وباقي الوزارات الحكومية، بل وحتى شوارعها وأشجارها.

أطلق الملك عبد الله صرخة عشية سقوط حسني مبارك في مصر، ووجّه من منتجعه في الدار البيضاء في المغرب رسالة إلى الرئيس الأميركي باراك أوباما للبحث في "حل مشرّف" لمبارك.

لقد انتصرت الثورة، وكان على الشعب أن يرسم مستقبل نظام حكمه القادم كما أرادوه.

كانت ثورة أكبر من مصر، بل كانت ثورة العرب جميعًا على أرض الكنانة، فقد بعث الحادي عشر من فبراير سنة 2011 حلم العروبة الذي أجهض مع رحيل الزعيم جمال عبد الناصر في العام 1970 .

كانت ثورة شعبية بكل مقاييس الثورات الشعبية، انطلقت من أحزمة الفقر، وأحياء القهر، ومقابر الغلابة..

وفي اللحظة التي أعلن فيها انتصار الثورة بدأت المؤامرة عليها في الداخل والخارج..فثورة يناير التي كانت شعوب العرب تنظر إليها على أنها أم الثورات العربية، جرى العمل على تطويق تداعياتها القريبة والبعيدة وإبطال مفعولها السياسي والشعبي، وتمّت مشاغلة الثوّار بسلسلة تدابير بيروقراطية للحيلولة دون انتقال سريع للسلطة.

كانت المخاوف تراود الثوّار إزاء أهداف الثورة، التي قد تضيع نتيجة التدخّلات الخارجية، وبدأ فلول النظام السابق التخطيط لإعادة انتاج أنفسهم ضمن الأوضاع الجديدة، وباتت المجابهة مع قوى خارجية جاءت بخطة احتواء شاملة لكل الثورات العربية.

وكان أول تحدٍّ واجه الثوّار بعد انتصار ثورتهم هو إدارة التحوّل السياسي حتى بوتيرته البطيئة، وهو الأمر الذي أدّى الى عودة التظاهرات المليونية مجددًا الى الشارع خشية سرقة منجزات الثورة

المأمولة، كما يفسر أيضاً ثورة الشك التي اندلعت في الأوسط الشعبية عن مسار الثورة ومآلها...وكانت تدور أحاديث من اتجاهات عدّيدة حول ما يُحدق بثورة مصر من أخطار، إذ لم يحسم الجدل حول الترتيبات الضرورية لقيام نظام حكم ديموقراطي.

لا خشية على الثورة، هذا ما تردّد على ألسنة كهول الثورة، ولكن لشبابها كلام آخر، فقد وجد هؤلاء أنفسهم أمام معطيات جديدة منعًا لترهل الثورة، إذ أن تحصينها يكمن في بناء نظام دفاعي فاعل، والتعوّد على تدابير باسم الثورة ، من هنا تم الإعلان في مايو 2011 عن تأسيس مجلس حماية الثورة، ليكون بمثابة جهاز إنذار مبكّر ولتصنيع إطار رقابي علني يحظى برعاية شعبية، ولكن هذا المجلس واجه تحدي المصدّاقية لحظة ولادته بعد الإعلان عن انضمام رموز النظام السابق إليه.

غياب خطوط فاصلة وحاسمة بين رجال العهد السابق ورجال الثورة أو المحسوبين عليها سهّل مهمة مهندسي الثورة المضادة.

وكما في تونس، برز الحديث عمّا يسمى بالقسمة القانونية لتقويض مشروعية الثورة بغرض إعادة إنتاج بنى الاستبداد، عبر عناوين إيجابية مثل الأمن والاستقرار، حيث تصبح كل تظاهرة غير قانونية، لأنها تمثّل مصدر تهديد للأمن والاستقرار والوحدة الوطنية أيضًا.

كل الخيارات أصبحت مفتوحة أمام القوى المناوئة للثورة في سبيل منع انتقالها إلى خارج الحدود، والى الضفة الشرقية من البحر الأحمر، لأن ذلك يعني أن منطقة غرب آسيا برمتها تتغيّر ويكتب فيها الثوّار تاريخاً جديداً..

وعلى قدر الموج المتدفق من مركز ثورة يناير عربيًا وعالميًا، كانت ثمة تحديات جمّة تربّصت بمصر الثورة، والعروبة..وكان نادي الملوك بعد سقوط مبارك يتأهّب لمرحلة انقضاض واسع النطاق على الثورات العربية.

كل القوى المناوئة للثورة خارج مصر، على وجه الخصوص، لم ترض عن رحيل (الدكتاتور)، ولا انبعاث الحلم العربي، لأن ما ستبعثه الثورة المصرية من أحلام التحرر قد يشعل حرائق في الكيانات السياسية القائمة.

قبل أن تبدأ الثورة تصفية آثار المرحلة السابقة الموغلة في قدمها وآثارها، كان أرباب الثورة المضادة ينفّذون مخططهم، فالحياة السياسية في مصر لم تكن محصّنة تماماً أمام الفساد المالي، فله مصادر سخيّة خارجية إقليمية ودولية.

كان على شباب الثورة خوض معركة الدولة لأنّ القوى المناوئة للثورة أعلنت حربها من الخارج بضخ الأموال (النفطية بدرجة أساسية) للتسلل الى الحياة السياسية، من أجل مشاغلة الثوّار في الداخل والحؤول دون تسرّب آثارها إلى الخارج، في استعادة لهاجس "تصدير الثورة".

بعث ربيع العرب لدى السعودية، ومن ورائها مشيخات الخليج الأخرى، مخاوف كانت قد هدأت بعد مرور ثلاثة عقود على الثورة الايرانية..وسعى حكّام الخليج من أجل احتواء الثورة داخل بلدانهم قبل أن تشتعل وحاربوها في الخارج بكل وسائل الثورة المضادة..

في رد فعل على انتصار ثورة يناير والخوف من انتقالها الى الخارج أعلن الملك عبد الله في مارس 2011 عن تقديمات اجتماعية لمواطني

المملكة بقيمة 36 مليار دولار أي ما يعادل نحو (120) مليار ريال، بهدف احتواء الاحتقانات الشعبية.

في موازاة ذلك، دفعت السلطات السعودية المؤسسة الدينية وعبر منابر في أكثر من مائة ألف مسجد في أرجاء المملكة للحديث بلغة واحدة حول تحريم التظاهر..وفي اليوم المقرر للثورة الشعبية في 11 مارس 2011 فرضت وزارة الداخلية حظر تجوّل غير معلن في كل مناطق المملكة، فيما تمّ توزيع مليون نسخة من فتوى تحريم التظاهرات. وقامت دول الخليج الأخرى بخطوات مماثلة وللأسباب نفسها.

وأيضًا، وعدت دول مجلس التعاون الخليجي بتمويل برامج تنموية بقيمة 20 مليار دولار في سلطنة عمان والبحرين، وقد شهدا احتجاجات شعبية واسعة، وفيما هدأت الاحتجاجات في عمان فإن ثورة شعبية في البحرين اندلعت واستمرت لسنوات ولا تزال بعض مظاهرها باقية..

كان الملك عبد الله على استعداد لدعم نظام حسني مبارك في حال أوقفت الولايات المتحدة دعمها عنه..ولكن مبارك سقط..

في نهاية المطاف، استخدمت السعودية نفوذها، وأموالها، وقوّتها لإبعاد الحرائق السياسية عن المنطقة، بحسب ريتشارد بيستون مراسل صحيفة التايمز في في 4 إبريل سنة 2011.

كانت دعوة انضمام الاردن والمغرب الى مجلس التعاون الخليجي مؤشرًا على ذهول وهلع القيادة السعودية إزاء ما يجري في المنطقة، وتعزّز معه نزوعها نحو تفسير ما يجري في ضوء نظرية المؤامرة التي طاولت الحلفاء مثل الولايات المتحدة والأعداء مثل إيران التي وجّهت السعودية إليها تهمة الوقوف وراء اندلاع ثورة 14 فبراير في البحرين..

في تقريره من الرياض في السابع والعشرين من مايو 2011، كتب الصحافي في جريدة (نيويورك تايمز) نيل فاكوهار بعنوان (السعودية تنبري للحد من ثورة المنطقة) قال فيه: أن السعودية تستخدم أقصى ما تملك من قوة مالية ودبلوماسية في الشرق الأوسط في رهان واسع النطاق من أجل احتواء موجة التغيير، وحماية ملكيات أخرى من الغضب الشعبي، وتفادي سقوط قادة آخرين يسعون بقوة لتهدئة بلدانهم المضطربة. وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية في مصر في 21 مايو 2011 أن السعودية وافقت على تقديم مساعدات قيمتها حوالي أربع مليارات دولار لمصر لدعم اقتصادها. ويأتي ذلك في إطار طلب القاهرة المساعدة من المانحين ومن صندوق النقد الدولي المساهمة في سد عجز مالي قدّر وصوله حتى منتصف 2012 بين عشرة الى 12 مليار دولار. وقالت الوكالة أن المشير حسين طنطاوي أول رئيس للمجلس العسكري الحاكم في مصر بعد ثورة يناير "وجه رسالة شكر للملك عبدالله على الاسهام في دعم اقتصاد مصر".

الأربع مليارات دولار كانت موزّعة على شكل قروض ميسرة وودائع..وضعت المساعدات الاقتصادية السعودية في سياق برنامج متكامل لدعم الميزانية العامة لمصر والبنك المركزي والتنمية ومشاريع أخرى ومشتريات السندات.

في تعليقه على حزمة القرارات التي قامت بها الحكومة السعودية في دعم واحتواء آثار الثورات العربية علّق الكاتب خالد الدخيل في مقابلة مع الصحافي فاكوهار: "إنني متأكّد أن السعوديين لا يطيقون الموجة الثورية، في الواقع إنهم مذعورون".

ومن أجل احتواء الثورة المصرية، قامت السعودية بتقديم مساعدات مالية سخية واصلاح العلاقات مع مصر الجديدة خشية وقوع ما هو أسوأ، بوصول الاخوان المسلمين الى السلطة بعد فوزهم في الانتخابات البرلمانية المقبلة. كانت السعودية قلقة من أن فوز الإخوان سوف يؤدي الى الإضرار بالشرعية الدينية للدولة السعودية، من خلال تقديم نموذج للشريعة الاسلامية يختلف عن النموذج الوهابي للملكية المطلقة. وبحسب المحامي عبد العزيز القاسم في مقابلة مع فاكوهار: "إن أي نموذج من الشريعة الاسلامية يقول بأنّ عليك أن تقاوم، فإنه سوف يخلق صعوبات عميقة".

لم يقتصر قلق الحكام السعوديين على جانب واحد في ثورة يناير، فكل ما فيها يبعث على القلق، حتى سياستها الخارجية التي قد تتبدّل فتقدّم الدعم لحركات المقاومة خصوصًا في فلسطين، حيث تقود إحدى مجموعات الاخوان المسلمين السلطة في قطاع غزة، أي حركة حماس، وربما تفتح صفحة جديدة من العلاقات مع إيران.

في سياق الحرب على ثورة يناير، شنّت السلطات السعودية حملة تشويه واسعة النطاق ضد الاخوان المسلمين، مستغلة أخطاء الجماعة في إدارة الدولة المصرية الجديدة، وطاولت الحملة المناصرين والمتعاطفين، وشارك فيها كتّاب وإعلاميون ورجال دين.

وكانت تهدف خطة شيطنة الاخوان إلى تهيئة الأجواء لضرب التيار الإسلامي المتعاطف مع الإخوان في الخليج. وفيما تمّ استبعاد وتهميش الرموز الصحوية المصنّفة على تيار الاخوان في المملكة السعودية، أقدمت سلطات الامارات على شن حملة اعتقالات واسعة شملت ناشطين سياسيين ومدافعين عن حقوق الانسان..

وكان فوز الإخوان المسلمين في مصر ووصول شخصية إخوانية الى سدّة الرئاسة قد أثار مخاوف النظام السعودي وأنظمة خليجية وعربية تنشط فيها الجماعة.

قرّر النظام السعودي التواصل مع حلفائه داخل مصر وخارجها من أجل تبديل المعادلة الجديدة.

فمالذي تغيّر في الأيام الأخيرة من عهد الرئيس السابق محمد مرسي وكيف استطاعت السعودية اختراق مصر؟

أفادت المعلومات حينذاك أنه خلال انعقاد اجتماع خاص لمجلس شورى الاخوان، طمأن المرشد العام للجماعة محمد بديع الحاضرين بأن الولايات المتحدة والغرب عمومًا تعهّدوا بدعم حكومة مرسي بل ودعم قيادة الاخوان المسلمين الحكم في أكثر من بلد عربي، وأكّد خيرت الشاطر كلام بديع وزاد عليه أن الدول الاقليمية الوازنة هي الأخرى تعهدت بدعم حكومة مرسي.

شجّعت رسائل الطمأنة قيادة الاخوان على القيام بخطوات راديكالية، لجهة استيعاب مؤسسات الدولة. بعد أقل من شهر على تعيينه في منصب قائد الجيش الثالث الميداني، تلقى اللواء أركان حرب أسامة رشدي عسكر اتصالًا من الرئيس مرسي وطلب اللقاء به في قصر الإتحادية. وكان الباعث على اللقاء قرار الاخوان النفوذ إلى مؤسسات الجيش والامن والشرطة والقضاء. وبعد البحث والتحري حول شخصية اللواء عسكر حصلت قيادة الاخوان على معلومات تفيد بأنه ملتزم دينيًا، وأن زوجته محجّبة ويمكن اختياره كقناة للنفوذ الى مؤسسة الجيش.

وصل اللواء عسكر الى القصر والتقى الرئيس مرسي الذي أثنى عليه وعلى التزامه الديني، وعرض عليه تولي وزارة الدفاع بدل اللواء عبد الفتاح السيسي، وطلب منه البحث عن أشخاص يشاركونه الالتزام الديني من أجل تعيينهم في مناصب قيادية في الجيش بدلاً من القيادات الحالية.

استمع اللواء عسكر لحديث مرسي طويلاً ثم غادر قصر الاتحادية، وتوجّه على الفور الى مقر وزارة الدفاع، والى مكتب السيسي على وجه التحديد، وأبلغه بكل ما دار في اللقاء مع مرسي، وهنا وضع السيسي خطة عاجلة لإطاحة حكم الإخوان وبدأ بالتواصل بالسعودية والامارات طلباً للمساعدة في خطته، وبارك المسؤولون السعوديون والاماراتيون الخطة، بل وأبدوا استعدادهم لتقديم كل ما من شأنه دعم الانقلاب على حكم الاخوان.

في الوقت نفسه، استدعى السيسي قيادات حركة تمرّد، الذين كانوا قد بدأوا بجمع توقيعات المواطنين لسحب الثقة من الرئيس مرسي وشجّعهم السيسي على تصعيد خطواتهم، وتقديم كل ما يتطلبه انجاح ثورة 30 يونيو 2013. وخصّص السيسي موازنة لتمويل نشاطات حركة تمرّد إعلاميًا وجماهيريًا. ونجح السيسي في احتواء الحركة وإيصالها الى هدفها النهائي في 30 يونيو، حيث استجابت الجماهير المصرية لنداء الثورة، باستغلال الأخطاء والأجواء السياسية السلبية التي أحاطت بالاخوان وحكم الرئيس مرسي.

كانت الأوضاع الإقتصادية في مصر عشية 30 يونيو على حافة الهاوية، وبلغت أزمة الوقود مستوى خطيرًا وحدًّا لا يطاق، إذ كانت طوابير السيارات على محطات الوقود تمثّل كابوسًا في حياة المصريين اليومية، وأنذر بقرب انفجار أزمة سياسية على مستوى وطني.

ولكن حدثاً مفاجئًا طرأ بعد أربع ساعات على اعتقال الرئيس مرسي، حيث تحرّكت قوافل شاحنات الوقود بطريقة منظمة ومتزامنة الى محطات الوقود. وكان مشهدًا لافتًا بل مفاجئًا ذاك الذي جعل من إخلاء محطات الوقود خلال فترة قياسية أمرًا مدبّرًا، وكأن هناك من أراد إيصال رسالة واضحة للشعب المصري بأن أزمة الوقود سببها حكم الاخوان.

وكان اتفاق على وشك أن يبرمه وفد مصري رسمي إلى طهران قبل سقوط مرسي بشهور قليلة يقضي بحصول مصر على وقود بقروض مؤجّلة ومخفّفة، وحين علمت السعودية بخبر وجود الوفد المصري في طهران وبموعد توقيع الإتفاقية أبرقت الى الحكومة المصرية وأبلغتها بأنها على استعداد لتقديم الوقود الى مصر بتسهيلات مالية مغرية.

عاد الوفد المصري الى القاهرة من دون توقيع الاتفاق مع طهران على أمل وصول شحنات الوقود السعودي الى مصر خلال أيام.. ولكنها لم تصل.

اكتشفت حكومة مرسي أن العرض السعودي لا يستهدف سوى قطع الطريق على ايران من الوصول الى مصر وليس من أجل عيون الاخوان، الذين سقطوا في فخ وعود آل سعود الزائفة.

خسر الاخوان الرهان على الاميركان وآل سعود، بل إن حركة (تمرّد) التي كان أكثر أعضائها محسوبين على خط الثورة وضد التدخل الاجنبي بما في ذلك الاميركي والسعودي، صار بعضهم يثني بطريقة لافتة على آل سعود، وأن بعضهم اعتذر عن سوء ظنه بآل سعود في السابق واكتشف أنهم (كويسين)..

بلع قادة تمرد الطعم السعودي.. وهذا يفسر تباهي رئيس الاستخبارات العامة السابق بندر بن سلطان أمام بوتين بأن ما حدث في مصر هو صناعة سعودية.

30 يونيو 2013 كان موعد الانقلاب على حكم الإخوان، حيث خسرت الجماعة ألفي عنصر قتلًا في الميادين، وتم اعتقال قياداتها بطريقة مهينة ونكّل بها وأغلقت قنوات فضائية تابعة لها. سلسلة تدابير متوالية لاجتثاث الجماعة متزامنة مع حملة مضادة من قبل خصومها..

ردود فعل باهته وفاترة صدرت من الجماعات المحسوبة على الثورة، حتى أن المظاهرات التي كان يسيّرها الاخوان فقدت بمرور الوقت ثقلها الشعبي. بل إن أعداد الضحايا المرتفع لم تحدث ردود فعل لافتة من قبل الثوّار، وهم الذين رفعوا شعار محاكمة الفلول بعد سقوط عشرات من الثوّار في 25 يناير 2011، بينما لم يحدث سقوط ألفي قتيل في ميدان رابعة العدوية رد فعل مماثل.

ما حدث في 30 يونيو أسقط حكم الاخوان، ولكنه أفشل ثورة يناير وقوّض تجربة ديمقراطية قيد الإنشاء.

تراجَعَ مستوى الحريات وعلى رأسها حرية التعبير، على سبيل المثال، توقّف البرنامج الساخر الذي كان يقدّمه باسم يوسف بعنوان (البرنامج)، والذي خصّص جزءً كبيرًا منه لانتقاد سياسات وشخصية الرئيس مرسي، ولكن يوسف لم يجرؤ على مواصلة برنامجه في عهد الرئيس السيسي، واضطر لمغادرة مصر الى الولايات المتحدة خشية الاعتقال..

مؤشرات عودة الفلول الى الحياة السياسية تزايدت، وكان لافتًا نيل رئيس النظام السابق حسني مبارك حكم البراءة فيما صدر حكم الاعدام على رئيس منتخب عبر صناديق الاقتراع.

أدارت السعودية مع قيادات عسكرية مصرية لعبة انتزاع السلطة، وبالرغم من أن تصريحات اللواء عبد الفتاح السيسي المتكرّرة عن عدم ترشيح نفسه للرئاسة في مصر، إلا أن الحقيقة كانت خلاف ذلك، بل أصبح رئيسًا دائمًا، وما الانتخابات الرئاسية سوى إعادة مملّة للمسرحية السابقة. ومع أن الدستور المصري الجديد ينص على عدم تولي الرئيس لأكثر من دورتين متواليتين، فإن السيسي يحكم مصر منذ 2013 ولا مؤشرات على أنه في وارد التخلي عن المنصب.

كان لافتاً أن يتحول وزير الخارجية السعودي السابق سعود الفيصل الى ما يشبه ناطق باسم مصر بعد 30 يونيو. ومن كان يراقب الموقف السعودي في الأيام الأخيرة لعهد مبارك، لاسيما بعد التحوّل المفاجيء في الموقف الأميركي واحترام خيار الشعب المصري في ثورة 25 يناير، يستغرب الحماسة المفاجئة في تأييد الهبّة الشعبية في 30 يونيو.

في لقاء رئيس الاستخبارات العامة بندر بن سلطان بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو في أغسطس 2013 تحدّث بندر بزهو عن سيطرة آل سعود على مصر، إلى حد أنه أراد عن عمد إيصال رسالة مفادها بأن مصر باتت ورقة (بيدنا)، وأن جماعة الاخوان المسلمين لا مكان لها لا في مصر ولا في أي بلد عربي آخر. قال بالحرف أيضاً إننا كنا على تنسيق تام مع اللواء عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع آنذاك والرئيس الحالي، منذ ستة أشهر سبقت ثورة 30 يونيو.

لقد رصد آل سعود عشر مليارات دولار لإنجاح الانقلاب في مصر.

في الثاني والعشرين من أغسطس سنة 2013 كتب طلال سلمان، رئيس تحرير صحيفة (السفير) اللبنانية عن المحاولات السعودية لشراء الثورة المصرية وفي مقالة بعنوان (مملكة الذهب تحاول شراء الثورة) تحدّث فيها عن قلقه على مستقبل العرب في حال كان خاضعًا للنفوذ السعودي.

لفت طلال سلمان المشحون ريبة إزاء اختراق مملكة النفط لمؤسسة الجيش المصري الى إغواء آل سعود قيادته بالسلطة وتاليًا دفعه قيادة ثورة 30 يونيو (إلى حد إقدامها على سجن الرئيس المنتخب ومواجهة أنصاره من الإخوان ومَن والاهم وهم أكبر تنظيم شعبي في الوطن العربي؟!). لم يكتف طلال سلمان بما كتبه عن شراء آل سعود للثورة المصرية، فقد عاد مجدّداً في 4 (سبتمبر) من العام نفسه وكتب (عن الكرم الخليجي المباغت في دعم الثورة في مصر)، وقال:

(إن الحماسة السعودية ـ الخليجية للعهد الجديد في مصر، الذي جاء به الميدان، وإن كان الجيش هو من أنجز الخطوة الأخيرة، أي خلع مرسي، تتبدى لافتة، بل هي نافرة..)، وتساءل:

(فماذا يجمع بين هذه الأنظمة الملكية المذهّبة بالثروة وأهل الثورة من فقراء مصر الذين اندفعوا إلى التغيير طلبًا للتحرر وبناء الغد الأفضل؟)..

السعودية فعلت ذلك كله بالتنسيق مع قادة في الجيش المصري من دون إبلاغ حلفائهم الأميركيين والأوروبيين، الذي جعلهم في موقف محرج فتركوها تدافع عن نفسها، وهناك من شكّك في الخلاف بين السعودية وحلفائها الغربيين وأنه لا يعدو مجرد تقاسم أدوار وحتى لا يبدو وكأن الأميركيين والأوروبيين باركوا التغيير في مصر ثم انقلبوا عليه، ما يتناقض مع أصول اللعبة الديمقراطية.

كان وزير الخارجية سعود الفيصل عرّاباً لحركة 30 يونيو، ووقف في وجه أوروبا وأميركا، وأبدى استعداد حكومته لتعويض مصر من المعونات المقرّرة.

وكانت أمريكا ودول كثيرة في العالم عارضت ما حصل في مصر، ووصفته بأنه "انقلاب على الشرعية"، فيما التزمت السعودية وقلة نادرة من الدول الخليجية بدعم النظام المصري الجديد.

لهجة الأمير سعود الفيصل أثارت أسئلة مشروعة عن ضلوع دولته في أحداث 30 يونيو، فالأمير المنتمي لدولة شمولية عارضت ثورة 25 يناير وخاصمت الدنيا دفاعًا عن مبارك، أصبح على حين غرّة ثوريًا ويتحدث بلغة الثوار وراح يتحدّث عن خروج ثلاثين مليون مواطن مصري في الشوارع والمدن.

ليس من قبيل المصادفة، أن يكون الملك عبد الله أول من بارك لعدلي منصور، الرئيس المؤقت بعد انقلاب 30 يونيو، للواء عبد الفتاح السيسي، رمز المؤسسة العسكرية، وما تلاها من تصريحات إيجابية بما فيها الاعلان عن تقديم معونة مالية سخيّة.

تجدر الاشارة الى أن الملك عبد الله الذي لم يبارك لشعب مصر انتصاره في ثورة 25 يناير ووصف المتظاهرين بالمندّسين والمغرضين، بعث برسالة بعد انقلاب 30 يونيو وتولي رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور منصب الرئيس المؤقت، يقول فيها:

"باسم شعب المملكة العربية السعودية وبالأصالة عن نفسي، نهنئكم بتولي قيادة مصر في هذه المرحلة الحرجة من تاريخها، وإننا إذ نفعل ذلك لندعو الله أن يعينكم على تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقكم لتحقيق

آمال شعبنا الشقيق في جمهورية مصر العربية، وفي ذات الوقت نشدّ على أيدي رجال القوات المسلحة كافة ممثلة في شخص الفريق أول عبد الفتاح السيسي، الذين أخرجوا مصر في هذه المرحلة من نفق الله يعلم أبعاده وتداعياته، لكنها الحكمة والتعقل التي حفظت لكل الأطراف حقها في العملية السياسية".

كانت رسالة واضحة في أبعادها ومضامينها، خصوصاً توصيف المرحلة السابقة بأنها "نفق" مظلم وأن حركة 30 يونيو هي من أخرجت مصر من هذا النفق..

من مصادفات المتغير السياسي في مصر أنه جاء على حساب قطر، الدولة الخليجية الأصغر حجمًا والضالعة في ملفات غرب آسيا كافة. متغيرات متوالية سريعة أطاحت الدور القطري: تغييرات على مستوى الحكم، بنقل السلطة من الأب الشيخ حمد الى الإبن الشيخ تميم، مع إزاحة الوزير المشاغب والطموح رئيس الوزراء ووزير الخارجية حمد بن جاسم، وتلاه مباشرة نقل الملف السوري من الدوحة الى الرياض، وثالثًا سقوط حكم الإخوان في مصر، وأدّت تلك المتغيرات مجتمعة إلى سقوط الدور القطري.

ولكن المفارقة الأكثر دهشة، أن يجوب وزير الخارجية السعودي أوروبا لدعم حركة 30 يونيو، وكان على رأس أولوياتها المعلنة، للمفارقة، إقامة نظام ديمقراطي، يشارك الشعب المصري في اختياره وهو ما تفتقد إليه السعودية في الأصل. ولكن الأمير كان يدرك بأنه لا يدافع عن نظام ديمقراطي بل عن حليف قديم يظهر في شكل جديد.

وزير الخارجية سعود الفيصل زار فرنسا في 18 أغسطس 2013 والتقى الرئيس حينذاك فرانسوا هولاند لتوحيد الموقف من التحوّل في

مصر، وقال بأن بلاده وآخرين "سيمدّون يد العون" لمصر في حال توقف الدعم الأميركي، وقال: "بالنسبة إلى أولئك الذين أعلنوا عن وقف مساعدتهم لمصر، أو يهدّدون بوقفها، فإن العرب والامة الاسلامية غنيّة بشعبها، وقدراتها وسوف تمدّ يد العون لمصر".

ولكنّ العرب والأمة الاسلامية التي تحدّث عنها الأمير سعود الفيصل عارضت ما قامت به دولته بالتعاون مع العسكر بتغيير معادلة السلطة المدنية، وحتى داخل المملكة هناك تيار كبير من المعارضين لانقلاب يونيو.

تولى آل سعود مهمة الدفاع عن انقلاب يونيو، وفي خطاب مكتوب للملك عبد الله نشرته وكالة الانباء السعودية في السادس عشر من أغسطس سنة 2013 قال فيه إن شعب مصر (يتعرّض اليوم لكيد الحاقدين في محاولة فاشلة – إن شاء الله – لضرب وحدته واستقراره، من قبل كل جاهل أو غافل أو متعمد عما يحيكه الأعداء)، في رده على اعتصامات ميدان رابعة وسط القاهرة..وطالب بوقوف الجميع بلا استثناء (في وجه كل من يحاول أن يزعزع دولة لها في تاريخ الأمة الإسلامية، والعربية، مكان الصدارة مع أشقائها من الشرفاء..).

إسقط الملك عبد الله أوصافًا على اعتصامات رابعة وقال بأن بلاده "تقف اليوم مع أشقائها في مصر ضد الإرهاب والضلال والفتنة، وتجاه كل من يحاول المساس بشؤون مصر الداخلية، في عزمها وقوتها – إن شاء الله – وحقها الشرعي لردع كل عابث أو مضلّل لبسطاء الناس من أشقائنا في مصر). وحذّر الدول الأخرى بما فيها الداعمة لثورة 25 يناير ومنها الولايات المتحدة وقطر وتركيا وغيرها:

(وليعلم كل من تدخّل في شؤونها الداخلية أنهم بذلك يوقدون نار الفتنة، ويؤيدون الإرهاب الذي يدّعون محاربته، آملا منهم أن يعودوا إلى رشدهم قبل فوات الأوان، فمصر الإسلام، والعروبة، والتاريخ المجيد، لن يغيرها قول أو موقف هذا أو ذاك، وأنها قادرة على العبور إلى بر الأمان، يومها سيدرك هؤلاء أنهم أخطأوا يوم لا ينفع الندم).

فور إطاحة الرئيس مرسي تعهّدت السعودية بتقديم مساعدات إلى مصر بقيمة خمسة مليارات دولار. وفي 3 يوليو 2013 أعلنت كل من السعودية والإمارات والكويت عن تقديم مساعدات وقروض وشحنات وقود بقيمة 12 مليار دولار، وتوزعت المساعدات ما بين 6 مليارات دولار ودائع بالبنك المركزي، و3 مليارات لشراء مواد بترولية، و3 مليارات أخرى منحة مالية لا ترد.

خطوات متوالية لم تأت بصورة عفوية ولا وليدة لحظة ما بعد 30 يونيو.

وطرحت المساعدات السعودية والإماراتية والكويتية العاجلة للنظام الجديد في مصر، بعد الثالث من يوليو 2013، تساؤلات حول الدور الذي تؤديه هذه الأنظمة في دول الربيع العربي وعلى رأسها مصر.

وكان حازم الببلاوي أول رئيس للوزراء - بعد انقلاب 30 يونيو أكَّد أن بلاده حصلت بالكامل على 12 مليار دولار مساعدات من السعودية والإمارات والكويت، وتتفاوض مع الدول الثلاث على تمويل مشروعات مهمة. وأسهمت المساعدات في زيادة الاحتياطي النقدي الأجنبي لدي البنك المركزي المصري ليصل إلى 19 مليار دولار في نهاية أغسطس 2013. ولم تكشف السلطات المصرية عن تلقيها المزيد من المساعدات في الفترة ما بين أغسطس 2013 وحتى شهر إبريل 2014، واستمرَّ الوضع حتى قبل موعد الانتخابات الرئاسية؛ التي تنافس فيها عبد الفتاح

السيسي وزير الدفاع السابق وحمدين صباحي السياسي المعارض، وفاز فيها السيسي بأغلبية كبيرة.

وقبل ترشّحه للإنتخابات الرئاسية، وفي 7 مايو 2014، فاجأ السيسي المصريين بإعلانه عن مساعدات خليجية لمصر تبلغ أكثر من 20 مليار دولار. وقال السيسي في مقابلة تليفزيونية: "إن المساعدات الخليجية ليست "12 ولا 15 ولا 20 مليار دولار.. أتكلم عن أموال فقط.. أكثر من 20 مليار دولار الباقة كلها، وإن ما قُدِّم لمصر من المساعدات كثير، وما سيُقَدَّم لمصر مهم وقد يكون كثيرًا، أنا واثق".

وبصرف النظر عن مصير المساعدات المالية السعودية والخليجية البالغة عشرين مليار دولار، يبقى الكلام ليس عن سرقة المال بل سرقة الثورة..ثورة 25 يناير في المحروسة وكيف بدأت بشعارات الحرية والكرامة وانتهت الى عودة النظام السابق الى الحكم مرة أخرى..

وبعد مرور أكثر من ثلاث عشرة سنة على اندلاع ثورة 25 يناير، عادت الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية الى أسوأ مما كانت عليه في عهد مبارك. فقد أصبح المواطن المصري عاجزًا عن توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، بعد خسارة القيمة الشرائية للجنية المصري وسقوط سعر الصرف أمام مقابل الدولار الأميركي (نحو 50 جنيه للدولار)، فيما بلغت ديون مصر مستوى قياسيًا، أي أكثر من 165 مليار دولار، وبات عليها تسديد مستحقات الديون تتجاوز 20 مليار دولار بحلول عام 2025، فيما أصبح ثلث الشعب المصري (32.5%)، أي 35 مليون مواطنًا بات تحت خط الفقر بحسب احصاءات عام 2023، وهي الأعلى منذ عام 2000.

الثورة الليبية.. على الاستبداد بسلاح ناتوي

للثورة في ليبيا أكثر منها في أي بلد عربي آخر أسباب مقنعة..هناك حيث الدولة لا تشبه مجتمعها، ولا الأرض تشبه سماءها، ولا الغنى يشبه فقرها، ولا الحضارها تشبه توحشّها..هناك حيث تبدو النعمة موفورة والى جانبها حقوق مهدورة..هناك حيث يختزل الوجود في الذات، والدولة في الشخص، والأرض بما عليها ومن عليها في أمتعة الحاكم، فلا حديث عن الحرية، والكرامة، ولا الإرادة المستقلة، ولا مفاهيم للشعب، والوطن..

لا سبيل إلى الحياة إلا ما قدّره الحاكم، ولا حريّة إلا ما رسمت طريقها اللجان الثورية الخاضعة لإرادة القابع في خيمة هلوساته..الثروة الوطنية كالذات الملكية لا تمس إلا بإذنه، يضع يده عليها، وتحت مبدأ (من أين لك هذا) صادرت الدولة أملاك الشعب، وبمقولات (البيت لساكنه) و(شركاء لا أجراء) وضعت لجان الحاكم البيوت والمصانع والشركات تحت وصاية الحاكم بأمره..هو خازن بيت المال، وهو من يتلقى عائدات النفط..يحرقها أو يدفنها أو ينفقها..

آلهة يعطي ويحرم، ويقسّم الأرزاق، فيعطي من يشاء بحسب ما يشاء، ويغدق على من يحب ويقتر على من يمقت..ولا أمن إلا من أمّنه، ولا نجاة لمن عارضه في الداخل وهو القائل (إذا وجدتموهم فارموهم بالرصاص في الطرقات)..

ولفرط ما استبدت به عظمة الألوهية، لم يصدّق في يوم ما أن عرشه قد يتهاوى، أو يخرج عليه من أيقن أن التدجين قد أقعدهم عن مجرد التفكير في معارضته ولو رمشًا، وأصبحوا دمى يحرّكهم متى أراد وكيفما أراد.

ضحايا النظام في الخارج كثر، وفي الداخل لم تسلم من بطشه وتهميشه مدينة ولا جماعة، وعلى قاعدة (الظلم بالسويّة عدل بين الرعية) كان عادلًا في جوره، والأدهى أنه أخرج استخفاف النظام بشعب ليبيا من قائمة الدول شكلًا ومحتوى..فصارت بلا لون ولا طعم..وأخيرًا بلا كرامة.

مجازر قام بها النظام السابق ضد المعارضين من كل التيارات السياسية والفكرية، وأن سياسة ملاحقة من كان يصفهم بـ (الكلاب الضالة) لم تستثنِ أحدًا.

كل مجازر وجرائم النظام شهادات، ومجزرة سجن بوسليم شهادة عصره..وقعت المجزرة في التاسع والعشرين من شهر يونيو سنة 1996 وراح ضحيتها نحو 1296 من سجناء الرأي، وأخفى النظام خبر المجزرة حتى عام 2009، بعد إلحاح من العوائل في السؤال عن مصير أبنائهم..

تظافرت عوامل جمّة في الثورة اقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية، والتقت مجتمعة في أجواء الربيع العربي. وفي السابع عشر من فبراير سنة 2011 تحدّد موعد الثورة، وخرج الشباب الغاضب إلى الشوارع فلجأت أجهزة القمع الى عادتها باستعمال الرصاص الحي، فتساقط الشهداء وانفجرت أرجاء ليبيا ثورة عارمة..وعلى مدى شهر ويومين كانت التظاهرات تعمّ الشوارع فسقط آلاف الشهداء برصاص قوات الأمن الليبية.

ولكن الرصاص فشل في كسر إرادة الشعب الليبي، وفي غضون أيام خرجت معظم المناطق الليبية من سيطرة النظام، وصار الجزء الأكبر

من حقول النفط خارج سيطرته، وتبيّن أن النظام الجماهيري بلا جمهور، والعظيم بلا عظمة..

بيد أن تطوّراً مفاجئاً أفسد الفرحة بالثورة..

..فلم يطل الوقت بالثورة الليبية، فكفّت عن أن تكون سلميّة، وليبية خالصة، فقد وجد المتربّصون بليبيا البلد وبخيراتها فرصة تاريخية مواتية للتدخل من أجل مآرب خاصة.

نفور الشعب الليبي من التدخل الأجنبي تسبّب في انقسام داخلي وخارجي..توقّف كثير من الثوّار عن مواصلة الثورة بل انقلبوا عليها، بعد أن أصبحت مرتعًا لكل ما هو غير ليبي، أو لا ينتمي إلى ليبيا الوطن، وتخلى المناضلون العرب في الخارج عن دعم الثورة بعد أن تخلّت عن ليبيتها وسلميتها وأهدافها العليا..

تنبّه الثوّار في مرحلة مبكرة إلى أن الدافع الرئيس وراء التدخل الأجنبي في ليبيا كان النفط دون سواه، ولا غرابة في أن يولي الناتو اهتمامًا خاصاً بحقول النفط في ليبيا، وبدلاً من الحفاظ عليها اشتعلت الحروب الداخلية بين الجماعات المسلّحة على النفط التي ارادته لنفسها وليس لشعبها.

لا ريب أن استقرار ليبيا شكّل هدفًا استراتيجيًا للغرب ولدول أوروبية محدّدة وعلى رأسها فرنسا وإيطاليا لضمان تدفق النفط والغاز إليها، إذ تقدّر الثروة النفطية الليبية بنحو 48.2 مليار برميل إجمالي الاحتياطي الثابت، أي ما يعادل 2.8% من إجمالي الاحتياطي العالمي والأولى أفريقيًّا، فيما تقدّر الثروة الغازيّة المؤكدة بـ1505 مليارات متر مكعب،

أي الرابعة أفريقيًّا، وهذا يجعل ليبيا محل نزاع دولي على خلفية اقتصادية وسياسية واستراتيجية..

ولا شك ان سيطرة الدول الأوروبية على النفط الليبي يشكل مصدر قلق للدول المنتجة التي تعتمد في عائداتها على بيع النفط مثل دول الخليج، وهذا يفسر تقديم قطر عرضاً بانتاج وتسويق النفط في الشرق الليبي.

من جهة ثانية، فإن استقرار ليبيا يعد هدفًا حيويًا بالنسبة إلى تونس ومصر المجاورتين لليبيا، لأن تدهور الأوضاع الأمنية سوف ينعكس سلبًا عليهما..فالعمليات الإرهابية التي وقعت في تونس ومصر انطلقت من الأراضي الليبية..

في تسلسل حوادث الثورة ومتوالياتها..انطلقت يومي الثامن عشر والتاسع عشر من فبراير المظاهرات في بنغازي والبيضاء ودرنة وأجدابيا وسقط المتظاهرون برصاص قوات الأمن الليبية، فيما قدّم مسؤولون ليبيون استقالاتهم احتجاجًا على استخدام الرصاص ضد الاحتجاجات السلمية..

اتسعت رقعة المظاهرات لتشمل مدناً أخرى وصولاً الى طرابلس، وقارب عدد الشهداء المائة..وفي 20 فبراير سيطر المتظاهرون على مدينة بنغازي، فيما ظهر سيف الإسلام نجل القذافي على التلفزيون الرسمي ليحذر من ان البلاد ستمضي نحو الحرب الأهلية.

وفي اليوم التالي، حصلت استقالات بالجملة من الحكومة احتجاجا على قمع المتظاهرين.. فقد استقال وزير العدل مصطفى عبد الجليل ووزير الدولة لشؤون الهجرة والمغتربين علي الريشي ومندوبا ليبيا في الأمم

المتحدة وجامعة الدول العربية والسفراء في كل من بريطانيا والصين والهند وإندونيسيا وبنغلاديش وبولندا.

وفي 22 فبراير، خرج القذافي على الشاشة ليفنّد إشاعات ترددت عن مغادرته البلاد نحو فنزويلا، وفي اليوم نفسه أعلن وزير الداخلية اللواء الركن عبد الفتاح يونس العبيدي عن استقالته وتأييده للثوار.

ومالبث أن اتسعت رقعة التظاهرات الشعبية لتمتد الى الشرق الليبي، فيما فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على النظام الليبي شمل حظرًا على بيع السلاح لليبيا وتجميد أصول ومنع من السفر لعدد من أركان النظام..

وفي السابع من مارس بدأت قوات حلف شمال الأطلسي (ناتو) بطلعات مراقبة جوية للأجواء الليبية على مدار الساعة. وفي العاشر من مارس اعترفت فرنسا بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الليبي.. وفي السابع عشر من مارس تبنى مجلس الأمن قرارًا بإنشاء منطقة حظر جوي فوق ليبيا وامتنعت عن التصويت كل من الصين وروسيا والهند والبرازيل وألمانيا.

وفي التاسع عشر من مارس انطلقت عملية "فجر الأوديسة" العسكرية ضد النظام الليبي بمشاركة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والتي تهدف لمنع النظام الليبي من استخدام القوة ضد المدنيين. وفي 24 مارس وافق حلف الناتو على تولي قيادة العمليات العسكرية لدعم منطقة حظر الطيران في الأجواء الليبية. وفي 28 مارس اعلنت قطر اعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي بعد فرنسا، وفي الثلاثين من مارس هرب وزير خارجية النظام الليبي السابق موسى كوسا الى بريطانيا وأعلن من هناك استقالته.

بدأت تتساقط المدن والمحافظات تحت هيمنة الناتو والجماعات المسلحة الليبية على الأرض..

وفي التاسع من إبريل أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون أن أيام نظام القذافي باتت معدودة وينبغي الإعداد لمرحلة ما بعد القذافي.

خاطب القذافي أنصاره عبر التلفزيون وطالبهم بالزحف نحو مدينة بنغازي "لتحريرها" وأنه لن يغادر ليبيا مطلقًا.

سحب بساط الهيمنة على وقع خروج المدن من هيمنة النظام ووقوعها تحت سيطرة الناتو وثواره..وفي 20 يوليو دخلت قوات الناتو ومن ورائها الثوّار فاستفاق القذافي على حقيقة بطعم الموت..خطب في أنصاره ثلاثًا في أقل من أربع وعشرين ساعة لنصرته فلم يجد جوابًا ينقذ العرش.. خطبٌ كانت بمنزلة جرعات السم الأخيرة في كأس الزعامة..فقد انهار عرش الأوهام.

لناحية **الدور السعودي**، شأن بلدان عربية كثيرة، لجأ النظام الى دعاة السلفية الوهابية بغية اختراق المجتمعات والجاليات العربية والإسلامية في أرجاء العالم.

جولات الدعاة الوهابيين القادمين من المملكة السعودية في بلدان عربية وإسلامية واستقبالهم من قبل مستويات رسمية عالية، لا يمكن عزلها عن حركة الدبلوماسية السعودية، إذ يمثّل نشر الدعوة أداة في تلك الحركة.

زيارات دعاة الوهابية الى ليبيا لم تتوقف عبر السنين، ولا تخلو غالبًا من شهادات إطراء يتركها الدعاة لرموز النظام خلال فترة الزيارة أو بعدها..

قبل أقل من عام على اندلاع الثورة الشعبية ضد نظام القذافي، استقبلت ليبيا الداعية سلمان العودة (المعتقل حاليًا في سجون آل سعود منذ سبتمبر 2017) والداعية عايض القرني (المقرّب حاليًا من نظام سلمان وأحد أبواق إبنه) على التوالي..لم تكن زيارة روتينية ولا تأتي في سياق النشاط الدعوي العادي، كما هي عادة مشايخ الوهابية الذين يجوبون العالم من أجل الدعوة والسياحة معًا.

زيارة العودة والقرني إلى ليبيا كانت بدعوة رسمية، فالعودة تلقى دعوة من سيف الإسلام القذافي، الرجل الثاني في ليبيا، الذي لم يمسك، ظاهرًا، منصبًا رسميًا واكتفى بمسمى رئيس مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية ولكن الحقيقة أنه كان يملك سلطة تكاد تأتي في مرتبة موازية لسلطة والده، كما جاء في عرضه الذي قدّمه في خطابه الشهير المتلفز بعد أن دخلت الثورة منعطفاً يقترب من النصر المؤزّر. أمّا القرني فكانت دعوته من عائشة إبنه القذافي، وهي الأخرى كانت ترأس جميعة خيرية بإسم (واعتصموا)، ولكن تبيّن لاحقاً بأن هذه المرأة نافذة في شؤون الحكم الليبي .

في الأول من (يوليو) سنة 2010 وصل الشيخ العودة إلى ليبيا، والتقى سيف الإسلام القذافي. الهدف من الزيارة كما هو معلن كان (تعزيز مشروع المصالحة الوطنية بين الجماعة المقاتلة والدولة). ترأّس العودة ندوة في مسجد (جمعية الدعوة الإسلامية) حول كتاب الدراسات التصحيحية شاركت فيها قيادات الجماعة المقاتلة مثل عبد الحكيم بالحاج وسامي الساعدي. كما شارك العودة في جولة دعوية واسعة النطاق في أرجاء ليبيا، وكأن سيف الاسلام القذافي أراد منه جمع ما نشره من أفكار وسط الشباب الليبي في الخروج ضد الدولة، فكان يلتقي مجاميع شبابية

في طرابلس وبنغازي والبيضاء، كيما يعود بتلك الأفكار الى منبعها في السعودية .

كشف اللقاء عن أن العودة كان داعمًا رئيسًا لمشروع المصالحة بين الجماعة الاسلامية المقاتلة والنظام ممثلًا في سيف الإسلام القذافي.

على الموال نفسه، جاءت زيارة الشيخ عايض القرني الى ليبيا، التي بدأت في 16 رمضان الموافق 26 أغسطس 2010، وهي الأولى من نوعها بدعوة من جميعة (واعتصموا) للأعمال الخيرية والتي ترعاها عائشة إبنة معمر القذافي، والهدف من الزيارة كان (دعم مشروع الحوار بين السلطات والجماعة الإسلامية المقاتلة).

أما لماذا اختيار العودة والقرني للدخول على خط الوساطة بين الجماعة الإسلامية المقاتلة والسلطات الليبية. يستدعي ذلك تعريفاً مقتضبًا بالجماعة التي كان عناصرها ينضوون تحت (الجمعية الليبية المقاتلة) والتي تأسست سنة 1990 بعد عودة الأفغان الليبيين.

إلتزمت الجماعة السريّة المطلقة في نشاطها داخل ليبيا بسبب هيمنة الجهاز الأمني وسطوته، ولكن الحكومة الليبية اكتشفت تحرّكاتهم في العام 1995، ودخلت الأجهزة الأمنية الليبية في مواجهة مع الجماعة دامت حتى عام 1999، وكان أبرز قيادات الجماعة أبو صهيب الليبي. وبحسب مؤلّف كتاب (القاعدة وأخواتها) كميل الطويل، فإن الجماعة لم تكن على الأرجح مرتبطة بتنظيم القاعدة إرتباطاً تنظيمياً. ولكن سيف الإسلام القذافي أعلن عن أن (الاسلاميين المعتقلين في السجون الليبية والمقربين من تنظيم القاعدة قطعوا أي صلة لهم بالتنظيم الذي يتزعمه اسامة بن لادن)، وهو ما سهّل إجراء حوارات مع قياداتهم في السجن منذ نوفمبر 2006، تحت رعاية سيف الإسلام القذافي، ونتج عن هذه

الحوارات مراجعة فكر المجموعة بخصوص حمل السلاح ضد الدولة، والإقرار بحرمة الخروج على الحاكم، وعدم تكفير المجتمع.

وعلى إثر المراجعة والمصالحة أُطلق سراح الغالبية العظمى من قيادات الجماعة، وعقدت جلسات حوار مع المعارضة الإسلامية في الخارج للعودة تدريجًا إلى ليبيا، وتمّ الإفراج عن 200 من أصل 400 معتقل على ثلاث دفعات، وكان آخرها الإفراج عن 120 عنصرًا من الجماعة في 15 فبراير سنة 2011.

كان واضحاً إن للجماعة الإسلامية المقاتلة جذورًا سلفية وهابية عميقة، وكان العودة والقرني من الذين استلهمت الجماعة منهم أفكارًا في الجهاد والخروج على الدولة في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

تراجع العودة والقرني عن أفكار الجهاد والخروج على الدولة وتكفير المجتمع، وتماهيا مع الدولة، وبقيت الجماعة الإسلامية المقاتلة أمينة على أفكار العودة والقرني، الأمر الذي تطلّب دعوتهما لإقناع الجماعة بأنهما تراجعا فعليًا عن قناعاتهما السابقة.. أو على الأقل عطّلا مفاعيلها الى حين..

بعد عودته من ليبيا، قدّم الشيخ العودة شهادة إطراء في نظام القذافي وفي سيف الاسلام نجل العقيد، وتحدّث عن مشاهداته في ليبيا وأشاد بصديقه سيف الاسلام والدور الذي يلعبه في تنمية ليبيا.

لم يكن العودة يتخيّل في لحظة ما أن الرجل الذي أشبعه مدحًا وإطراءً سيظهر على الشاشات ليعلن عن حرب أهلية دموية ضد الثوّار، الذي وصفهم بأنهم من مدمني حبوب الهلوسة والمخدرات.

لم تختلف شهادة الشيخ عايض القرني عن رفيق دعوته، إذ قال ما نصّه:

(إنني أتيت إلى هذا البلد المعطاء الكبير، بلد المليون حافظ لكتاب الله وقد أسعدت تمام السعادة وانشرح صدري لما رأيت من اهتمام بهذا الكتاب العظيم وإقبال الشعب الليبي المسلم الصادق على ميراث النبوة والوحي الكريم وأشكر أهل الفضل وعلى رأسهم الدكتورة عائشة معمر القذافي على ما تبنته من هذا المشروع العظيم واسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لما يحب ويرضى ولا أنسى أخي الأستاذ احمد كجمان والقائمين على هذا المشروع وهذه الجائز)

وقد شارك القرني، كما العودة، في تعزيز المصالحة بين الجماعة الإسلامية السلفية المقاتلة ونظام القذافي، ونقل تجربة المناصحة التي كان العودة والقرني من فرسانها في المملكة، حيث جال القرني على السجون الليبية التي يتواجد فيها عناصر سلفية من الجماعة الاسلامية المقاتلة، فأبلغهم حينذاك بحرمة الخروج على الدولة، وعدم جواز رفع السلاح في وجه الحاكم، وعدم تكفير المجتمع.

ونقل في التقرير عن زيارته بأنه حاضر في أحد سجون بنغازي الذي يُحتجَز فيه عددٌ كبيرٌ من الجماعة المسلحة والتي ترفض مشروع الحوار والمصالحة الذي يقوده سيف الإسلام القذافي. يقول القرني: (حاورت أكثر من 400 سجين في بنغازي لمدة ساعتين، وكان الحوار مفيدًا)، وأشار إلى أنهم (طلبوا شفاعتي لدى السلطات الليبية، ووعدتهم بذلك).

والمعلومات التي رشحت عن زيارة العودة والقرني أفادت أنها جاءت عقب تعثّر الحوار والمصالحة بين النظام الليبي والجماعة الإسلامية المقاتلة، فقام الرجلان بجولات متعاقبة على شمال أفريقيا يشرحون فيها السلفية المعتدلة بدلاً من السلفية الجهادية.

وكما تكشف كلمات القرني والعودة فإن لهما حظوة لدى النظام الليبي، وهو ما ظهر في كلمات القرني، كما في تطورات لاحقة، حين لجأ أبناء القذافي إليهما من أجل التدخّل لمنع سقوط النظام في طرابلس .

يقول القرني بأنه تلقى اتصالًا هاتفيًا من الساعدي القذافي في ليبيا، وطلب منه إدانة التظاهرات والإحتجاجات التي تشهدها ليبيا الآن ضد نظام والده. ويضيف القرني بأن الساعدي قال له في المكالمة (إنكم يا شيخ زرتم ليبيا العام الماضي، نريد منكم كلمة عن الأحداث).

قدّم القرني جوابًا لم تتأكد صحته من مصادر محايدة، كونه دافع عن موقفه إلا أن القرني بدا كما لو أنه يريد قطع الصلة بتجربة الوساطة التي قام بها بطلب من أبناء القذافي، ما دفعه للمبالغة في الموقف من النظام الليبي، كقوله (قلت له: لقد قالها قبلكم إبن علي في تونس، ومبارك في مصر، فما نفعهم هذا الكلام. وأكّدت له أن هذا الكلام لا ينطلي على أحد يا الساعدي، يجب أن تخرجوا عن الاتهامات، أنتم تقتلون الشعب أمام العالم الآن).

ما يلفت في مواقف القرني بعد الثورة، أنه أعاد اكتشاف ليبيا بعد سقوط نظامها، خصوصاً حين يقارن المديح الذي كاله لليبيا التي وصفها بـ (البلد المعطاء) ولإبنة القذافي وما قاله لاحقاً (قلت له: من المفارقات أنني زرت ليبيا العام الماضي في رمضان، وظننت أن ليبيا التي تسبح على بحر من النفط والغاز دولة متقدمة، وبنيتها التحتية متطورة، والناس أغنياء، ولكنني للأسف وجدت الفقر، وجدت البنية التحتية المهدمة، ووجدت الحاجة عند الناس).

يمضي القرني في نقده للنظام الليبي بالقول (إن هذه الادّعاءات التي يقوم بها الطغاة، واتّهام شعوبهم إذا احتجوا عليهم أو طالبوا بإعادة حقوقهم

بأنهم مندّسون، وأنّهم عملاء وخونة، أصبحت لا تنطلي على الشعوب، ولا يصدّقها أحد). حسناً، أليس هو النظام نفسه الذي أراد القرني التشفّع لديه لإطلاق سراح المعتقلين، فكيف أصبح بعد الثورة الشعبية طاغية، فهل أصبح كذلك خلال نصف عام مثلاً؟

ولسيف الإسلام القذافي رأي في المشايخ الذين كانوا يأتون إلى ليبيا، حيث قال في مقابلة خاصة مع قناة العربية في 27 فبراير سنة 2011:

(إن هناك دعاة ومشايخ كانوا يأتون إلى ليبيا، وينافقونهم، ويتملقون إليهم، ويأكلون ويشربون عندهم، ويلعقون أحذيتهم، أصبحوا اليوم ضدهم ويقومون بالتحريض عليهم عبر المنابر ووسائل الإعلام). وقد فهم كثيرون من هذا الكلام بأن العودة والقرني كانا من بين من أشار إليهم سيف الإسلام .

على أية حال، فقد عاد السلفيون بعد سقوط النظام الليبي، الى تنظيم صفوفهم، واستأنفوا اتصالاتهم بالمملكة السعودية، فأصبح علماؤها ملهمين لهم وفقهاء، ما دعا مفتي ليبيا الشيخ صادق بن عبد الرحمن الغرياني الى كتابة رسالة في الأول من يناير سنة 2012 الى الشيخ سلمان العودة يدعو فيها لمخاطبة العناصر المسلّحة بتسليم السلاح إلى الدولة، وقال:

(إن السلاح الآن هو في أيدي الناس أكثر منه في يد الدولة، وبعض الشباب يتحلّقون حول منهج الجرح والتعديل في العلماء، وتنقُّصهم والتحذير منهم).

وأوضح الغرياني:

(أن هؤلاء الشباب يتلقون هذا المنهج عن شيوخٍ، بعضهم في السعودية، وبعضهم في بلاد أخرى، ويقولون: إن القول في العلم قولهم، ولا يعتدُّون بمن خالفهم – أيًّا ما كان قدره في العلم).

ومن بين ما نقله الغرياني عن هؤلاء الشباب من أفكار استمدوها من مشايخ الصحوة قولهم: (عن أنفسهم إنهم في المنهج معصومون، ولا يخطئون، وإن ليبيا ليس بها علماء؛ لأن علماءها حسب هذا المنهج (المعصوم) الذي يدّعونه- مجَرَّحون من قبل أشياخهم).

وأضاف الشيخ الغرياني: (إن من أعمال هذه الجماعة أن ما تراه منكرًا في نظرها لا تتردد في تغييره بقوَّة السلاح، ومنهم من يرسل بالجوال رسائل تهديد لعدد من أهل العلم، الذين أحسبهم على السنّة، ومنهم من يُداهم من يشتبهون في أمره بارتكاب كبيرة السحر ونحوه، بعد خطفه من بيته وتعذيبه، وقد يقيمون عليه الحد بأنفسهم، وهو ربما كان بريئًا مما رُمي به، وكل ذلك باسم العمل بالكتاب والسنة، ومن المعلوم أن إقامة الحدود من اختصاص الحكّام دون غيرهم).

وطالب الغرياني العودة وعلماء السعودية بأن (يحيلوا من يستفتونهم من هؤلاء الشاب في ليبيا إلى علماء بلدهم)، موضّحًا بأن (هذا سَيَرْجِع على هؤلاء الصغار من الشباب بالخير الكثير، ويعود بهم إلى الجادة، ويُرجع إليهم ثقتهم في علمائهم).

في المستوى السياسي، كانت العلاقات السعودية الليبية سيئة منذ تولي معمر القذافي السلطة عام 1969 وازدادت سوءً في السنوات الأخيرة من حياة القذافي، ولعل التعليق العاصف الذي صدر عن الملك عبد الله في القمة العربية في العاصمة القطرية، الدوحة سنة 2009، يكشف عن جانب من التوتّر في العلاقات بين الدولتين...

تعمّق الخلاف في وقت لاحق بعد الإعلان عن محاولة ليبية لاغتيال الملك عبد الله بن عبد العزيز، الأمر الذي دفع الأمراء السعوديين للتفكير في التخلّص من نظام القذافي. فكانت الثورة الليبية في 2011 فرصة تاريخية لتصفية الحساب مع العقيد القذافي.

وقد كشفت وثيقة سرية بتاريخ 11 سبتمبر سنة 2011 عن مساهمة سعودية في إسقاط النظام الليبي. وبحسب إحدى الوثائق التي كشف عنها الثوّار الليبيون أن السفير الليبي في الرياض الدكتور محمد القشّاط بعث برسالة بخط اليد وتحمل رقم 197 بتاريخ الحادي والعشرين من شهر مارس سنة 2011، وموجّه إلى وزير الخارجية الليبي في ذلك الوقت موسى كوسا:

"ان السعودية، أرسلت وزير خارجيتها (الأمير سعود الفيصل) إلى تركيا التي غيرت موقفها بعد الزيارة". وذكرت الرسالة وجود "دور لعبته المملكة العربية السعودية لتحييد الصين ضد القذافي وأنها أرسلت الأمير بندر بن سلطان إلى الصين لهذا الغرض".

وكان وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي قد تقدّموا في السابع من مارس سنة 2011 بطلب لمجلس الأمن الدولي لفرض منطقة حظر للطيران فوق ليبيا لحماية الليبيين من القصف الجوي من قبل القوات النظامية، وكذلك دعوة وزراء الخارجية العرب إلى اجتماع عاجل لمناقشة الأوضاع في ليبيا والحث على تبني الطلب الخليجي بفرض الحظر الجوي، حيث جاء فى بيانه ما نصه:

"يعرب المجلس عن تأييده ودعمه لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1970 بتاريخ 2011/2/26م وللقرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة بتاريخ 2011/2/25م، ويشيد بقرار جامعة الدول العربية على

المستوى الوزاري رقم 7298 بتاريخ 2011/3/2م حول ليبيا. ويدعو جامعة الدول العربية لتحمل مسئولياتها لاتخاذ كل مامن شأنه حماية المدنيين الليبيين ودراسة السبل الكفيلة لتحقيق ذلك. ويطالب مجلس الأمن الدولي اتخاذ الاجراءات الكفيلة لحماية المدنيين بما في ذلك الحظر الجوي على ليبيا". وفي النتائج، صدر قرار من دول الجامعة العربية يطالب مجلس الأمن بضرورة إصدار قرار دولي بفرض حظر جوي على الأجواء الليبية، وهو ما تجسد في قرار المجلس رقم (1973).

فوّضت دول مجلس التعاون الخليجي قطر لتولي الملف الليبي، فكانت المشاركة الخليجية ممثلة في قطر بمؤتمر لندن في التاسع والعشرين من مارس سنة 2011 الذي شارك فيه وزراء خارجية أكثر من 40 دولة بعنوان إنهاء أزمة الشعب الليبى. وخلص إلى عدد من القرارات، منها:

•الالتزام بقرار مجلس الأمن الدولي باستخدام القوة لوقف التقدم الفتاك لقوات نظام القذافي.

•أهمية تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للمدن والمجتمعات التي تعاني في ليبيا.

•مساعدة الشعب الليبي على بناء مستقبله الجديد، وإعادة تعمير ما دمرته كتائب القذافي، وخاصة البنية التحتية.

•الاتفاق على تشكيل مجموعة اتصال دولية حول ليبيا تقود الجهود الدولية لتكون القوة السياسية الدافعة إلى جانب المهمة العسكرية لحماية المدنيين. ووافقت قطر على استضافة أول اجتماع لهذه المجموعة حيث أكد البيان الصادر عن الإجتماع على ضرورة فتح الباب أمام تقديم مبادرات للدفاع عن الثورة والثوار الليبيين.

عملت السعودية على قيادة الثورة المضادة في ليبيا عبر إطار مجلس التعاون الخليجي، وقامت بسلسلة تدابير فردية وجماعية لتنفيذ أهداف خاصة لا صلة لها بأهداف الشعب الليبي في الحرية والديمقراطية والحكم الرشيد.

ومن بين ما قامت به السعودية من قرارات جماعية هي:

ـ توفير غطاء خليجي وتاليًا عربي لتدخّل قوات الناتو إلى الأراضي الليبية، وسعت وشركاؤها في مجلس التعاون إلى تشجيع الدول العربية بدعم التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا..وشاركت دول المجلس في عمليات الناتو بصورة رمزية ولإضفاء مشروعية على التدخل الأجنبي منذ فرض منطقة حظر الطيران الذى بدأ في الخامس والعشرين من مارس سنة 2011.

ـ اعتراف دول مجلس التعاون الخليجي بالمجلس الوطني الإنتقالي بكونه الممثل الشرعي لليبيا. وبدأت قطر الخطوة الأولى في 28 مارس، ثم تبعتها بقية دول المجلس..

لابد من الإشارة الى أن الاعتراف بالمجلس الانتقالي جاء متطابقًا وتنفيذًا لقرارات مجلس التعاون الخليجي، وبعد يوم من التوقيع معه على عقد لتسويق النفط الخام المنتج من حقول النفط في شرق ليبيا التي يتركّز بها معظم النفط الليبي، والتي أصبحت خارج سيطرة نظام القذافي حينذاك..

ـ تقديم الدعم العسكري لقوات حلف الناتو بالاستناد الى قرارات الأمم المتحدة، وكان الدعم يتركّز في:

•إرسال السعودية طائرة مراقبة من طراز "أواكس"، وأخرى للتزوّد بالوقود. على أن تكون قاعدتها بمدينة مرسي مطروح المصرية قرب الحدود الليبية.

•مشاركة أربع مقاتلات قطرية من طراز (ميراج 2000) في إطار التحالف الدولي ضد ليبيا.

•مساهمة دولة الإمارات بست طائرات من طراز "إف – 16"، وست طائرات من طراز "ميراج"، لتنفيذ منطقة حظر الطيران، فضلًا عن طائرات "آباتشي" و"شينوك" وطواقمها للبحث والإنقاذ.

ـ الدعم الاعلامي والسياسي، حيث لعبت قناتا (الجزيرة) و(العربية) في توفير الغطاء لعمليات الناتو في الاراضي الليبية.

ـ تقديم المساعدات الانسانية.

بيد أن ثمة هدفاً تنفرد به السعودية ومعها الإمارات عن بقية دول مجلس التعاون الخليجي، وهو عدم السماح لمشروع الإخوان المسلمين بالتمدّد داخل ليبيا..

وكانت جماعة الاخوان الوحيدة التي كانت تحظى بهكيلية تنظيمية متماسكة، وقد أدّى سقوط حكومة محمد مرسي في مصر وانفراط عقد الجماعة في أكثر من بلد عربي، إلى تراجع زخمها التنظيمي وضعف وجودها السياسي كما في تونس، وتخلي قطر التي دعمت جماعات الاخوان في مصر وتونس وحتى في ليبيا عن دورها قد أضعف الاخوان المسلمين في ليبيا.

وكانت السعودية إلى جانب مصر والإمارات تعمل على إسقاط جماعة الإخوان المسلمين التي شاركت في ثورة 2011 وأدّت إلى إسقاط نظام القذافي، عبر قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر.

في السابع من سبتمبر سنة 2014، وصل وفد رسمي من السعودية الى القاهرة لإجراء اجتماعات عالية المستوى مع الرئيس عبد الفتاح السيسي، وكانت ليبيا على رأس الأولويات.

التقى السيسي بوزير الخارجية السابق سعود الفيصل، ورئيس الاستخبارات العامة الأمير خالد بن بندر، وانضم الى السيسي وزير الخارجية سامح شكري ورئيس جهاز الاستخبارات العامة السابق الجنرال محمد فريد التهامي. تناول الاجتماع الأوضاع في ليبيا. شائعات انتشرت حول التدخل الخليجي في ليبيا بعد قيام طائرة سوخوي التي لم تعد تعمل لدى القوات الجوية الليبية، بقصف أهداف في طرابلس في أكتوبر 2014. مسؤولون في البنتاغون قالوا بأن طائرات إماراتية أقلعت من قواعد جوية مصرية هي المسؤولة عن القصف..

السعودية والامارات والمخابرات المصرية تدعم البرلمان الليبي المنتخب، وتشكّل تحالفاً مناوئًا للإسلاميين في ليبيا. أبدى الجانب المصري في اللقاء السري مع الوفد السعودي قلقًا إزاء الجماعات الإسلامية العاملة في ليبيا وما يمكن أن تشكّله من تهديد للأمن القومي المصري..

وفيما تدعم قطر الخيار الاخواني في ليبيا، فإن السعودية ومعها الامارات ومصر تناصر العقيد خليفة حفتر الذي ينظر إليه الثوّار بوصفه أحد رموز النظام السابق.

مراقب جماعة الاخوان المسلمين في ليبيا بشير الكتبي وجّه في الرابع والعشرين من أكتوبر 2014 إتّهامات للسعودية ومعها مصر والامارات بقيادة الثورة المضادة في ليبيا بالمال والسلاح. وقال:

"لا شك أن هناك دورًا لمصر والإمارات والسعودية واضح في ليبيا وليس ظنًا، وهو واضح من خلال دعم طيران حفتر و تمويل الصواعق والقعقاع".

وأكّدت كلام الكبتي اتهامات الرئيس الأميركي أوباما لدول خليجية بتغذية الصراع الليبي ودعم الثورة المضادة. فقبل شهر من انعقاد قمة كامب ديفيد مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي، إتّهم الرئيس أوباما في السابع عشر من إبريل سنة 2015 بعض الدول الخليجية بتغذية الصراع في ليبيا. وتأتي الامارات والسعودية على رأس هذه الدول سواء بشكل مباشر أو عبر دول أو أشخاص أو أطراف ليبية بعينها، أهمها اللواء المتقاعد خليفة حفتر.

وحثّ أوباما دول الخليج على المساعدة في تهدئة "الوضع السياسي الفوضوي" في ليبيا. مؤكّدًا أن أي عمل عسكري خارجي لن يكون كافيًا للمساعدة في تخفيف التوترات في هذا البلد الذي تمزّقه الحرب. وأكّد "أنه لا يمكن إنهاء الأزمة في ليبيا بـ "بضع ضربات بطائرات من دون طيار أو عمليات عسكرية قليلة"، وشدّد على الحاجة لحل سياسي في ليبيا.. وأضاف: "سيتعين علينا أن نشجع بعض الدول داخل الخليج التي أعتقد أن لها نفوذًا على الفصائل المختلفة داخل ليبيا حتى تصبح أكثر تعاونًا، وفي بعض الحالات شهدناها تؤجّج نيران الصراع العسكري بدلا من محاولة تهدئتها".

في الخلاصة، بدأت الثورة الشعبية في ليبيا ضد الاستبداد ومن أجل الحرية والعدالة والمساواة والمشاركة في بناء الدولة الوطنية العادلة، وتطبيق مبادىء الحكم الرشيد، ولكن ما لبث أن قادها التدخل الخارجي الاقليمي والدولي الى مكان آخر، فكان الفوضى عنوانها والتقسيم الخطر الأول المحدق بها..وعلى الرغم من مرور أكثر من إثني عشر سنة على اندلاع الثورة الليبية بدعم من الناتو، فإن الانقسام السياسي والشعبي لا يزال سيد الواقع الليبي. فالثورة التي أحدثت تشققات في الواقع السياسي والاجتماعي الليبي عكست نفسها على تكوينات خارطة القوى المحلية وشبكة التحالفات والصراعات على السلطة. وبين بزوغ قوة وأفول أخرى نتيجة تبدّلات دراماتيكية في موازين القوى المحلية، كان النفوذ الخارجي الاقليمي والدولي بات عاملًا رئيسًا في اختلال أو استقرار الأوضاع السياسية والأمنية، دع عنك انتشار السلاح في كل مناطق ليبيا، وسيطرة التكوينات القبلية والمناطقية على المشهد السياسي المحلي، إلى جانب التيارات الدينية المتباينة. باختصار، إن الثورة فجّرت تناقضات المجتمع الليبي وعطلت قيام مشروع دولة الأمة، فيما تزاول التقسيمات على أنواعها فعلًا تخريبيًا لأي مسعى للمصالحة الوطنية وتاليًا لبناء الأمة.

في اليمن..ثورة أهل الحكمة

ليس غريباً ان تندلع ثورةٌ في اليمن، بل كل الغرابة فيما لو نأت الثورة بنفسها عنه..فالعلاقة بين الثورة واليمن كعلاقته بالحكمة والإيمان.

لم يتطلب نزول ملايين اليمنيين الى الميادين تدابير استثنائية، ولا برامج تعبئة جماهيرية معقّدة..فوعي اليمنيين دليلهم وحكمتهم نجم هداية في طريق ثورتهم.

وشأن بقية الثورات العربية، فإن عوامل الثورة اليمنية لا تختلف عن بقية ثورات الربيع العربي وفي مقدّمها فشل الدولة القطرية في تحقيق تطلعات الشعب وحل مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

في السابع عشر من فبراير من العام 2011 تدفقت الملايين الى الميادين والشوارع في محافظات اليمن في ثورة سلمية راقية، لم تطلق فيها رصاصة واحدة، في بلد يحتوي على 30 مليون قطعة سلاح فردي..سقط الشهداء ولم تنزلق ثورة اليمنيين الى العنف وتمسّك الثوّار بشعارات السلمية للوصول إلى الحرية والكرامة وإسقاط نظام الاستبداد.

كانت الانطلاقة الأولى للثورة من مدينة تعز جنوب العاصمة صنعاء بإرثها الحديث، وفق المقاييس اليمنية الداخلية، فيما كانت العاصمة صنعاء، الحاضنة لكل القوى السياسية التقليدية المدجّنة والمترهلّة، تخضع لعملية تأهيل عاجلة كيما تستقبل شباب الثورة، شأنهم شأن شباب الربيع العربي في بلدان أخرى وهم ينتزعون المبادرة الثورية ويرغمون القوى السياسية التقليدية على المواكبة والسير في الطريق الى إسقاط النظام.

لم تكن ثورة اليمنيين موجّهة ضد رأس النظام فحسب، بل كانت عملية تأهيل واسعة النطاق لمجتمع كان يريد مستبدو الداخل ومتسلطو الخارج

أن يبقى في مرحلة ما قبل الدولة الوطنية، فكانت الثورة الشعبية تقوم بعملية تصعيد للمجتمع بكل قواه السياسية والإجتماعية، كيما يكون قادرًا على إطاحة النظام وليس رأسه فحسب، وإقامة البديل الوطني. فأولئك الذين يتمرّدون على عوامل الانقسام الداخلي، ويلتحقون بجيل الثورة يزاولون مهمة مزدوجة: هدم منظومة سياسية وثقافية واجتماعية وبناء منظومة أخرى حديثة.

وبينما كانت الثورة تشق طريقها بإيمان شعبها الراسخ بحقوقه المشروعة، كانت القوى المضادة الداخلية والخارجية تتحيّن الفرص للانقضاض عليها. ولكن الثوار اليمنيين تنبهوا باكرًا لمحاولات اختطاف وتشويه ثورتهم، فتعاطوا معها بلياقة عالية منعًا للوقوع في فتنة المزايدات والمساومات.

لم تتحمّل الشقيقة الكبرى في الشمال الإنتظار حتى يتهاوى عرش نفوذها في البلد الذي ظلّت تنظر اليه بكونه حديقة خلفية وجزءً من مجالها الحيوي.

لجأت السعودية الى الخيارات المتاحة بما في ذلك إرسال باخرة محمّلة بالأسلحة الى ميناء عدن لمواجهة الثورة ولأن خيار التدخّل العسكري في حكم المستحيل، رجّحت الحل السياسي..وفيما كان الشعب بكل فئاته ينصب خيام ثورته في الميادين العامة خصوصًا في العاصمة صنعاء، ويتمسّك بمطالبه في الحرية والعدالة وحكم القانون تحرّكت السعودية على نحو عاجل لإطلاق مبادرة أسبغت عليها عنوان (المبادرة الخليجية)، وذلك في الثالث من إبريل سنة 2011.

أراد النظام السعودي إحتواء الثورة عبر المبادرة الخليجية، فأصرّ على تنفيذها وجَعْلِها واقعًا لا يمكن الفكاك منه. وكيما تحظى بمشروعية وقوة

على الأرض، وفّر للمبادرة غطاءً دوليًا أميركيًا وبريطانيًا الى جانب تأييد مجلس الأمن الدولي.

أما الاطراف اليمنيّة الموقّعة على المبادرة الخليجية فكانت: حزب المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم سابقًا) والتي كانت الثورة الشعبية تستهدف إسقاطه، وأحزاب المعارضة (اللقاء المشترك) المؤلَّف من مجموعة أحزاب صغيرة وذات تمثيل شعبي منخفض، فيما تمّ تفويض كل من مبعوث الامم المتحدة جمال بن عمر، وأمين عام مجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزياني، لإدارة عملية تنفيذ المبادرة الخليجية.

أول ما تنص عليه المبادرة، هو نقل السلطة من رئيس الجمهورية، أي من علي عبد الله صالح، الى نائبه الفريق عبد ربه منصور هادي، وهذا أول اعتراض تقدّم به الثوّار، لأن النظام المسؤول عن قتلهم يراد إعادة إحيائه مرة أخرى، بل وشرعنته محليًا وإقليميًا ودوليًا. والأخطر حين يخوّل لهادي المرتبط بالنظام الاستبدادي الذي ثار عليه اليمنيون ليتولى الدعوة للحوار وإدارته والاشراف عليه.

ما يلفت أيضًا أن المبادرة لم تحدد في صيغتها الأولى مدّة الحوار بل تركت الباب مفتوحاً بما نصّه :"وبما يفضي إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة يتفق على موعدها..".

البند الاول من المبادرة ينص على أن يوقّع هادي على المبادرة بما يجعلها ملزمة للجميع من الموقّعين عليها، بل وملزمة حتى لغير الموقّعين على أساس أن هادي حصل على تفويض من الموقّعين ومن أطراف إقليمية ودولية.

وينص البند الثاني على تشكيل حكومة وفاق وطني بناء على قرار رئيس الجمهورية بتكليف من تُرشِّحْه المعارضة (أي القوى التي وقّعت على المبادرة، وليس بقية القوى السياسية ذات الشعبية الوازنة).

وفي البند الثالث تكون تسمية أعضاء الحكومة بالمشاركة بين رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية وأيضاً "على أن يكون التشكيل في ضوء ما ورد في مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي".

الطريف في المبادرة يعكسه ما ورد في البند الرابع والمتعلق بإجراءات انتخابات رئاسية مبكرة، حيث ينص على "إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في موعد أقصاه تسعون يومًا من تاريخ حصول الحكومة على ثقة مجلس النواب بمرشّح توافقي هو الأخ نائب رئيس الجمهورية الفريق عبد ربه منصور هادي..". في حقيقة الأمر، أن المبادرة الخليجية نصّت على تعيين هادي رئيساً للجمهورية، ولكن أرادت تسويقه في إطار انتخابي مخادع. وكل ما يتعلق ببنود الانتخاب من قبيل السجل الانتخابي والسن القانونية وغيرهما لا قيمة عملية له في العملية الديمقراطية، فقد سمّت المبادرة هادي رئيسًا ما يجعل الكلام عن انتخابات رئاسية بلا نتيجة.

في البند السادس من المبادرة ثمة تشديدٌ على تشكيل هادي للجنة عسكرية برئاسته لإنهاء الإنقسام في المؤسسة العسكرية، وهذا بحد ذاته مؤشر على الرغبة السعودية والأميركية في السيطرة على الجيش والمؤسسة العسكرية بصفة عامة، بعد أن بدا واضحًا أن المؤسستين العسكرية والأمنية أقرب إلى الثورة والثوّار منهما إلى السلطة. في الحقيقة، فوّضت المبادرة هادي وعبر اللجنة العسكرية التي يرأسها قمع الثورة وإزالة آثارها بحجة "مساعدة الحكومة على إزالة التوتر العسكري

والأمني وجميع المظاهر المسلحة والتحصينات والخنادق ونقاط التفتيش المستحدثة في العاصمة صنعاء وغيرها من المدن..". وفي الترجمة العملية لهذه الفقرة هو تصفية آثار الثورة الشعبية في كل أرجاء اليمن عبر الجيش والمؤسسة الأمنية.

في المرحلة الثانية من المبادرة الخليجية والتي كان مقررًا أن تستغرق مدة سنتين وتبدأ فور أداء رئيس الجمهورية المنتخب اليمين الدستورية.. يدعو الرئيس الى حوار وطني شامل تشارك فيه جميع الأحزاب والفعاليات السياسية بما في ذلك: "الحراك والقوى الأخرى في المحافظات الجنوبية والشرقية والحوثيين في صعدة، والفعاليات الشبابية، ومنظمات المجتمع المدني، للحوار على بناء الدولة المدنية الحديثة، وفقا لأسس المبادرة الخليجية..". ويناقش الحوار الموضوعات التالية:

أ- شكل النظام السياسي.

ب- النظام الانتخابي.

ت- الحكم المحلي .

ث- قضايا المحافظات الجنوبية والشرقية ومحافظة صعدة.

ج- ظاهرة الإرهاب.

ح- أي قضايا أخرى ذات طابع وطني عام تتفق عليها أطراف الحوار. وتكون قرارات الحوار توافقية.

على أن يفضى الحوار الوطني الى تشكيل لجنة دستورية تتولّى مهمة إجراء تعديلات دستورية بناء على مقترحات المشاركين في الحوار

الوطني، وتقدّم التعديلات للاستفتاء الشعبي.. وعليه، يتم إعداد قانون الانتخابات على ضوء الدستور المعدّل بما يضمن انتخابات ديمقراطية نزيهة.

ولكن الذي حصل أنه كلما اقتربت نهاية المرحلة الثانية وتاليًا نهاية ولاية عبد ربه منصور هادي ازدادات التعقيدات، وبدا واضحًا التدخل الخارجي السعودي والاميركي في عملية الانتقال السياسي باختيار رئيس الحكومة رغمًا عن إرادة المشاركين في الحوار الوطني.

لقد رسمت المبادرة الخليجية مسارًا قهريًا على الأطراف المعنية بتنفيذ المبادرة، وجعلت طريقة تنفيذها إلزامية وتتابعية، بأن يتم تطبيق بنودها بصورة متوالية، بحسب البند الرابع من المرحلة الثانية.

وفي النتائج، سلبت المبادرة اليمنيين استقلالهم حتى بعد فرض المبادرة. فقد منحت دول مجلس التعاون الخليجي والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية "الرعاية الفعّالة"، ولأن هذه الأطراف لن تكون من الناحية العملية مشاركة، إذ سوف تحتكر السعودية والولايات المتحدة هذه "الرعاية"، فإن اليمنيين بدوا بلا خيار ولا إرادة في تقرير مصيرهم بأنفسهم.

وهذا ما حصل خصوصاً بعد أن تقرّر جعل الرياض مكانًا لاطلاق المبادرة الخليجية، وإلزام الفصائل اليمنية بها تحت رعاية النظام السعودي.

وفي 3 إبريل 2011 جرت اتصالات مع الحكومة والمعارضة في اليمن للاجتماع في الرياض من أجل التشاور في كيفية تطبيق بنود المبادرة

الخليجية، وتجاوز المشكلات التي تحول دون نجاحها في إطار اتصالات قام بها سفراء دول مجلس التعاون في صنعاء مع اطراف الحكومة والمعارضة.

المبادرة الخليجية عدّلت وأقرّت بخمس مبادىء وخطوتين تنفيذيتين، ونصّت على دعوة الحكومة اليمنية وأطراف المعارضة للاجتماع في السعودية تحت مظلة مجلس التعاون.

وافق علي عبد الله صالح على المبادرة الخليجية، وخطة مجلس التعاون بنقل السلطة الى نائبه، وتشكيل حكومة جديدة بقيادة المعارضة، وقال بأن "ليس لديه تحفظات بخصوص نقل السلطة.."..لم يكن أمام صالح سوى القبول، فليس لديه بعد تنحيه عن السلطة ما يخسره.

المعارضة اليمنية من جانبها، وبما تمثل من ثقل شعبي في الشارع، أي حركة أنصار الله والحراك الجنوبي وحزب الإصلاح، رفضت المبادرة الخليجية. فيما قبل بها حزب المؤتمر الشعبي الحاكم وحلفاؤه وكذلك أحزاب اللقاء المشترك.

انفجرت التظاهرات الشعبية الغاضبة في المدن تنديدًا بالتدخل السعودي في الشأن اليمني. ورفضوا المساومة على ثورتهم منتقدين الأحكام التي تمنح الحصانة للرئيس علي عبد الله صالح من الملاحقة القضائية والتي تطلب من المعارضة الإنضمام مع صالح ووزرائه في حكومة وحدة وطنية.

وبعد أن أبدى صالح موافقته على توقيع المبادرة تراجع عن قراره حتى بعد موافقة قوى المعارضة عليها، وعلّقت المبادرة حتى إشعار آخر .

وفي أوائل شهر مايو 2011، أشار مقرّبون من صالح أنه سوف يوقّع على المبادرة، وكذلك المعارضة الممثلة في أحزاب اللقاء المشترك شريطة توقيع صالح شخصيًا عليها بصفته رئيسا للبلاد. وعاد صالح وتراجع عن قراره بحجة أن الاتفاق لا يتطلب توقيعه، وعلّقت أحزاب المعارضة موافقتها متهمة صالح بسوء النية.

كانت التظاهرات الشعبية تعمّ المدن والشوارع، وليست معنيّة بما تقوم به الحكومة اليمنية أو حتى المعارضة مع القوى الاقليمية والدولية.

بقي التجاذب بين صالح وأحزاب المعارضة قائمًا، وبعد أن تلقى زعماء المعارضة ضمانات بأن صالح سوف يوقّع على المبادرة عاد وتراجع وفي 22 مايو حاصر أنصار صالح مبنى سفارة الإمارات العربية المتحدة في صنعاء، والدبلوماسيين الدوليين (بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة) وأرسلت الحكومة طائرة هليكوبتر لنقلهم إلى القصر الرئاسي.

وكان يجتمع في السفارة الامارتية سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي، إلى جانب عدد من سفراء دول مجلس التعاون الخليجي وأمينها العام عبد اللطيف الزياني، بهدف التشاور في آليات فاعلة لتنفيذ المبادرة الخليجية..

عمّت التظاهرات الشعبية الغاضبة محافظات اليمن في شماله وجنوبه، رفضاً للتدخل الخارجي السعودي والاميركي على حد سواء. ومن أجل احتواء الغضب الشعبي، لجأت السعودية الى لعبتها المفضّلة عبر تقديم الجزره، ، وفي الثامن من يونيو 2011 أعلن وزير النفط والمعادن اليمني السابق أمير سالم العيدروس أن الملك عبد الله بن عبد العزيز وجّه بتقديم 3 ملايين برميل من النفط الخام هبة لليمن. وأوضح العيدروس

بأن هذه الكمية "تأتي لدعم الاقتصاد الوطني والإسهام في توفير احتياجات المواطنين وتخفيف معاناتهم جراء النقص الحاد من المشتقات النفطية الذي تواجهه البلاد في ظل الوضع الاستثنائي الذي تعيشه اليمن".

أدرك اليمنيون مغزى الهبة، وأنها تهدف إلى احتواء الثورة، ومع ذلك فقد اختفت آثار الهبة، إذ كانت مكرمة للنظام وفلول الذين استولوا على النفط ووزعوه بين أنصارهم واستفادوا منه لشن حرب شرسة على اليمنيين في محافظات تعز وأرحب وأبين وغيرها..على العكس، فقد ارتفعت أسعار البنزين بشكل جنوني في السوق السوداء التابعة للنظام وفلوله عقب الإعلان عن المكرمة.

وفي 26 يونيو 2011 نظّمت تظاهرات حاشدة في العاصمة صنعاء تندد بالتدخل السعودي الأمريكي وردد المتظاهرون شعارات "لن نتراجع لن نحيد مطلبنا يمن جديد" و"الشرعية للثوار واليمنيين هم أحرار"..

وفي الثاني من يوليو من العام نفسه نظمت آلاف النساء اليمنيات في"ساحة التغيير" بجامعة صنعاء تظاهرة للتنديد بـ "التدخل"السعودي الأميركي الهادف لإجهاض الثورة اليمنية، وبأزمة المشتقات النفطية المتكررة وحملن الشموع والفوانيس والحطب على رؤوسهن، في إشارة إلى انقطاع الكهرباء عن المدن اليمنية بواقع 20 ساعة في اليوم. ومما كتب على اللافتات :" الديزل والماء مقطوع يسقط علي المخلوع"، و"صادرتم كل الخدمات يا حكومة الأزمات"، و"الشمعة صارت غالية"،و "السعودية وأميركا لا تريدان الخير للثورة والثوار "، و"يا سعودي خليك زين لا تلعب على الحبلين"، و"شعب عصي لن يقبل أي وصي. يا سعودي وين وين اليمن ما هي البحرين". وحملت بعض

المتظاهرات إسطوانات الغاز في دلالة على انعدام تلك المادة الحيوية من الأسواق اليمنية وبيعها في السوق السوداء أضعاف سعرها الرسمي. وطالبت المتظاهرات أحزاب المعارضة "اللقاء المشرك" برفع الوصاية عن الثوار وعدم التحاور مع الأطراف التي تريد إطالة أمد الثورة اليمنية.

وبعد ساعات من خطاب صالح في السابع من يوليو 2011 شهدت ساحات التغيير والحرية حشوداً مليونية في جمعة رفض الوصاية. وندّد الملايين من اليمنيين الذين احتشدوا في 17 محافظة يمنية بتدخل السعودية وأمريكا وتآمرهما على الثورة الشعبية اليمنية، وطالبوا برحيل أبناء علي صالح وإسقاط بقايا النظام.

وقدّر أعداد المشاركين في الحشود في جمعة رفض الوصاية في الثامن من يوليو سنة 2011 بأكثر من خمسة ملايين وفدوا للمشاركة في جمعة "رفض الوصاية"، رغم الأوضاع المعيشية الخانقة التي كانت تمر بها البلاد وانعدام الوقود وارتفاع أجور النقل إلى أكثر من الضعف.

وفي شارع الستين بالعاصمة صنعاء، احتشد أكثر من مليون وربع المليون شخصًا في صلاة الجمعة، ويعد الأول من نوعه منذ شن النظام حملته القمعية على منطقة الحصبة في 23 مايو 2011.

وقال خطيب جمعة الستين بالعاصمة صنعاء العلامة محمد بن أحمد مفتاح: "إن عجلة الثورة والتغيير انطلقت في اليمن ولن تتوقف حتى تتحققق كامل أهدافها". ودعا مفتاح إلى رفض الوصاية، وقال: "نعلنها صريحة مدوية رفضنا للوصاية على الثورة أيًا كان مصدرها داخليًا أو خارجيًا"، مؤكدًا أن "زمن العبودية والتسلّط ولّى إلى غير رجعة، وأن

اليمن على أبواب عهد جديد من الحرية والعدالة والمساواة والدولة المدنية". وشدّد على "أن الشعب اليمني شعب أبي ويرفض الوصاية".

وردّد المصلون في شارع الستين هتافات منددّة بالموقف السعودي والأمريكي الذي يسعى إلى فرض الوصاية على الشعب اليمني.

وفي تعز احتشد ما يقرب من مليون مصلّي في جمعة رفض الوصاية رغم الأوضاع الأمنية التي تعيشها المدينة جراء القصف والإعتداءات المتواصلة للحرس الجمهوري والأمن المركزي.

وطالب توهيب الدبعي - خطيب ساحة الحرية بتعز – أمريكا والسعودية رفع أيديهم ووصايتهم عن الثورة اليمنية، ووصف التدخل السعودي والأمريكي بأنه أكبر عائق أمام الثورة اليمنية.

وفي محافظة الحُدَيْدَه هتف عشرات الآلاف في مسيرات أعقبت جمعة رفض الوصاية على الثورة بهتافات منددّة بالموقف السعودي والامريكي تجاه الثورة اليمنية.

وحذّر خطيب جمعة الرفض مفضل اسماعيل من: إن الالتفاف على إرادات الشعوب هي صناعة جديدة للارهاب. وأضاف: "إن الشعب اليمني لم يستشر أحدا في انطلاقة ثورته لا أوروبا ولا أمريكا ولا السعودية واليوم على الثوار أن يحزموا أمرهم ويصعدوا من ثورتهم السلمية حتى تتحقق أهدافهم التي رسموها". وقال: "إن بوابة التصعيد هي المخرج من كل المؤامرات على هذه الثورة اليمنية السلمية الطاهرة".

وشهدت مدن يمنية أخرى مثل تعز وذمار وحجة ومحافظات البيضاء ولحج والضالع وعدن وشبوة ومأرب والمهرة وحضرموت وصعدة وغيرها تظاهرات ترفض أية وصاية على ثورة الشعب اليمني.

وفي العاشر من يوليو سنة 2011 خرجت تظاهرات في العاصمة صنعاء تندّد بالتدخل السعودي وهتف المتظاهرون شعارات مثل: "يا سعودي يا شقيق مواقفك لا تليق" و"اليمن حرة أبية لا وصايا أجنبية" و"اعتراض اعتراض لا وصايا من الرياض" و"يا سعودي خليك زين لا تلعب على الحبلين"و "يا أمريكا يا سعود الوصايا لن تعود يا أمريكا يا سعود هذي إرادة شعوب" و"يا أشقّاء الحجاز لا نقبل الاستفزاز" و"لن يعود لن يعود خائن شعبه والعهود".

وفي العشرين من يوليو عام 2011 خرجت تظاهرات شعبية غاضبة تطالب بطرد السفيرين السعودي والاميركي لتدخلهما في الثورة اليمنية.

في المقابل، واصلت الرياض محاولاتها استدراج القوى الحكومية والسياسية في اليمن للتوقيع على المبادرة الخليجية.

وفي 23 نوفمبر 2011، جرى في العاصمة السعودية، الرياض، التوقيع على الخطة للانتقال السياسي، الذي كان قد رفضه صالح سابقًا. ووافق على نقل سلطات الرئاسة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي في غضون 30 يومًا، على أن تقام الإنتخابات رسميًا في 21 فبراير 2012، في مقابل منح صالح الحصانة من الملاحقة القضائية له ولأسرته.

ووقّع ممثلو المؤتمر الشعبي العام، وأحزاب اللقاء المشترك على الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية، بعد أن وقّع عليها علي عبدالله صالح.

وكان الاعتراض الوحيد لدى أحزاب اللقاء المشترك هو ما يتضمن عدم ملاحقة صالح على قتل المتظاهرين أو تقديمه للمحاكمة.

وفي 21 فبراير 2012، وافق مجلس النواب اليمني منح صالح الحصانة، وسمّى نائب الرئيس هادي كمرشح وحيد للانتخابات الرئاسية المقبلة. غادر صالح اليمن في اليوم التالي لتلقي العلاج الطبي في الولايات المتحدة.

وفي 21 فبراير 2012 أجريت انتخابات رئاسية ليس فيها سوى منصور هادي مرشحًا، ففاز بنسبة 99.8%، وأدّى اليمين الدستورية في 25 فبراير 2012 ، وانتهى حكم صالح عن السلطة رسميًا، بعد أن حكم اليمن مدة 33 سنة.

في حقيقة الأمر، إن المبادرة الخليجية كانت موجّهة الى طرفين هما الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) وحلفائه والذين أصبحوا ضمن عنوان (التحالف الوطني)، والآخر هو أحزب اللقاء المشترك وشركائه والمنضوين تحت عنوان (المجلس الوطني)، فيما بقية الأطراف جرى إلحاقها فيما بعد ضمن الحوار الوطني. ووضعت المبادرة الخليجية كمرجعية ملزمة لكل الأطراف بحسب المادة الرابعة من الالية التنفيذية: "يحل الإتفاق على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها محل أي ترتيبات دستورية أو قانونية قائمة، ولا يجوز الطعن فيهما أمام مؤسسات الدولة". بل ووضعت المبادرة في إطار دولي بحيث أصبحت المبادرة من متبنيات مجلس الأمن الدولي.

حصل عبد ربه منصور هادي على صلاحيات علي عبد الله صالح كاملة بل وأكثر من ذلك، وصار بمنزلة "مندوب" أو "ممثل" للسعودية في النظام اليمني بعد تنحي علي عبد الله صالح. وفي النتائج، فإن ما حدث

كان ثورة مضادة بالمعني الحرفي للكلمة، لأن اليمن بات منزوع السيادة بصورة شبه كاملة، فكان الخارج هو من يقرر لليمن شكل الحكم وطريقة إدارة شؤون الدولة.

سارت الأمور كما أراد لها السعودي والأميركي في اليمن، وكان هادي مجرد "دمية" يأتمر بما يطلبه منه السفير السعودي أو الأميركي في صنعاء، وكان يقوم بذلك بصورة علنية. وهذا ما ظهر جليًا بعد العدوان السعودي الاماراتي على اليمن في مارس 2015.

في الخلاصة، المبادرة الخليجية كانت في جوهرها محاولة لإعادة انتاج سلطة عميلة للخارج الإقليمي (السعودي على وجه الخصوص)، والدولي (الأميركي أولاً).

بطبيعة الثورة في اليمن، ما كان لهذه المعادلة السياسية أن تستمر إذ عاد اليمن الى المربع الأول برغم ما قدّمه شعبه من شهداء وتضحيات كبيرة.

كان لا بد من ثورة تصحيحية لتصويب مسار الثورة ولتحقيق أهدافها. فأعلن في 21 سبتمبر 2014 عن المرحلة الثانية من الثورة اليمنية، وكان فيها إسقاط المبادرة الخليجية، وتالياً إسقاط النفوذ السعودي.

اجتاحت الجماهير العاصمة اليمنية صنعاء بمظاهرات غاضبة وقطعت الطريق على عبد ربه منصور هادي وفريقه ووكلاء آل سعود في اليمن بمن فيهم اللواء علي محسن الأحمر من تنفيذ أهداف الثورة المضادة.

مع سقوط المشروع السعودي في اليمن الذي كان عنوانه المبادرة الخليجية، أدركت المملكة الغارقة في هواجسها، أنها لم تعد اللاعب الفاعل في اليمن، وأن العالم يتغيّر من حولها فيما ينهار نفوذها في الإقليم أمام عينيها.

تغيّر التاريخ في اليمن لمصلحة الثورة الشعبية التي انطلقت في شباط 2011، فكان فصلها الثاني إسقاط الحكومة التي جاءت بها المبادرة الخليجية بقيادة السعودية. بل إن رئيس الحكومة المستقيل سالم باسندوه وجّه في خطاب الاستقالة انتقادًا مباشرًا إلى المبادرة الخليجية وإلى رئيس الجمهورية، لاستئثاره بالسلطة وعدم قبوله تقاسم السلطة بينهما.

وعلى وقع التحوّل الثوري المتسارع، أحبط الثوّار مفعول الخطاب الطائفي الجاهز للاستخدام، بفعل عاملين رئيسيين: المشاركة الشعبية المتنوّعة حيث شاركت المحافظات المصنّفة على السنّة الشافعية مثل تعز والحديدة وشبوة، والخاتمة السياسية السريعة والكفوءة. فالمنجز الميداني الذي حقّقته اللجان الثورية بدعم الجيش اليمني عزل الحوادث الأمنية على خلفية طائفية التي استخدمتها المخابرات السعودية في صنعاء كأحد أدوات إفشال الثورة اليمنية.

بدأت تتساقط التحصينات السعودية في اليمن الواحد تلو الآخر، واستبدال المبادرة الخليجية باتفاق السلم والشراكة، والذي فرض على عبد ربه منصور هادي التراجع عن قرارات مصيرية، من بينها تكليفه أحمد عوض بن مبارك، مدير مكتبه، لرئاسة الحكومة بعد التشاور مع السفيرين الأميركي والسعودي في صنعاء، وهو غير مقبول من قبل الثوار، وكذلك تعيين عدد من الوزراء لم يحظوا بقبول الممثلين عن القوى السياسية.

وكان رفع الدعم عن الوقود وزيادة الضريبة أو ما يسمى "الجرعة" قد زاد من وتيرة الغضب الشعبي.. وكانت الحكومة اليمنية التي غلب عليها الإخوان قد طبقت على مدى أربع سنوات سياسة البنك الدولي القاضية

برفع الدعم عن المواد الاستهلاكية والوقود بوجه خاص، ما أضاف عنصراً آخر للثورة الشعبية.

ولكن العنصر التفجيري الأقوى كان طرح مشروع الأقاليم الستّة الذي عمل هادي مع السعودية على إقراره في اليمن، ويعد الأخطر بعد النظام السياسي الاستفرادي.

في 9 فبراير 2014 أقرّت رئاسة الجمهورية اليمنية وبصورة نهائية دولة اتحادية مقسّمة إلى ست أقاليم: الأول يضم: المهرة، حضرموت، شبوة، سقطرى، ويسمى إقليم حضرموت وعاصمته المكلا. والإقليم الثاني يضم: الجوف، مأرب، البيضاء، ويسمى إقليم سبأ وعاصمته مأرب. أما الإقليم الثالث فيضم: عدن، أبين، لحج، الضالع، ويسمى إقليم عدن وعاصمته عدن. والإقليم الرابع يضم: تعز، إب، ويسمى الجند وعاصمته تعز. والإقليم الخامس يضم: صعدة، صنعاء، عمران ذمار ويسمى إقليم آزال وعاصمته صنعاء. والإقليم السادس يضم: الحديدة، ريمة، المحويت، حجة ويسمى إقليم تهامة وعاصمته الحديدة.

وكان المشروع بمثابة الصاعق الذي فجّر الغضب الثوري، لدى غالبية الفئات المهمّشة اقتصاديًا وسياسيًا. بدا واضحاً أن مشروع الأقاليم يؤسس لتقسيم اليمن الى أقاليم متباعدة، وإن جرى تجميلها على أساس منح هذه الأقاليم صلاحيات وسلطات مستقلة.

وفيما كان هادي والأطراف الإقليمية السعودية بدرجة أساسية، والدولية الأميركية والبريطانية بوجه خاص، يتجهون الى إقرار مشروع الأقاليم الستة في الدستور اليمني، أعلن زعيم حركة "أنصار الله" عبد الملك الحوثي في الثالث من يناير 2015 رفض مشروع الأقاليم، وعدّ ذلك "محاولة لتفتيت اليمن" وعدّ "تضمين الدستور تقسيم البلد إلى 6 أقاليم

مسعى لتدمير اليمن"، مضيفًا إن مشروع الأقاليم الستة، "محاولة لتفتيت البلد وتجزئته إلى كانتونات صغيرة وضعيفة يسهل التحكم فيها".

وفي خطابٍ متلفز بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوي، أكد السيد الحوثي ضرورة أن تتعامل القوى الدولية مع بلاده على أساس الاحترام المتبادل وحسن الجوار، وعدم التدخل في شؤون اليمن الداخلية، مشيرًا إلى "ضرورة الحفاظ على مكاسب ثورة 21 سبتمبر (أيلول)"، في إشارة إلى تاريخ سيطرة الثوار على العاصمة صنعاء. ودعا إلى "عدم الانجرار وراء المخططات الخارجية الرامية إلى تفتيت اليمن"، في إشارة الى السعودية والولايات المتحدة، مؤكدًا أن "التحرك الثوري متواصل في اتجاهاته الثلاثة: مكافحة الفساد، فرض الشراكة لإنهاء الاستبداد، والتعاون بين اللجان الشعبية والجيش والأمن"، لمواجهة ما سمّاها "القوى الإجرامية". واتهم زعيم أنصار الله الولايات المتحدة الأميركية، وقوى إقليمية يقصد بها السعودية وقطر بتسليط هذه القوى على أبناء الشعب اليمني. كما تطرّق السيد الحوثي إلى الجنوب اليمني، مطالباً بـ"حلّ القضية الجنوبية حلاً عادلاً، وألا تبقى ورقة خاضعة للتلاعب والمزايدات، لأنها تعبّر عن قضية وطنية ومظلومية حقيقية لأهل الجنوب".

سقوط صنعاء فرض معادلة جديدة تجسّدت في اتفاق السلم والشراكة، وألزمت هادي بمخرجاته، فكلما كان يخرق الاتفاق خرج السيد عبد الملك الحوثي ليعلن عن خطوة جديدة تصعيدية الى أن شعر "أنصار الله" أنهم وحلفاؤهم يتعرضون لمؤامرة خارجية سعودية وأميركية يقودها هادي في الداخل.

نجح الثوّار في تصويب مسار الحوار الوطني الذي بدأ بقرار من عبد ربه منصور هادي في الرابع عشر من يوليو سنة 2012 وضمّ ممثلين عن المجموعات المقرر مشاركتها في مؤتمر الحوار، وفق محددات المبادرة الخليجية.

وفي الخامس والعشرين من يناير سنة 2014 عقدت "الجلسة الختامية للحوار"، وتمّ خلالها إعلان وثيقة الحوار الوطني الشامل، وذلك في مبنى القصر الجمهوري بصنعاء، وسط حضور دولي وعربي كبير.

وتضمنت بنود الوثيقة إعادة هيكلة البرلمان ومجلس الشورى، لتكون مناصفة بين الشماليين والجنوبيين. كما دعت لحظر وجود مليشيات مسلحة، وتسليم الأسلحة للدولة وبسط نفوذها على كافة الأراضي اليمنية، والإتفاق على أن تكون اليمن دولة إتحادية من 6 أقاليم، على أن يكون لصنعاء وعدن وضع خاص وغير خاضع لسلطة أي إقليم. ولكن رفضت خطة التقسيم الفيدرالي من قبل القادة الجنوبيين بمن فيهم محمد علي أحمد، وهو عضو في الحراك الجنوبي الذي استقال من منصبه بعد أن أعرب عن الإحباط من العملية الانتقالية.

تنبّهت القوى الثورية الى خطورة ما يدبّر خلف كواليس مؤتمر الحوار الوطني خصوصًا الدستور الذي تعمل عليه أطراف يمنية مرتبطة بقوى إقليمية ودولية لا ينسجم مع أهداف الثورة. أنهت لجنة صياغة الدستور مسودة الدستور الجديد، وفي 17 يناير 2015 كان أمين عام مؤتمر الحوار أحمد عوض بن مبارك، مدير مكتب هادي، يغرق في موجة اتهامات بعد أن عثر الثوّار على تسجيلات تكشف تورّط هادي وبن مبارك في مؤامرة الاقاليم الستّة.

وفي الثاني والعشرين من يناير 2015 تقدم عبد ربه منصور هادي باستقالته من منصبه بسبب ما وصفه تدهور الأوضاع في البلاد. وقال هادي في رسالة إلى ممثلي الشعب في مجلس النواب أنّه "حرص على أن تتم بسلاسة ووفقا لمخرجات الحوار الوطني التي تأخرت لأسباب كثيرة".

وجاءت استقالة هادي في أعقاب استقالة حكومة خالد بحاح قبل أقل من ثلاثة أشهر من تشكيلها، وبعد يوم من إعلان هادي عن التوصل لاتفاق مع أنصار الله يقضي بانسحاب المسلحين من المواقع التي سيطروا عليها والإفراج عن مدير مكتب الرئاسة احمد بن مبارك.

أفرج عن بن مبارك في 27 يناير 2015، وبقي منصور هادي في صنعاء بانتظار التحرّك الإقليمي والدولي. وسعى "أنصار الله" إلى طمأنة الجانب السعودي بشأن تحركهم في الداخل اليمني، وفي العشرين من يناير 2015، أي قبل ثلاثة أيام من موت الملك عبد الله زار وفد من حركة أنصار الله الرياض وأبلغ الجانب السعودي (الأمني) بأنهم لا يستهدفون أمن المملكة السعودية وأكدوا على حسن الجوار، لكن الجانب السعودي تعاطى بخفّة مع الوفد، وأصرّ على منطق الوصاية، ووضع شرطين أساسيين: تسليم الأسلحة الثقيلة الى الدولة برئاسة هادي وقطع العلاقة مع ايران.

عاد الوفد الى صنعاء، وأعطيت التعليمات الى السفير السعودي بالانتقال الى عدن، تلاها تفجيران انتحاريان في مسجدي بدر والحشحوش والذي أودى بأكثر من مائة وعشرين شخصًا من بين المصلّين وأكثر من مائتين وخمسين جريحًا.

مصادر "أنصار الله" أكّدت وجود أصابع سعودية واضحة في العمليتين الإرهابيتين، فيما نفى تنظيم "القاعدة" في اليمن صلته بهما، بل حتى بيان "داعش" الذي انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي لم يؤخذ بصورة جديّة وجرى إهماله من قبل الحركة لأن المعطيات المتوافرة لديها تشير الى السعودية حصريًا.

وفي 21 فبراير 2015 انتقل هادي الى عدن جنوب اليمن، وتبعه عدد من الوزراء من بينهم وزير الدفاع. وشنّ هادي هجومًا على حركة أنصار الله واعتبر صنعاء عاصمة محتلة من جماعة الحوثيين وأعلن أن مدينة عدن عاصمة مؤقتة لليمن، وأكّد تمسكه بتقسيم البلاد إلى ستة أقاليم، وكشف للمرة الأولى أنه أفلت من قبضة الإقامة الجبرية التي فرضتها عليه الجماعة بعد سيطرتها على القصر الرئاسي عبر نفق أوصله إلى منزل مجاور يملكه أحد أقاربه.

أطراف هادي اتّهمت جمال بن عمر الذي جاء الى صنعاء لتطويق الخلاف المتصاعد بين هادي وحركة أنصار الله، ونفى بن عمر في بيان له في 7 مارس 2015 اتهام بعض القوى بالاتفاق مع أنصار الله من أجل تشكيل مجلس رئاسي، وقال أنه "لم ولن يكون طرفًا في أي اتفاق لأنه يمثل جهة محايدة ليست لديها مصالح سياسية في اليمن، كما تفعل الأطراف المتفاوضة"، وأضاف أن صيغة المجلس الرئاسي ليست فكرته وإنما هي "خيار تبنته أطراف متفاوضة عدة، ولم يكن الخيار الوحيد المطروح على الطاولة". وكشف بن عمر أن وفدًا من الأحزاب المشاركة في الحوار – من بينها حزب "الإصلاح" تطوّع لعرض الخيارات المطروحة مباشرة على الرئيس هادي خلال زيارة له في بداية مارس 2015.

هنا بدت المعركة تمتد على مساحة اليمن، فقرر "أنصار الله" والجيش اليمني وحلفاؤهم أن يخوضوا معركة من نوع آخر. فبدت فكرة تحصين الداخل أساسية عبر ملاحقة عناصر القاعدة وبسط سيطرة الجيش على كامل التراب اليمني، وسقطت البياضة التي كانت معقلاً للقاعدة لتمهّد لدخول الجيش بقية المحافظات، ومن بينها محافظة مأرب الغنية بالنفط والغاز الطبيعي لتجنيب سقوطها بيد التكفيريين، كما تغذي مأرب اليمن بنصف الطاقة الكهربائية المستهلكة.

وكان السيد عبد الملك الحوثي قد حذّر في الثالث من يناير 2015 بأن "الشعب لن يقف مكتوف الأيدي إلى ما لا نهاية"، مضيفًا أنه في حال عدم قيام الجهات الرسمية بواجباتها "سيقف الشعب إلى جانب الشرفاء من أبناء مأرب"..

تحركت القوات النظامية اليمنية معزّزة بقوات أنصار الله الى المحافظات الأخرى حتى اقتربت من عدن، وهنا جمعت السفارات الخليجية أمتعتها ورحلت، وتبعها سفارة باكستان ومصر اللتان انضمتا باكرًا الى الصدام السياسي الى جانب السعودية.. وأخيراً لحق بهم الرئيس المستقيل عبد ربه هادي، ليصل الى الرياض قبل أيام من اعلان الحرب على اليمن بعنوان إعادة الشرعية ومنذئذ أخذت الأحداث مسارًا آخر.

قطعت الرياض الطريق على الحوار بين اليمنيين، كما قال جمال بن عمر، ووضعتهم أمام خيارين أحلاهما مرّ: أن يعود اليمن الى بيت الطاعة السعودي، وإلا فالحرب.

عاصفة الحزم

القرار السعودي بتصفية الحساب مع اليمن عبر الحرب لم يستغرق وقتًا طويلاً، وأن معطيين رئيسين قادا إلى التسريع باتخاذ قرار العدوان على اليمن:

الأول: قرب التوصل إلى اتفاق نووي بين إيران والسداسية الدولية، وما سيترتب عليه من تفاهمات سياسية شاملة في المنطقة.

والثاني: استكمال الثورة التصحيحية التي انطلقت في 21 سبتمبر 2014 لمراحل بسط سيطرتها على كامل التراب اليمني، الأمر الذي يعني خروج اليمن من مجال الهيمنة السعودية التي دامت أكثر من ثمانية عقود من الزمن.

بدت الحسابات العسكرية غير متطابقة مع المعطيات السياسية. فالعدوان السعودي على اليمن كان يفتقر للإجماع العربي والإجماع الدولي.

وفي فجر السادس والعشرين من مارس 2015 انطلقت أسراب من الطائرات الحربية السعودية باتجاه العاصمة اليمنية صنعاء ومدن أخرى ونفّذت سلسلة غارات جوية ضد المنشآت الحيوية والبنية التحتية والمطارات والموانىء ومخازن الصواريخ والقواعد الحربية والمعسكرات والجسور.

وخرج عادل الجبير، السفير السعودي في واشنطن سابقًا ووزير الخارجية لاحقاً (ووزير الدولة للشؤون الخارجية حاليًا)، ليعلن عن بدء عاصفة الحزم بقيادة تحالف مؤلّف من عشر دول يضم مصر والاردن والسودان والمغرب الى جانب دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء سلطنة عمان، وضمّ إليه باكستان وتركيا وإن لم يشاركا عمليًا.

وأعلن المتحدّث باسم التحالف عن أهداف الحرب وهي:

ـ إعادة الشرعية الممثلة في الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي.

ـ حماية حكومة عدن.

ـ القضاء على الجماعة الحوثية، بعد إضعاف القدرات العسكرية للجماعة، وتقويض مصادر التهديد التي تشكلها الجماعة على الأمن العربي!

ـ درء الحرب الأهلية عن اليمن.

ـ تقويض النفوذ الايراني في اليمن وفي المنطقة عمومًا.

أهداف بدت كما لو أنها خارج السياق، وأما القوى الثورية في اليمن فقد رصدت هدفين أساسيين:

أولاً: إخضاع اليمنيين وإعادة اليمن الى بيت الطاعة السعودي.

ثانياً: إنقاذ "القاعدة" بعد أن فقدت قدرتها على تهديد اليمنيين، حيث تساقطت مواقعها الواحدة تلو الأخرى بفعل تقدّم الجيش اليمني، وبمساعدة اللجان الثورية اليمنية.

اقترفت السعودية خطئًا قاتلًا في العدوان على اليمن، فإلى جانب التدمير الشامل، فقد نجح "أنصار الله" من بناء قدراتهم القتالية وقاعدتهم الشعبية في مواجهة آل سعود، وانفجر مخزون الغضب الشعبي في اليمن حيال السياسات السعودية القائمة على امتهان الذات اليمنية والنظرة الاستعلائية حيال الشعب اليمني منذ عقود. حتى أولئك الذين يختلفون مع حركة "أنصار الله" كان يحدوهم الدافع الوطني لمواجهة العدوان السعودي الأميركي، فبعدما كانت الرياض تواجه حركة وجماعة،

أصبحت تواجه شعباً بأسره، بل وبعد أن كانت حركة "أنصار الله" جماعة صغيرة معزولة أصبحت في موقع إدارة الدولة.

في خطاب له بعد يوم على بدء العدوان على اليمن في 26مارس 2015، برز موقف لزعيم حركة أنصار الله السيد عبد الملك الحوثي شدّد فيه على أن الرد اليمني أمر حتمي، وأن ثمة هبةً شعبية منتظرة سوف تقلب موازين القوى، الأمر الذي أكّدت عليه مواقف القوى الثورية في الشمال والجنوب.وأن فلسفة رد العدوان تقوم على الردع المستقبلي، لأن الصمت وعدم الرد يعنيان انتصارًا إستراتيجيًا للتحالف العشري وللسعودية على وجه الخصوص.

وهنا تبرز سيكولوجية الشعب اليمني كعامل مضاد للانكسار العسكري، فالاحتقان الشعبي الطويل والمتوارث ضد الامتهان السعودي للكرامة اليمنية أحال العدوان إلى فرصة لرد الاعتبار للذات اليمنية.

ومع تساقط المزيد من الضحايا، ومن المدنيين على وجه الخصوص، في هجمات جوية من قبل طيارين حربيين معظمهم من أمراء آل سعود، إذ أن ثلاثة من أصل خمسة طيارين حربيين هم من أمراء آل سعود، فإن المهمّتين العسكرية والسياسية أصبحتا على درجة كبيرة من التعقيد ولأن آثار الحرب لم تقتصر على فئة أو منطقة، بل كانت تستهدف اليمن بشعبه وأرضه ومقدراته وثورته، فإنّ الحرب كان على اليمن شعبًا ودولة وتاريخًا وهوية ووجود.

في النتائج، كشف العدوان السعودي على اليمن انحياز حكّام الرياض الى جانب أعداء الأمة، وإن سلاحها لم يوجّه في يوم ما إلا ناحية صدور أبنائها. وهذا ما يجعل اسرائيل صديقًا محتملًا لدى السعوديين حتى أن صحيفة "يديعوت احرونوت" الاسرائيلية ذكرت في السابع والعشرين

من مارس 2015: إن "ثمة سعوديين عبّروا عن المصير المشترك مع اسرائيل". وهذا ما قاله الأمير الوليد بن طلال في مقابلة مع موقع بلومبرغ الأمريكي في 28 نوفمبر 2013.

في الخلاصة، فإن العدوان السعودي على اليمن في جوهره هو الشكل الأقصى للثورة المضادة.

ويسجّل لليمن انتصاره التاريخي بعد ثمان سنوات من العدوان السعودي والأممي. بل تحوّل اليمن إلى لاعب إقليمي قوي يحسب له ألف حساب، وخصوصًا بعد مشاركته في دعم صمود قطاع غزه أمام العدوان الصهيوني منذ 7 أكتوبر سنة 2023، وفرضه معادلة بحرية بمنع مرور السفن التجارية الاسرائيلية والسفن المتوجّهة الى موانىء فلسطين المحتلة.

وعلى الرغم من الحملات الجوية والصاروخية التي قادتها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون في سياق عملية "حارس الإزدهار" الذي أعلن عن تشكيله في 19 ديسمبر 2023، ضد اليمن بدعوى إزالة التهديد الذي يمثّله "أنصار الله" للملاحة البحرية في البحر الأحمر وبحر العرب، فإن المسيّرات والصواريخ البالستية اليمنية قد أصابت أهدافها ضد السفن المتوجهة الى فلسطين المحتلة وضد ميناء الرشراش (إيلات). في الوقت نفسه، حافظ الملايين من أبناء اليمن على وتيرة الخروج في الشوارع كل جمعة للتضامن مع شعب فلسطين وسكّان قطاع غزة ضد العدوان الصهيوني المدعوم أميركيًا وأوروبيًا.

وعلى الرغم من الحصار السعودي المدعوم أميركيًا وأمميًا على اليمن والمماطلة في الالتزام بشروط الهدنة بما في ذلك دفع الرواتب من عائدات النفط اليمني المسروق من قبل السعودية والامارات، فإن اليمن

نجح في كسر الحصار واجتراح خيارات موازية داخلية وخارجية من أجل الحفاظ على منجزات الصمود في وجه العدوان الأميركي السعودي الاماراتي على اليمن. ويمكن القول، إن ربيع اليمن وحده الذي حقّق ما عجزت عن تحقيقه بقية الثورات في أرجاء أخرى من البلدان العربية.

سوريا الثورة ـ الأزمة

في سوريا شباب حملوا أحلامهم إلى الشارع..ومناضلون يافعون وكهلة تطلّعوا الى بناء الوطن السوري على مفاهيم الشراكة، والحرية، والعدالة والتنمية..أي الانتقال بسوريا من مستوى الحزب والسلطة إلى الدولة المكتملة النمو مؤسسيًا ووظيفيًا، وكذلك تحرير الدولة من هيمنة الحزب الحاكم وإعادة تشكيلها على مبدأ العقد الاجتماعي، حيث يكون الشعب مصدر السلطات، والأساس الذي تقوم عليه الدولة عبر تعاقد مكوّنات المجتمع على شكل الحكم فيها.

إنه حلم مشروع راود شعوب العرب من المحيط الى الخليج في تطلّع نحو مستقبل أفضل لسوريا وللسوريين كافة.

كان الفساد والاستئثار والتهميش وتغوّل الجهاز الأمني، واستمرار العمل بقانون الطوارىء منذ عام 1963 وتاليًا إلغاء الحياة السياسية في سوريا عناوين كبرى حرّكت الجماهير الغاضبة في محافظات سوريا، وكان على النظام استيعاب ما يجري في بلدان عربية أخرى شهدت ثورات شعبية ورفعت شعار إسقاط النظام.

حتى عام 2010 كان هناك حوالي 7 ملايين مواطن سوري تحت خط الفقر، فيما بلغ عدد العاطلين عن العمل حتى عام 2009 ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف نسمة.

كان غياب آليات ديمقراطية وحزبية في سوريا ينظّم العلاقة بين المجتمع والدولة، وكذلك حق الأفراد في التجمّع السلمي أفشل الدعوة الى التظاهر في العاصمة دمشق..ولكن حادثة عرضية تسبّبت في اشعال ثورة...والبداية من درعا.

في التاسع من مارس سنة 2011 أقدمت الأجهزة الأمنية في درعا على اعتقال مجموعة من الأطفال المتأثرين بأجواء الربيع العربي بعد كتابة شعارات مُناهضة للنظام على جدران المدرسة. وتعرّضوا لصور شتى من التعذيب الوحشي بما في ذلك الحرق وقلع الأظافر، ما أثار غضب أهل حوران.. وجاء وفد من ذوي الأطفال الى المركز الأمني في درعا لإبلاغ احتجاجهم على ما تعرّض له أطفالهم من تعذيب غير مبرّر، ولكن المسؤول الأمني قرّع وأهان الوفد..وانتشر خبر اللقاء العاصف بينه وبين الأهالي ومن ثم الى باقي المناطق..وقرّر الأهالي من مدن حوران وقراها الإعتصام في درعا على مدى إسبوع كامل من العاشر من مارس الى السابع عشر من مارس احتجاجًا على تصرّفات رئيس جهاز الأمن في درعا.

ولكن الرد على الاحتجاج السلمي كان شديدة القسوة حيث تمّ استخدام الأسلحة الرشاشة المدعومة بطائرات مروحية ما أدى الى سقوط عدد من الشهداء والجرحى واعتقال العشرات من الرجال والنساء فأدى إلى تدهور الأوضاع.

وفي الثامن عشر من مارس 2011 اعتصم الأهالي في المسجد العمري الكبير وسط مدينة درعا القديمة..فقامت وحدت عسكرية بتطويق المسجد وأخذت تطلق الرصاص بشكل عشوائي قبل أن تقوم باقتحام المسجد وإطلاق الرصاص على المعتصمين العزّل فسقط شهداء..وتحوّلت ساحة المسجد والشوارع المحيطة به إلى جبهة قتال، فيما فشلت محاولات الإحتواء، وتاليًا تزايد أعداد المحتّجين.

وفي التاسع عشر من مارس من العام نفسه عمّت حوران التظاهرات وردّد المشاركون شعار (الموت ولا المذلة)..وكانت القيادة السورية

تلتزم حتى ذلك الوقت الصمت حيال ما كان يجري، لربما لم تشأ إخراج ما يجري من إطاره الأمني غلى إطاره السياسي.

وفي الحادي والعشرين من مارس أصدر الرئيس بشار الأسد قرارًا بإقالة محافظ منطقة درعا، كما أطلقت السلطات السورية سراح عدد من السجناء كانوا قد اعتقلوا في مُظاهرات "جمعة الغضب" كمُحاولة أخرى لتخفيف السخط الشعبي. ولكن الاحتجاجات بدأت تخرج عن نطاق السيطرة، حيث أحرق المتظاهرون مقر حزب البعث العربي الاشتراكي في مُحافظة درعا وكذلك مبنيين آخرين لشركتي اتصالات سيرياتل وإم.تي.إن جروب.

وفي السابع والعشرين من مارس عقد عدد من وجهاء حوران لقاءً وخلصوا إلى أن الأوضاع تتجه إلى التدهور وقد تتطوّر الى ما هو أخطر ولابد من الاستعداد لما هو أسوأ..وتمّ تشكيل لجنة متابعة لاحتواء تداعيات الأوضاع الجديدة.

وفي الحادي والثلاثين من مارس ألقى الرئيس بشار الأسد خطابًا في أول ظهور علنيٍ له منذ بدء حركة الاحتجاجات. ومع تواصل الاحتجاجات أصدر الأسد في 7 أبريل مرسومًا تشريعيًا، ومنح الجنسية لآلاف من المواطنين الأكراد في سوريا بعد حرمانهم منها لعقود، وفي 14 أبريل شُكلت حكومة جديدة للبلاد. وفي 21 أبريل أعلن عن رفع حالة الطوارئ في البلاد بعد 48 عامًا على فرضه.

تزايدت حدّة التظاهرات في حوران، وكانت المؤشرات تفيد بأن المحافظة مقدمة على انفلات أمني ما دفع شيخ مشايخ حوران ناصر بن محمد خير بيك الحريري وعضو مجلس الشعب السوري سابقًا لتحميل

الأمن السوري المسئولية الكاملة عن تدهور الاوضاع الأمنية في حوران.

وجه ناصر الحريري رسالة إلى الرئيس الأسد ناشده فيها بالتدخل شخصيا. وفي 23 إبريل أعلن ناصر الحريري عن استقالته من عضوية مجلس الشعب ثم انتقاله إلى الإردن..إنسحب ممثلو حوران من مجلس الشعب، وتبعهم انسحاب عدد من مسؤولي محافظة درعا تأييدًا لهم..

انفجرت مدن حوران ولبس مشايخها الأكفان وخرجوا يهتفون (الموت ولا المذلة)، وتوافد الآلاف من القرى والبلدان المحيطة بمدينة درعا وهم يردّدون (الشعب يريد اسقاط النظام)..وما لبث أن انفجرت التظاهرات في محافظات سورية أخرى..وبدأت فصول أخرى جديدة للثورة.

خوف النظام من تطوّر الحراك الثوري دفعه الى استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين، وبعث برسالة واضحة بأن النظام ليس في وارد التجاوب مع المطالب الشعبية، ما زاد في تمسّك المتظاهرين بخيار الثورة ومواصلة التحرّك نحو تغيير النظام.

كانت مطالب الحراك الثوري واضحة:

1 ـ إنهاء حالة الطوارئ، وسيادة القانون على جميع المواطنين. وإلغاء الأحكام العرفية.

2 ـ التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات نزيهة وشفافة وإنهاء نظام الحزب الواحد (المادة الثامنة من الدستور).

3 ـ إطلاق حرية تشكيل الأحزاب وإطلاق حرية تشكيل المجتمع المدني.

4 ـ احترام الحريات الثقافية واللغوية لكافة المكونات المجتمعية، والإقرار بها كمكوّن رئيس في الهوية السورية

5 ـ التوزيع العادل للموارد وتبني نظام اقتصادي اجتماعي يلبي حاجات المواطن ويوفر بيئة مواتية للتنمية المستدامة.

6 ـ إعادة بناء المؤسسة الأمنية على أساس حماية المواطنين من العدوان وكف تدخلها في خصوصيات الأفراد وحرياتهم..

7 ـ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتوفير كل الضمانات لقيام دولة القانون والحكم الرشيد.

تلك الأهداف الثورية والمشروعة كان يمكن لها الابقاء على سلميّة الثورة والاجماع الشعبي حولها، ولكن لم يمض وقت طويل حتى خرجت الثورة من كونها سلمية إلى مسلّحة، وبعد أن كانت سوريّة خالصة، أصبحت متعدّدة الجنسيات، وبعد أن كانت تنادي بالحرية والديمقراطية والتعدّدية أصبحت أسيرة للعسكرة والطائفية والتدخل الأجنبي، وانقسم الثوّار على أنفسهم، وأصبح لكل فصيل راية، ولكل حزب غاية.

بدأت العسكرة على وقع انشقاق عدد من الضبّاط في الجيش السوري. في بداية يونيو 2011 أعلن المقدم حسين هرموش انشقاقه عن الجيش السوري، وأسَّس أوَّل تنظيم عسكري أسماه "حركة الضباط الأحرار"، وفي 29 يوليو أعلن عن الجيش السوري الحر بقيادة العقيد المنشق رياض الأسعد، ولكنه لم يدخل الميدان عمليًا الا في آواخر سبتمبر.

وفيما كانت الجامعة العربية تواصل تحرّكاتها للتوصل الى حل سياسي بين المعارضة والحكومة في سوريا، كانت الأطراف الإقليمية والدولية

تدفع باتجاه تدحرج الأوضاع الأمنية نحو العسكرة وصولًا الى اشعال حرب أهلية على كامل التراب السوري.

بعد مرور شهر واحد على اندلاع المظاهرات في سوريا أصدر رئيس مجلس القضاء الأعلى السابق وعضو هيئة كبار العلماء في السعودية الشيخ صالح اللحيدان في 20 إبريل 2011 فتوى يجيز فيها قتل ثلث الشعب السوري كيما ينعم الثلثان، ودعا اللحيدان الى مواصلة ثورتهم.

في السابع والعشرين من شهر إبريل سنة 2011، أي بعد مرور شهر ونصف على اندلاع المظاهرات في درعا، تحدّث الشيخ السلفي المتشدّد ناصر العمر عن الثورة السورية واعتبرها ثورة سنيّة ضد الطائفة العلوّية، وسخر من الذين نقدوا التحليل العقدي للحوادث وعدّ ما يجري في سوريا ثورة ضد الشيعة المدعومين كما يعتقد من اليهود.

نشير الى أنه في غمرة المواجهات المسلّحة بين الكيان الاسرائيلي وحزب الله في لبنان في حرب تموز سنة 2006، كتب الباحث القطري من أصول سعودية محمد الأحمري مقالًا في الرابع من أغسطس سنة 2006 بعنوان (خدعة التحليل العقدي)، وعاب على مشايخ السلفيين جنوحهم الى التحليل العقدي للأحداث وقال:

"التحليل العقدي يعطي وثوقية عالية بالتحليل الحزبي أو الطائفي، ويتهم المخالفين بكل نقيصة وأهم من ذلك خطل الآخرين وانحرافهم، وفشلهم وإعطاء النفس كل مقومات العصمة والشرعية، ويجعل النصوص تعنو لرأي المحلل العقدي، وكل ذلك اعتساف وابتسار عبثي المبدأ ومضلل عن الغاية".

على أية حال، بقي مشايخ السلفيّة متمسّكين بموقفهم في تصوير الثورة السورية من زاوية مذهبية، وكان ذلك من أسباب انقسام الثوّار. وهذا ما اعترف به العمر نفسه في تغريدة له:

"شباب الأمة .. ألستم ذهبتم لقتال الصفويين! فما بال بعضكم ولغ في دماء إخوانه المجاهدين بعلل لاتغنيه من الله شيئا؟".

لم تكن لدى التيار السلفي مشكلة في انزلاق الثورة السورية إلى العنف تحت عنوان طائفي، ولكن كانت مشكلته حين يندلع العنف داخل المجال السلفي..إن مثل الخطاب السلفي الذي تبناه وروّج له اللحيدان والعمر وأهل دعوتهما هو الذي شجّع تنظيمات مثل القاعدة وداعش بالانتشار والولوغ في دماء السوريين تحت عناوين طائفية.

وفيما يجادل بعض المعارضين بأن حجم العنف والتنكيل الذي جرى استخدامه ضد المتظاهرين كان سببًا في انزلاق الثورة إلى العنف، وتاليًا تبني خيار عسكرة الثورة حتى النهاية في مشروع اسقاط النظام، كان معارضون آخرون يرفضون العسكرة ويتمسّكون بالنضال السلمي لتحقيق أهداف الثورة. وهناك من كان يعتقد أن العسكرة كانت رغبة لدى النظام السوري بسبب الإحراج الذي واجهّه بفعل سلمية التظاهرات الشعبية في سوريا.

بدأت المرحلة الثانية وبدأ الطابع السلمي يخبو شيئًا فشيئًا وأخذ السلاح يكسو المشهد ثم أخذ شكل كتائب وألوية ومجالس عسكرية لتعلن عن نفسها بشكل رسمي وبدأت تكشف عن هوية قادتها وأسماء الأولوية التابعة لها وتاليًا مصادر تمويلها.

وفي السابع من أغسطس عام 2011 استدعت السعودية سفيرها في دمشق للتشاور حول الأحداث الجارية في سورية..وطالب الملك عبد الله القيادة السورية بوقف آلة القتل واراقة الدماء، وتبعت الكويت والبحرين الخطوة السعودية باستدعاء سفيريهما في دمشق لنفس الغرض.

كان سحب السفير السعودي من دمشق يعني أن كل الالتزامات الدبلوماسية والمعاهدات لم تعد قائمة، إذ قررت الرياض خوض حرب مفتوحة ضد دمشق.

عمدت السلطات السعودية إلى إخماد الثورة فيها وإنزال العقاب بقادتها الحقيقيين المعارضين للعسكرة والتطييف والتدخل الخارجي. ودفعت السعودية إلى إقحام الثورة السورية في دوامة الحرب الطائفية بهدف شدّ العصب السني في مقابل الخصم العقدي والسياسي المتمثل في ايران وحلفائها في لبنان والعراق وسورية.

في الثورة السورية، بدا أن ثمة استغلالًا واضحًا لجهة تحويل الثورة إلى مساجلة مذهبية بلون الدم، وبات قادة الثورة الحقيقيون من طلاب الحرية في الصفوف الخلفية، فيما تصدّرت الجماعات المسلّحة ذات الخلفية السلفية الوهابية مثل (النصرة وداعش وجيش الإسلام..وغيرها) المموّلة من دول مناهضة للديموقراطية، مثل السعودية وقطر، قيادة الثورة المغدورة.

وكان العمل على وأد الثورة يتم عبر حملات جمع تبرعات علنية وفتاوى تكفير النظام السوري والطائفة العلوية وخطب التعبئة العامة بنفس عقدي غرائزي وصلت إلى حد توفير غطاء رسمي لتسليح المعارضة السوريّة.

في المؤتمر الصحافي الذي جمع سعود الفيصل وجيمي كيري في الرياض في يونيو سنة 2013 اعترف الفيصل بأن بلاده تدعم بكل شيء

وكرر ذلك في مناسبات أخرى.. وقال أن هناك من يدعم بالمال وهناك من يدعم بالسلاح، ونحن ندعم بكل شيء.

وفي مؤتمر (أصدقاء سورية) الذي انعقد في تونس في الرابع والعشرين من فبراير سنة 2012، أي بعد مرور عام على الثورة السورية، وكان من بين قرارات المؤتمر تسليح "الجيش الحر" والاعتراف بـ"المجلس الوطني السوري" الذي يطالب بتدخل حلف الناتو في سوريا لإسقاط نظام بشار الأسد. وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل قال بأن تسليح المعارضة السورية فكرة ممتازة، بالتزامن مع انتشار أنباء وتقارير على نطاق واسع عن حشود عسكرية وعمليات تسليح واسعة النطاق.

محاولات استدراج الثورة السورية الى العنف بدأت في مرحلة مبكّرة، وكلما ازداد النظام تماسكًا تفاقمت وتيرة التحريض وتدوير الزوايا بحثًا عن عناصر تفجير كامنة يمكن توظيفها في رهان خلخلة النظام وتفكيكه، عبر عسكرة الثورة رغم ما تنطوي عليه من عواقب وخيمة على حاضر الوطن السوري ومستقبله..

عمدت السعودية في ثورتها المضادة إلى استحضار لغة دينية، وقدّم الحكام السعوديون أنفسهم بصفتهم حماة السنّة، في سياق مصادرة إرادة الشعب السوري بتكوينه التعددي ولتفجير العنف الطائفي على نطاق واسع.

لم يرد النظام السعودي الثورة السورية من أجل الديموقراطية والحرية، فلديه نفور من تكاثر الديموقراطيات المحيطة به، بل كان يريدها حربًا أهلية طاحنة لا تبقي ولا تذر من خصومه العقائديين والسياسيين.

كانت السعودية الدولة الوحيدة التي عارضت قرار الولايات المتحدة بالتخلي عن فكرة التدخل العسكري في سورية، ولم تكتف بالمعارضة بل قرّرت الذهاب الى أقصى ما يمكن أن تصل إليه قدرتها على خلخلة بنى النظام السوري.

وفي ذات يوم، كشف دبلوماسيون أميركيون لنظرائهم العراقيين بأن العمليات التي يجري تنفيذها في سورية تفرض عليهم مراجعة الاستراتيجية العامة التي يتبعونها في المنطقة، لأن ثمة ما يجمع النظام السعودي والجماعات المسلّحة، الأمر الذي يهدد المصالح الأميركية في المنطقة.

نقلت مصادر المعارضة السورية النابذة لفكرة عسكرة الثورة في مارس 2012 أن محامي قادة القاعدة في سجن المباحث العامة بالرياض تحدّث لها عن صفقة أبرمها الأمير محمد بن نايف، مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، بأن قرار الأفراج عن هؤلاء سوف يتم بشرط انتقالهم للقتال في سورية.

ما يجدر ذكره أن التخطيط لمواجهات مسلّحة على الأرض السورية سبق الثورة بأكثر من عام. ويتضح ذلك في السلسلة التي كان يكتبها القائد السابق لكتائب عبد الله عزام السعودي صالح بن عبد الله القرعاوي تحت عنوان (ولِتَستَبِينَ سَبيلُ المُجرِمين) وهي عبارة عن رسائل يوجهها الى من أسماهم (أهل السنة في بلاد الشام).

في مقابلة أجراها (مركز الفجر للإعلام) التابع لـ (كتائب عبد الله عزام) مع القرعاوي في شهر إبريل 2010، حول (رؤيته للصراع في بلاد الشام) فتحدّث عن ساحتين: "الجزيرة العربية وبلاد الشام" (معقل الطائفة المنصورة أرض الشام، بحسب نص المقابلة). وكشف القرعاوي بأن الزرقاوي كلّفه للقيام بمهمة خارج العراق. ولكن تمّ اعتقاله في سوريا وجرى تسليمه للسلطات الأمنية السعودية. وفيما توارت الجزيرة العربية من خطة عمليات كتائب عبد الله عزام، كشف القرعاوي عن استراتيجية مواجهة في بلاد الشام تكون لبنان وسوريا مسرحها الرئيس.

في البيان الأول لكتائب عبد الله عزّام الذي كتبه القرعاوي ونشر في 13 أكتوبر سنة 2010 ثمة نبوءة ذات طبيعة إيحائية بأن مواجهة حتمية بين السنّة والشيعة (وإننا في كتائب عبد الله عزام نتوقع أن المعركة قادمة لا محالة..)، ويرسم البيان صورة طائفية للمعركة، تكون فيها إيران وسورية وحزب الله طرفًا في مقابل أهل السنّة، فيما يخرج العاملان الأميركي والاسرائيلي من المعادلة، في إيحاء واضح بأن المعركة يراد لها أن تكون محض طائفية.

وفي البيان رقم (2) من سلسلة (ولتستبينَ سبيلُ المجرمين) بتاريخ 24 نوفمبر سنة 2010، وهو رسالة من (صالح بن عبد الله القرعاوي) إلى أهل السنة في بلاد الشام. يبدأها بعبارة: إلى (أهل السنة والجماعة في بلاد الشام) ثم يقول:

..وليست تحلو الدنيا في عيني، ولو حزتُها كلها، وأنا أرى قومي وأهلي يتسلّط عليهم عدوّهم، فيمنعهم من دينهم، ويسلب منهم دنياهم، وكيف ينامُ ذو المروءةِ ولو ملك الدنيا كلَّها، وأهلُه مستضعفون يعيشون الذلَّ

والهوان، يُسَجَّنُ أبناؤهم، ويُهانُ شِيبُهم، ويُخرجونَ مِن أرضِهم، وتؤكلُ حقوقُهم كلُّها؟..".

من يتأمل في طريقة صوغ البيان وسبك جمله لابد أن يستحضر أسلوب الخلفاء والمصلحين الذين جاءوا لأقوامهم برسالة إنقاذية وتحذيرية:

"..فاسمعوا مني وتأمّلوا في خطابي، فإن وجدتم كلامي كلام نصحٍ ورشدٍ وهدى فخذوه، وإلا يكن كذلك فاطرحوا، لكن ليكن حكمكم بنظرٍ متجرّدٍ في طلب الرشد، ولا يؤثّر فيه ما يلقيه إليكم شياطين الإنس الذين يزعمون أنّهم إخوانكم..".

البيان يحمل تحريضًا واضحًا ضد النظام في سورية وينسحب ليشمل الشيعة عمومًا في لبنان والمنطقة عامة.

".. ويكون الدين لله، إذا ارتفع تسلّط الظلمة ـ من الباطنية والشيعة وغيرهم ـ عن أهل الإسلام وبلاد المسلمين..".

وفي مكان آخر يلفت القرعاوي الى حال أهل السنّة في لبنان وسوريا:

"ونحن إذا نظرنا الى أحوال أهلنا في لبنان وسوريّة وسائر بلاد الشام، وجدنا أنهم من أعظم الطوائف المظلومة المستضعفة في هذا الزمان، فالظلمُ نازلٌ بهم بكلِّ صورِه، وبأعظمِ مستوياتِه؛ فهو ظلمٌ في الدينِ وظلمٌ في الدنيا؛ على يَدِ الطوائفِ المهيمنةِ على عبادِ اللهِ في أرضِ الشام، الناهبةِ لثرَواتِها، المفسدةِ لها؛ مِنَ الباطنيةِ العلويةِ والشيعةِ الصفويةِ..".

وكما هو واضح، فإن البيان يستهدف ثلاث جهات: حزب الله، والنظام السوري، والجيش اللبناني.

وفيما يتحدّث القرعاوي عن مؤامرة ضد أهل السنة يخاطبهم قائلاً:

"واعلموا أن الحزب ـ أي حزب الله ـ قد جمع السلاح ليستعمله في الصراعات الداخلية، في ذبح أهل السنّة والجماعة..".

وهنا تبدو عملية الشحن لجهة الاستعداد لمعركة ينذر القرعاوي ورفاقه بوقوعها:

"لكننا نحسب أن لحم أهل الشام سيكون مرّاً علقماً على أبناء العلقمي الباطنية..".

لغة لا نجد أثرًا لها سوى في الأدبيات الوهابية، تمامًا كما هو التصوير العقدي في آخر الزمان الذي يجمع الشيعة واليهود تحت راية المسيح الدجّال لحرب أهل الاسلام في آخر الزمان، بحسب القرعاوي، الذي لا ينسى أن يجد في حديث نبوي زعمًا لما يؤكد نبوءاته المزعومة.

وحين اندلعت الثورة السورية وبدأت بوادر العسكرة، وجد القرعاوي ضالَّته، فبدا صريحًا في طرحه..وفي بيان حمل الرقم (5) وضمن سلسلة (لتستبين سبيل المجرمين) وتحت عنوان (سوريّة الأبية) كتب القرعاوي بتاريخ الخامس من إبريل سنة 2011 رسالة وصف فيها سورية بأنها (أرض جهاد ورباط، وأرض معارك وملاحم..). وفي بيان لتنظيم (فتح الإسلام) بعنوان (نصرة لإخواننا في سوريا الإسلام) جاء ما نصّه (فأعينوا اخوانكم المجاهدين الموحدين وانشروا عقيدة اهل التوحيد).

من هنا، بدأنا نسمع عن مخطط سعودي لتحويل الربيع العربي الى صيف أو خريف، بحسب الأمير تركي الفيصل السفير السعودي في لندن وواشنطن سابقاً، في مقابلة مع بي بي سي في يوليو سنة 2011 وبات الضلوع السعودي في المسألة السورية لا يعبر عن شكل من أشكال التدجين فحسب، بل تسبب في إغراق سوريا في الفوضى المدمّرة..

خطّة بندر - بتريوس

مع تصاعد وتيرة العنف في سوريا، ظهر فجأة الأمين العام لمجلس الأمن الوطني السابق الأمير بندر بن سلطان في 9 يوليو سنة 2012 بصحبة مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية السابق ديفيد بترايوس في جدة للقاء الملك عبد الله، بعد غياب دام نحو عامين، وأثار أسئلة عن سر اختفائه. وبعد يومين من اللقاء، صدر أمر ملكي حمل الرقم أ/161 يقضي بإعفاء الأخ غير الشقيق للملك، الأمير مقرن بن عبد العزيز، أصغر أبناء عبد العزيز، من منصبه كرئيس لجهاز الاستخبارات العامة وتعيين بندر بن سلطان بن عبد العزيز خلفاً له.

الظهور المفاجئ للأمير بندر بن سلطان وفي هذا التوقيت كان ببساطة من أجل الامساك بالملف السوري.

وقد برز اتجاهان داخل الإدارة الأميركية..الاول يمثّله مجتمع الاستخبارات وعلى رأسه مدير السي آي أي السابق ديفيد بترايوس، والثاني تمثّله الخارجية الأميركية.

في تصريح لوزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون من جنوب أفريقيا في 7 أغسطس 2011 جاء فيه:

"ان من يحاولون استغلال الوضع بإرسال عملاء أو مقاتلين إرهابيين يجب أن يدركوا أنه لن يتم التسامح مع هذا الأمر"، ولفتت إلى أنها ستناقش الأمر خلال زيارتها الى تركيا في اليوم التالي خلال الاجتماع الثاني لـ"اللجنة التنسيقية" للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

تصريح كلينتون جاء بعد أيام على الكشف عن وثيقة سريّة حملت توقيع الرئيس أوباما يسمح فيها بتمويل المعارضة السورية، وعقب تقارير متواترة عن قيام السي آي أيه بتدريب وتهريب مقاتلين عرب وأجانب الى داخل سوريا عن طريق الأراضي التركية بالتعاون مع كل من السعودية وقطر والأردن.

ويمكن فهم أبعاد تصريحات الوزير السابقة كلينتون في سياق الخلاف بين الخارجية والاستخبارات في الولايات المتحدة. فبينما يتمسّك فريق هيلاري كلينتون بمبادرة كوفي أنان المؤلّفة من ست نقاط لحل الأزمة في سوريا كما عبّرت عن ذلك خلال لقائها مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض في (مارس) 2012، لإبلاغهم بوجوب دعم خطة كوفي أنان، ولكن وزير الخارجية سعود الفيصل رفض الخطّة وشدّد على خيار التسليح والتمويل. وجهة نظر فريق الخارجية الأميركية تَصْدُر عن فكرة جوهرية مفادها أن إسقاط النظام في سوريا يجب أن يتم عبر دعم المعارضة وتشجيع الانشقاقات في المؤسسات العسكرية والسياسية والأمنية، وفي الوقت نفسه التمسّك بخطة كوفي أنان، أما فريق السي آي أيه فيرى أن مبادرة أنان لن تحسم الموقف في سوريا لمصلحة المعارضة، ولا بد من إدخال عناصر أخرى في المعادلة من خلال خطّة تجنيد وتجهيز عناصر القاعدة والمقاتلين الإسلاميين من كل الجماعات وتسهيل انتقالهم الى داخل سوريا عبر الأراضي التركية.

وبالفعل، وصل آلاف المقاتلين من الخليج وشمال أفريقيا وتركيا وشبه القارة الهندية ودول أوروبية الى مدن سورية متفرّقة وانخرطوا في عمليات ضد الجيش السوري.

وتقوم خطة بندر ـ بتريوس على استنزاف الجيش السوري في حرب طويلة ومفتوحة وصولًا الى إسقاط النظام، واحتواء خطر الإسلاميين في الخليج، في وقت بدأت حملة إعلامية منظّمة ضد تيار الاخوان المسلمين في الخليج.

جاءت تصريحات هيلاري كلينتون لتلفت الى معارضة غير مباشرة لخطة بندر ـ بتريوس في سوريا والمنطقة بصورة عامة بحشد المقاتلين من كل أرجاء العالم في مركز التوتّر، إذ ترى فيها خطأً مكررًا، على غرار ما جرى في أفغانستان التي أنجبت القاعدة وتاليًا هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

مقاربة الخارجية الأميركية تنطلق من جدلية مفادها أن انتشار السلاح بكميات هائلة وسط مجموعات غير منضبطة سيؤدي في مرحلة ما الى اتساع رقعة الفوضى ولن تسلم منطقة الخليج منها. كرّرت الوزيرة كلينتون في أكثر من مناسبة عبارة "يجب التفكير في مرحلة ما بعد الأسد"، وكأنها تلفت الى أن خطة بندر ـ بتريوس لم تأخذ في الاعتبار تداعيات انفراط الوضع الأمني في سوريا على الشرق الأوسط والعالم إذ سيجد المسلّحون مساحة واسعة للحركة والقتال، ولن تكون الدول المجاورة في منأى عن تداعيات الانهيار الأمني. بكلمة، كلينتون تريد سقوطًا منضبطًا للنظام السوري لا يؤول إلى فوضى عارمة.

بالنسبة إلى السعودية، فإن الأزمة السورية سوف تكون ملهاة لصرف الأنظار عن الاوضاع الداخلية في المملكة السعودية..وفيما أرادها الثوّار الحقيقيون ثورة نقيّة من أجل الحرية والديموقراطية، أرادتها الرياض فوضى دموية.

وهكذا تفجر بركان دم غرائزي مجنون في سوريا، عجزت الجهات كافة عن إيقافه أو الحد من تأثيراته القريبة والبعيدة. وكأن ثمة من تمنى، بل غذّى هذا البركان على مدى عقود من الزمن من أجل لحظة كهذه لا تكون فيها مساحة لعقل أو قيمة إنسانية.

كانت السلفية الوهابية تحلم بمواجهة سنية شيعية على أرض سوريا كيما تحافظ على عنفوانها، وتمساكها، فهي لا تزدهر الا في بيئة صاخبة بالفتن والتوترات المذهبية.

عمل التيار السلفي الوهابي بأقصى طاقته، فانطلقت حملات التبرع الرسمية والأهلية والشخصية. وأطلقت الحكومة السعودية (الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سوريا)، وكرّت السبحة، وفتحت حسابات بنكية في عدد من البنوك والمصارف المحلية والخليجية، وتصدّى المشايخ لحملات تبرع، وأثيرت أسئلة حول مصير تبرعات سابقة لم تصل الى مستحقيها والمستهدفين.

حملة باسم "لجنة العلماء لنصرة سوريا"، ضمّت ناصر العمر، وعبد الرحمن المحمود، وعبد العزيز الطريفي، ووليد الرشودي، وعبد الله الوطبان ومحمد العريفي.. واستندت اللجنة الى الموقف الرسمي وقالت:

"نظراً لما لبلادنا من مكانة مرموقة ودور مهم تقوم به، وبناءً على الموقف المعلن رسميًا وشرعيًا تجاه قضية إخواننا في سوريا من دعمٍ ومؤازرةٍ ووجوبِ نصرةٍ..".

وبناء عليه، أطلقت في بيانها الصادر في 25 مايو سنة 2012 أولى حملاتها التي انتهت في الثاني عشر من يونيو.

حملات تبرع عشوائية انطلقت في أرجاء المملكة السعودية، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، أثارت مخاوف النظام نفسه فقرر ضبطها والسيطرة عليها واستدعى مجموعة من المشايخ من بينهم عبدالعزيز الطريفي ومحمد العريفي ووليد الرشودي وفهد السنيدي، وطلب منهم التوقّف عن جمع الأموال.

ولكن بعد مجزرة الحوله في ريف حمص في 25 مايو 2012، جرى توظيف الحادثة لاستئناف حملات التبرّع بالمال بصورة علنية وغير منضبطة لتسليح المعارضة السورية إضافة إلى جمع المساعدات للشعب السوري.

بيد أن هناك من شكّك في تلك الحملات ويستحضر تجربة الثمانينيات في وقت كانت مجاميع من الأفراد تجمع كميات كبيرة من الأموال وتنقل الى أفغانستان من دون ضوابط، الأمر الذي أدى الى العواقب الكارثية التي شهد العالم بعض صورها، ومن بينها هجمات الحادي عشر من سبتمبر إلى جانب الفساد وسرقة التبرعات التي طاولت الحملات.

خضعت مجزرة الحولة الشهيرة، بالقرب من حمص، لمزايدات هابطة بين أطراف عدّة بمن فيها المسؤولة عن الجريمة.. وما ظهر لاحقًا من فبركات لصور المجزرة سكب ماءً باردًا على الجناة، فقد خلطت الأوراق، وبات الفاعل مجهولًا، وفتح الباب أمام مساومات رخيصة، حتى أن المصّور الإيطالي ماركو دي لاور أصدر بيانًا على صفحته في (فيسبوك) يستنكر فيه نشر بي بي سي صورًا من كاميرته حول مجزرة في العراق سنة 2003 ونسبتها الى مجزرة الحولة.

الحماسة الفجّة باسم الدفاع عن حياة السوريين بقدر ما عبث بالحقائق على الأرض، فإنه دنّس صورة الثورة، التي تحوّلت إلى مصدر للكسب الشخصي، وتصفية الحسابات الطائفية، وحرب المحاور.

إن ثمة شيطنة منظّمة للنظام السوري وقيادته قام بها الاعلام السعودي ومشايخ الوهابية منذ اندلاع الثورة السورية. فالعريفي الذي كان يكيل المديح لسورية الدولة والبلد فجأة تحوّل نظامها أكبر نظام اجرامي في تاريخ البشرية.

لقد أوقع الضلوع السعودي في الأزمة السورية القوى والشخصيات المعارضة في أزمة أخلاقية وقيمية، حين قبلت التفريط بالقيم المعيارية للثورات والانتقال الديموقراطي والتماهي مع أعداء الديمقراطية مثل السعودية وقطر على أرضية هموم خاصة وذاتية.

في أجواء النفير هاجر الآلاف من الشباب السلفي الى سوح القتال في سوريا عبر مطارات السعودية وقطر وتركيا ومنها الى سوريا.

تفاوتت التقديرات حول أعداد المقاتلين السعوديين في سوريا، بلغ أقصاها نحو عشرة آلاف مقاتل سعودي مدنيًا وعسكريًا، وأدناها نحو ألفين وخمسمئة مقاتل. لغة الأرقام مفتوحة على جدل واسع ومشروع.

وبصورة إجمالية، يمكن تصنيف المقاتلين السعوديين على النحو التالي:

ـ مقاتلون بهويات مزوّرة وأسماء حركية ورمزية وهؤلاء منبثون في صفوف الجماعات المسلّحة عمومًا، وقد أصبحوا بعد ذلك بين قتيل وأسير ومرابط على خط النار.

ـ مقاتلون حملوا هوياتهم الثبوتية وهم قلّة، ووردت أسماؤهم في قوائم القتلى لدى السلطات السورية، والتركية، والعراقية، والسعودية.

ـ مقاتلون لا يُعرف مصيرهم، إذ انقطعت أخبارهم منذ سنوات بعد انخراطهم في تنظيم القاعدة وفروعه.

لكن ما يعنينا هنا هو بداية النفير الكبير للمقاتلين السعوديين، ورقعة انتشارهم على الخريطة السورية، وكيف أصبحوا متحدّثين وقادة لثورة الدمّ على التراب السوري. في مطالعة متأنية لقائمة القتلى السعوديين حتى نهاية عام 2013، على أساس العمر، ومكان القتل، وتاريخه، يتبين التالي: إنّ الغالبية الساحقة من القتلى السعوديين كانت في الفترة التي تولى فيها بندر بن سلطان، رئيس الاستخبارات العامة السابق، الملف السوري. أي منذ صيف 2012 وحتى نهاية 2013. قبل ذلك، لم تكن نسبة المشاركة السعودية في القتال السوري كبيرة، ماعدا أولئك الذين التحقوا بالقاعدة في العراق أو اليمن في سنوات سابقة، وكانوا يتنقّلون من (أرض رباط) إلى أخرى.

مع إمساك بندر بن سلطان الملف السوري وانتزاعه من القطريين انطلقت الموجة الكبرى من المهاجرين السعوديين نتيجة حملة تعبئة شاملة على مستوى المملكة والخليج بصورة عامة تنادي بالنفير محثوثة بالشعار الوهابي الشهير: الدم الدم...الهدم الهدم.

كانت خطب التحريض على القتال في سوريا تغمر الفضاء الافتراضي وحتى الواقعي، بما يقطع الريب في دور النظام السعودي والغطاء الواسع والسميك الذي وفّره لخطباء المساجد والدعاة الذين ما كانوا لينخرطوا في مشروع الجهاد إلا بعد أن أشعل المولجون به الضوء الأخضر.

عمل بندر بن سلطان بوصفه عرّاب الثورة السورية المسلّحة، وبات هو وقلّة نادرة من غير السوريين بعضهم أميركيون وأتراك يقرّرون لقوى المعارضة السورية ما يجب عليها فعله.

خرجت سوريا من كونها شأنًا سوريًا، وأصبحت ساحة صراع بين محاور إقليمية ودولية..وتحوّلت الثورة الى حرب أهلية يشارك فيها مقاتلون من أكثر من ثمانين دولة، وإن المؤتمرات الدولية من جنيف واحد الى جنيف إثنين مرورًا بمحاولات جمع الحكومة والمعارضة على طاولة واحدة والاتفاق على إخراج سوريا من كارثة مدمّرة، إلى مشاريع الحروب الصغيرة والكبرى في سوريا وعليها كانت تدار من الخارج ومن غير مرجعية سورية.

دفعت السعودية إلى حرب دولية تكون سوريا مركزها ومسرحها، فكانت مجزرة الغوطة الشرقية بالسلاح الكيميائي في أغسطس 2013..غموض وتقارير ملتبسة، واتهامات متبادلة، والهدف الحرب.

حشدت السعودية كل العناصر الكفيلة بإشعال حريق كبير في المنطقة، وبلغت نقطة التفجّر. ولولا لحظة تعقل وترتيبات اللحظة الأخيرة بين الأقطاب الفاعلة على الساحة الدولية بسحب المخزون الكيماوي من سوريا والغاء أوباما قرار الحرب في 21 سبتمبر 2013 لكان الشرق الأوسط غارقاً في بحار من الدم.

الثورة السورية بدأت سلمية ورفعت شعارات الحرية والديمقراطية والتعدّدية..ولكن كثرة المتآمرين عليها من الخارج، أفقدها هويتها، فصار المقاتلون الأجانب هم أصحاب القرار على الأرض، وبات على قادة الثوّرة الحقيقيين البحث عن من ينقذ سوريا من التقسيم والسوريين من الموت.

اشتبكت المحاور المتصارعة على التراب السوري، ودخل الاسرائيلي على الخط للمشاركة في عمليات عسكرية بهدف قطع خطوط الامداد الواصلة بين طهران ودمشق وتاليًا بيروت. وفيما بقي ثلث سوريا النفطي تحت الاحتلال الأميركي، تحوّلت محافظة إدلب وشرق الفرات إلى مراكز احتشاد المقاتلين الأجانب، بانتظار تسوية إقليمية ودولية. خسرت السعودية وتركيا وقطر رهانها باسقاط النظام السوري، واضطرت الرياض الى العودة إلى دمشق، بعد سلسلة لقاءات خاصة مع قادتها الامنيين، فيما أبدت أنقرة استعدادها لاستئناف العلاقة مع دمشق ولكن الأخيرة ترفض الابتزاز السياسي وتطالب بسحب تركيا مقاتليها ودباباتها من التراب السوري. في النتائج: لم تحقق الثورة أهدافها، بل خطفها المسلّحون، فخسرت السعودية وحلفائها مقامرة إطاحة النظام، فيما لا تزال الولايات المتحدة تسرق نفط سوريا وثرواتها، وحرمان الشعب من خيرات أرضه..

14 فبراير البحرين.. ثورة سلمية حقًّا

حين يُسئَلُ عن الثورة في الخليج تكون البحرين عرينها، وعينها، وينبوعها.

وحين يُسئَلُ عن الثوّار في الخليج، يكون شباب البحرين طلائعها، وروّادها، وشهداءها.

الثورة قدر في البحرين مادام الاستبداد، والفقر، والحرمان، والامتهان، والهوان..باتت البحرين على موعد مع انتفاضة شعبية سلمية كل عشر

سنوات..فالنظام يستبدل أزياءه في كل عقد ولكن يبقى أمينًا على استبداده.,وعلى إنكاره المتعالي..

هبّت رياح الثورة على الخليج فاختارت البحرين تاجًا لها..فكان ربيع الخليج بحرينه.

والثورة امتحان وصمود في الميدان في وجه القمع وبطش السلطان.

وكما كل الثورات الشعبية في تاريخ البشرية، تبدأ صغيرة وتكبر، فقد بدأت الثورة البحرينية بصفحة على شبكة التواصل الإجتماعي حملت عنوان الرابع عشر من فبراير، فكانت موعدًا لانطلاق الثورة.

دشّن شباب الثورة أولى مراحلها، وعبّروا عن مطالب سياسية عامة.

فبرغم من سياسات التمييز الممنهجة على خلفية طائفية، ومشكلات الفقر والبطالة وأزمة السكن ونهب المال العام التي كان يتبعها النظام الخليفي ولا يزال، فإن مطالب الثوّار تجاوزت الخاص الى العام، والطائفة الى الدولة، ولسان حالهم صلاح النظام يؤدي الى صلاح أحوال العباد في الأمور كلها.

شباب مثّلوا شعب البحرين في أحلامه، وتطلعاته..ورفعوا شعار (الشعب يريد إصلاح النظام)، وحدّدوا مطالبهم في إلغاء دستور 2002، الذي فرض على الشعب بشكل غير قانوني، وحل مجلسي النواب والشورى، وتكوين مجلس تأسيسي من خبراء وكوادر من مختلف أطياف الشعب البحريني لصوغ دستور تعاقدي جديد ينص على:

ـ الشعب مصدر السلطات جميعًا

ـ برلمان كامل الصلاحيات

ـ رئيس وزراء يُنتخب مباشرة من الشعب.

ـ البحرين مملكة دستورية تحكمها أسرة آل خليفة ويمُنع على أفرادها تولي مناصب كبيرة في السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية، القضائية

ـ إطلاق جميع الأسرى السياسيين الحقوقيين وتشكيل لجنة وطنية للتحقيق في مزاعم التعذيب وملاحقة ومحاسبة المسؤولين قانونيًا.

ـ ضمان حرية التعبير، والكف عن ملاحقة الصحفيين قضائيًا، ومنع حبسهم في قضايا النشر، وعدم التضييق على الإنترنت وفتح المجال أمام التدوين، واستقلالية هيئة الإذاعة والتلفزيون.

ـ عدم تدخل الأجهزة الأمنية في عمل المؤسسات الإعلامية، وضمان استقلالية القضاء وعدم تسييسه.

ـ تشكيل لجنة وطنية للتحقيق في مزاعم التجنيس السياسي وسحب الجنسية البحرينية لمن ثبت حصوله عليها بشكل غير قانوني أو بسبب دوافع سياسية.

وكما في باقي ثورات الربيع العربي، كان سقف التوقّعات باستجابة الشارع البحريني لمطالب شباب 14 فبراير منخفضًا، بل هناك من صرف النظر عنها وأهملها، وحتى الجماعات السياسية التقليدية تعاملت معها بوصفها حركة انفعالية ولا وجود لها في الشارع.

مطالب شباب الثورة كشفت عن جديّة ونضج، وكان الإمتحان في الميدان..نزل الشباب الى الشوارع بمجاميع صغيرة، وما لبث أن تكاثروا، ونزل في مقابلهم جلاوزة السلطة، وتواجه طلاّب الحرية وقوات الشغب.

سقط علي مشيمع شهيدًا..وكان أول شهداء ثورة 14 فبراير..هلعُ النظام الخليفي دفعه للتصرف بوحشية لعله يكسر موجة الثورة في بداية انطلاقتها.

وفيما كان شباب الثورة يزفّون شهيدهم إلى مثواه الأخير، وهم يطلقون شعارات تندّد باستخدام الرصاص ضد المتظاهرين السلميين ويؤكّدون على مطلبهم الكبير بالإصلاح الشامل، سقط الشهيد الثاني فاضل المتروك أثناء تشييع الأول..

فجّر رصاص النظام الخليفي ثورة غضب وسط الشباب وارتفع سقفها ليستبدل الى (الشعب يريد إسقاط النظام).

في مراسيم تشييع الشهيد الثاني، صدر قرار الثوّار بالتوجّه الى دوّار اللؤلؤة، حيث يكون ميدان اعتصامهم وثورتهم، فكان قرارًا استراتيجيًا وثورياً في آن، فقد أرسى نقطة تجمّع الثوّار في مكان واحد، وهو مكان يعد نقطة وصل الطرق المؤدية إلى مداخل البحرين كافة.

زحف شباب الثورة إلى الدوّار..والتحق الآلاف بهم وبالثورة..فتحوّل المكان إلى ملتقى وطني، يتلو فيه شباب الثورة وقادة الأحزاب بياناتهم، ومطالبهم..وتحوّلت خيم الدوّار الى ورش عمل من كل الأصناف.

ما كان يقلق النظام البحريني أن يتحوّل دوّار اللؤلؤة الى ذاكرة الثورة.

في اليوم التالي للثورة، وفيما كان الزحف الثوري يتواصل نحو دوّار اللؤلؤة، ظهر الملك حمد على شاشة التلفزيون الرسمي، وأعرب عن أسفه لسقوط الشهيدين مشيمع والمتروك برصاص قوات أمنه وقال:

"على ضوء ما جرى من حوادث متفرقة يوم أمس واليوم وكانت هناك للأسف وفاة لاثنين من أبنائنا الأعزاء، وعليه نتقدم بتعازينا الحارة لذويهما وأن يلهمهم العلي القدير الصبر والسكينة والسلوان. كما ليعلم الجميع بأننا قد كلفنا سعادة الأخ جواد بن سالم العريض نائب رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة خاصة لمعرفة الأسباب التي أدّت إلى تلك الأحداث المؤسفة التي جرت".

كان واضحاً بأنها رسالة تهدئة للشارع، إذ لم تتشكّل لجنة تحقيق من أي نوع فضلاً عن أن تصدر عن اللجنة نتائج تدين النظام.

وصلت الجماهير الغاضبة الى الدوّار، واختفت قوات الأمن البحرينية من المشهد في محاولة لامتصاص الاحتقان، فيما طوفان الجماهير يغمر الدوّار والشوارع المحيطة به، وبات الشعار السائد هو: (الشعب يريد إسقاط النظام)، وإن لم يكن موضع اجماع بقية القوى السياسية.

كانت السلطات البحرينية تحضّر لعملية مباغتة وغادرة وتبيّن أن كلمة الملك كانت تهدف إلى تهدئة عاجلة قبل انقلاب الموازين، فيما كانت أجهزة الأمن تستعد لشن هجوم على المعتصمين وهم نيام فجر السابع عشر من فبراير.

كان الهجوم وحشيًا، شارك فيه رجال الأمن وقوات الجيش. وسقط 4 شهداء، وهم محمود أحمد مكي (23 عامًا)، وعلي منصور خضير (53 عامًا) بقذائف انشطارية االشوزن، وعيسى عبدالحسن (60 عامًا) بطلق رصاص انشطاري مباشر أدى إلى انفجار في جمجمة الرأس، والشاب علي المؤمن (22 عامًا) بقذيفة انشطارية في الفخد عند الحوض تسببت في تهتك الأوعية الدموية.

منعت السلطات البحرينية وصول الإسعاف إلى دوّار اللؤلؤة صباحًا، وتعرّض المسعفون للضرب ما أثار الكادر الطبي الذي خرج في مسيرة غاضبة تطالب بإقالة وزير الصحة.

سقوط 6 شهداء في غضون ثلاثة أيام يعد قياسيًا في بلد لا يتجاوز عدد سكانه نصف مليون نسمة. أدرك الشعب حينذاك أن نظامًا يسترخص أرواح أبناء شعبه، لا يمكن أن يؤتمن على وطن.

كان يومًا مفصليًا في حركة الثورة، وشعاراتها أيضًا إذ علت الصرخات في ذلك اليوم: "من يوم الخميس أنهينا الكلام، الشعب يريد إسقاط النظام"، فصار مطلب إسقاط النظام موقفًا حقيقيًا وليس مجرد شعار انفعالي، وحتى الذين بقوا متحفّظين على المطلب لم يجهروا بموقفهم في ظل طوفان شعبي يتحرّك على ايقاع مطلب (الشعب يريد إسقاط النظام).

انزلاق النظام الخليفي نحو العنف والرصاص العشوائي ضد المسيرات السلميّة تزايد بمرور الوقت..

وفي الثامن عشر من فبراير، وعقب تشييع 3 شهداء من منطقة سترة، حيث توافد جماهير المعزّين والغاضبين عصرًا لختام مجلس عزاء عبد الهادي مشيمع من مقبرة جدحفص، خرج الشباب الغاضب رافعًا الأيدي العزلاء أمام دبابات ومدرعات الجيش المنتشرة حول الدوّار، وتقدّم الشباب بصدورهم العارية وبأيديهم الممدودة للأعلى، فكان الجواب إطلاق رصاص حي من الجيش، وسقوط الشهيد عبد الرضا بوحميد (38 سنة)، وكانت فاجعة لن ينساها الشعب ولن يغفر للجيش جريمته.

كان مشهد الشهيد وهو ينبري بجسده العاري أمام العربات المدرّعة من العلامات الفارقة في ثورة الرابع عشر من فبراير، كما كان مشهد الجيش وهو يطلق النار بوحشية على الشهيد الأعزل عارًا على الجيش والنظام الخليفي.

عاد النظام الى لغة التهدئة مجدّدًا، وظهر هذه المرة ولي العهد ونجل الملك، سلمان بن حمد ووجّه خطابًا مرتجلًا:

"أقدم التعازي لكل شعب البحرين على هذه الأيام الأليمة التي نعيشها، وأريد أن أوجه رسالة للجميع للتهدئة، نحتاج فترة أن نقيّم ما صار ونلم الشمل ونستعيد إنسانيتنا وحضارتنا ومستقبلنا. نحن اليوم على مفترق طريق، أبناء يخرجون وهم يعتقدون أن ليس لهم مستقبل في البلد، وآخرون يخرجون من محبة ومن حرص على مكتسبات الوطن، لكن هذا الوطن للجميع ليس لفئة على فئة، لا هو للسنة ولا هو للشيعة هو للبحرين وللبحرينيين، وفي هذه اللحظات يجب من كل إنسان مخلص أن يقول كفاية ما خسرناه في هذه الأيام، صعب استعادته، لكن أنا مقتنع بعمل المخلصين."

وكما في المرة السابقة، انسحب الجيش وقوات الأمن من الشوارع، بناء على أوامر ولي العهد، وعاد شباب الثورة الى الدوّار في التاسع عشر من فبراير. واستمر الاعتصام السلمي لمدة ثلاثة أسابيع، وراح ممثلو الجمعيات السياسية يطلقون مبادراتهم من دوّار الثورة، فيما كان النظام يعمل في الخفاء، ولم يعلن عن مبادرة إصلاحية شاملة من أي نوع، باستثناء دعوة باهتة لحوار تبناه ولي العهد، ودعمه الملك، ولكن تبيّن فيما بعد أنها دعوة غير جدّية، وإنما كانت مناورة لتقطيع الوقت بانتظار

قرار السعودية بدخول قوات درع الجزيرة الى البحرين لقمع الثورة الشعبية.

حاول النظام الخليفي قلب المشهد في البحرين، بعد أن فقد مشروعيته الشعبية، فأراد أن ينقل صورة أخرى عن القاعدة الشعبية للنظام، فأوحى الى بعض الموالين له بالتجمّع أمام جامع الفاتح في العاصمة المنامة بموازاة اعتصام المحتجين في دوَّار اللؤلؤة.

وفي الحادي والعشرين من فبراير احتشد المئات أمام جامع الفاتح وألقى الشيخ عبد اللطيف المحمود، أحد رموز الإصلاح سابقًا، خطابًا معتدلًا، قبل أن ينقلب عليه في التجمع الثاني في الثاني من مارس، حين وصف المحمود المحتجين بـ"دعاة الطائفية"، واتهم الحركة الاحتجاجية السلميّة بأنها تسعى لـ "حدوث المواجهات الدامية مع قوات الأمن لأنها كانت تراهن على وقوع قتلى، وتحرص على تأجيج نار الفتنة"، وعاد ليؤكد أنها "تحاول أن تؤجج الفتنة بين طوائف المجتمع" وأن لديها "مخططات لنشر الفوضى في البلاد"، قبل أن يختم كلامه محذرًا "فإننا لا نضمن الانفلات الأمني كردة فعل لما يقع على أبنائهم وفلذات أكبادهم".

بعث المحمود برسالة خاطئة إلى خارج الحدود، وتلقّفها من تربطه بهم صلات سياسية أو حزبية. بعد أيام من خطبة المحمود خرج الشيخ يوسف القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين والمقيم في قطر، في خطبة صلاة الجمعة في أحد مساجد العاصمة القطرية الدوحة ليصف الثورة البحرينية بأنها "ثورة طائفية".

منذ اللحظة الأولى لانطلاق الثورة البحرينية في الرابع عشر من فبراير عام 2011، كان سيف الطائفية متربصًا وجاهزًا للإنقضاض على الثورة ونحرها، حيث جرى تصوير الثورة الشعبية على أنها مجرد شكل

من أشكال الصراع الطائفي، وهو ما عبر عنه بشكل صريح وليُ عهد البحرين سلمان بن حمد، وذلك بهدف التشويش على أهداف الثورة الحقيقية أي تصحيح الخلل البنيوي في النظام الحاكم وبناء دولة وطنية حقيقة.

من مفارقات الثورة، أن الثوّار توسّلوا أدوات الدولة مثل الاعتصامات والمظاهرات والإضرابات.. بينما لاذت الطبقة الحاكمة بأدوات ما قبل الدولة عبر إعلان النظام الخليفي في الخامس عشر من مارس عن تعطيل الدستور، وإعلان حالة الطوارئ، أو بتعبير آخر، تعطيل الدولة وبعث الفوضى في شكل الحرب الطائفية الدموية.

لم تشفع للثورة البحرينية شعاراتها الوحودية التي رفعها شبابها منذ اليوم الأول وبقيت حاضرة طيلة أيامها مثل (إخوان سنة وشيعة هذا الوطن ما نبيعه)..وكان عليها أن تدفع ضريبة كونها ثورة في الخليج وأن عناصرها ينتمون في أغلبهم الى لون مذهبي محدّد، كونهم يمثّلون الأغلبية السكانية في البحرين.

على اية حال، فإن تجمع الفاتح الذي دعا إليه النظام الخليفي تحوّل الى حزب سياسي وأخذ إسم (تجمع الوحدة الوطنية) مع أن أعضاءه ينتمون الى الأقلية ويستهدف الوقوف ضد مطالب قوى المعارضة، وفي تبني الرواية الرسمية للأحداث، وحملها إلى كل مكان يمكن الوصول إليه من العالم .

دشّن تجمع الفاتح مرحلة جديدة تلعب فيها جماعات المجنّسين دور البلطجية التي تجوب الشوارع وهي تحمل الأخشاب والأسلحة البيضاء بحثاً عن مصادمات على خلفية مذهبية، فيما كان علم القاعدة يرتفع فوق الأكتاف.

بدا واضحًا أن النظام أراد استخدام الورقة الطائفية لتطويق الثورة الشعبية، ومشاغلة الرأي العام عن المطالب المشروعة التي تحقّق الرفاه والإستقرار والأمن والكرامة لعموم الشعب البحريني.

حوادث أمنية بخلفيات طائفية تواصلت في مدن البحرين وخصوصًا في المناطق المختلطة، وكان النظام يدفع نحو زيادة التوترات المذهبية من أجل إحباط حركة الثورة أو إبطائها.

وفي الثالث عشر من مارس تعرّض حرم جامعة البحرين التي تمثّل صرحًا وطنيًا حقيقيًا في التعايش بين أبناء الشعب البحريني، للإنتهاك من قبل النظام الخليفي، حين دفع بعشرات المسلّحين الى داخل الحرم الجامعي وقام بالاعتداء بالضرب على الطلاّب باستخدام أدوات حادة..وفي المساء، انتشرت جماعات مسلحة من البلطجية وراحت تعيث بجميع القرى الشيعية تخريبًا، تطوّر في بعض الأوقات إلى إطلاق الرصاص الحي، في غياب متعمد من قوات الأمن.

ثم قامت المجموعة باستهداف مقر جمعية وعد المعارضة في منطقة المحرق، وأشعلت النار في مقرّها في منطقة أم الحصم، كما أقدمت على تكسير مطبعة صحيفة (الوسط) المستقلة في الرابع عشر من مارس، وتحطيم محلات "جواد" التجارية المملوكة لتاجر شيعي في كل من مناطق الرفاعين والبسيتين وعوالي.

مبادرة ولي العهد..الحوار العقيم

في أجواء مشحونة بالغضب إزاء التصرّفات غير المسؤولة التي قامت بها قوات الأمن وجماعات البلطجية التابعة للنظام الخليفي، أطلق ولي العهد سلمان بن حمد مبادرته الحوارية..وقال:

" لا أريد أن ألوم أي أحد، أنا أحترم الوفاق كما أحترم الآخرين، اليوم وقت الجلوس والحوار وليس الكفاح".

وصدر أمر ملكي جاء فيه:

"على إثر مبادرة ولي العهد (..) الصادقة والصريحة والنابعة من قلب مواطن بحريني صادق أصيل والتي أعلنها في تلفزيون البحرين هذا المساء، وإيمانا منا بعزيمة الشباب، فقد أمرنا بتكليفه بالحوار مع جميع الأطراف والفئات في مملكتنا الحبيبة من دون استثناء وأعطيناه جميع الصلاحيات اللازمة لتحقيق الآمال والتطلعات التي يصبو إليها المواطنون الكرام بكافة أطيافهم".

التقى ولي العهد بالجمعيات السياسية المعارضة، التي نقلت إليه رؤيتها للحوار، والأسس التي يجب أن يستند اليها في الحل.

في الثالث عشر من مارس، أبدى سلمان موافقته على المبادئ السبعة وهي:

ـ مجلس نواب كامل الصلاحيات

ـ حكومة تمثل إرادة الشعب

ـ دوائر انتخابية عادلة

ـ معالجة ملف التجنيس السياسي

ـ محاربة الفساد المالي والإداري

ـ معالجة ملف أملاك الدولة

ـ معالجة الاحتقان الطائفي

وبقيت ملفات أخرى متروكة للنقاش على طاولة الحوار الوطني.

أكد ولي العهد على ضرورة الاستجابة الفورية للدعوة للحوار لكل من يريد السلم والأمن والإصلاح من أجل تحقيق مستقبل زاهر ومشرق لكافة أبناء البحرين. كما أوضح عدم الممانعة من عرض ما يتم التوافق عليه في الحوار الوطني في استفتاء خاص يعكس كلمة الشعب الموحّدة.

وفي الرابع عشر من مارس، عقدت الجمعيات السياسية المعارضة مؤتمرًا صحافيًا قالت فيه إنها "كانت ولاتزال مع الحوار"، مؤكدة الحاجة إلى تشكيل مجلس تأسيسي، كما طالبت بتوضيحات رسمية من ولي العهد بشأن موافقته على مبادئ الحوار التي أعلنت في وسائل الإعلام المحلية قبل يومين من تاريخه "من أجل أن يكون الحوار جديًّا".

ولكن..

كان هذا اليوم هو يوم دخول قوات درع الجزيرة الى البحرين، ليعلن عمليًا موت مبادرة ولي العهد في مهدها.

وفي الرابع عشر من مارس، بدأت قوات درع الجزيرة بقيادة السعودية بالوصول إلى البحرين، وأعلنت وكالة الأنباء البحرينية (بنا) أنه:

"بدأت طلائع قوات درع الجزيرة المشتركة بالوصول إلى مملكة البحرين نظرًا لما تشهده البحرين من أحداث مؤسفة تزعزع الأمن وتروع الآمنين من المواطنين والمقيمين".

تأكّد حينئذ أن الحوادث الأمنية المفتعلة التي سبقت دخول قوات درع الجزيرة كانت مقصودة لتبرير دخول قوات درع الجزيرة، والبدء بتطبيق خطة قمع الثورة السلمّية بطريقة وحشية.

وفي الخامس عشر من مارس صدر المرسوم الملكي بإعلان حالة السلامة الوطنية، والسبب كما ورد في المرسوم هو:

"الظروف التي تمر بها مملكة البحرين والتي جرت فيها تصعيدات أمنية مسّت أمن البلاد وعرّضت حياة المواطنين للخطر وأضرّت بمصالحهم وأرزاقهم وتعدّت على ممتلكاتهم وطالت مؤسسات الدولة ودور العبادة وأساءت لمنابر العلم في المدارس والجامعات، وحتى وصلت لتطال مهنة الطب الإنسانية وحوّلت المستشفيات إلى بؤر رعب وترهيب كما عملت على الإضرار بعجلة التنمية والاقتصاد البحريني".

مدير القضاء العسكري بقوة دفاع البحرين أصدر بدوره تصريحًا بإعلان حالة السلامة الوطنية إعتبارًا من الخامس عشر من مارس ولمدة ثلاثة أشهر، واتخاذ الإجراءات بحق الخارجين على القانون وفرض هيبة الدولة، وتكليف القائد العام لقوة الدفاع بالتنفيذ.

سلسلة تدابير أمنية صدرت تباعًا من بينها: منع التجوّل في أماكن وأوقات معينة، وإخلاء بعض المناطق، ومنع التجمعات، ووضع ضوابط على ارتياد بعض المناطق أو الخروج منها، وكذلك التفتيش واعتقال المشتبه بهم.

بدأت قوات الأمن البحرينية بحملة اعتقالات واسعة طالت رموز الثورة وقيادات المعارضة والناشطين الحقوقيين وحتى الكوادر الطبيّة..

وتحوّلت البحرين الى منطقة مغلقة تمارس فيها قوات الأمن ما تشاء من ارتكابات وحشية ضد الثوّار السلميين.

في حقيقة الأمر، أسّس دخول قوات درع الجزيرة الى البحرين لمرحلة جديدة إذ قامت عناصر القوات الغازية بارتكاب انتهاكات وجرائم ضد السكان المدنيين، وهو ما أسماه تقرير بسيوني تخفيفًا "سوء فهم حالة السلامة الوطنية"، فيما هي استباحة مطلقة ومحمية من المسائلة.

وفي اليوم نفسه، أي الخامس عشر من مارس، أقدمت جماعات مسلّحة ترتدي اللباس المدني بمهاجمة عدد من المناطق والقرى مستخدمة الرصاص الحي بغطاء من قبل قوات الأمن.

وكانت جزيرة سترة قد تعرّضت إلى أعنف هجوم من هذه الجماعات، إذ استمر الهجوم لساعات وأطلق خلالها الأهالي نداءات الاستغاثة وتدخّلت بعدها قوات مكافحة الشغب والتي قامت بالتدخل لإطلاق مسيلات الدموع والرصاص المطاطي والشوزن على الأهالي الذين كانوا يقاومون الجماعات المسلحة.

كان الأهالي يقاومون قمع قوات الأمن والجيش، الأمر الذي أسفر عن سقوط أحمد فرحان (30 عامًا) برصاص فجّر رأسه بشكل مريع، وآخر بنغالي الأصل حاول حماية نساء سترة، وأكثر من 250 مصابًا، بينهم 65 حالة حرجة.

واحتجاجاً على السياسة القمعية والوحشية في أول أيام السلامة الوطنية، أعلن عن جملة من الاستقالات من المناصب الرسمية في الدولة كرد فعل مباشر.

وفي السادس عشر من مارس أعلنت السلطات البحرينية سياسة قمعية شاملة، فكانت تتم مهاجمة المعتصمين في كل مكان. وصدر بيان عن القيادة العامة لقوة دفاع البحرين جاء فيه:

"صباح هذا اليوم الاربعاء الموافق 16 مارس 2011م بدأت قوات من الأمن العام والحرس الوطني وبمساندة من قوة دفاع البحرين بعملية (تطهير) دوار مجلس التعاون والمرفأ المالي ومستشفى السلمانية وما حولهم وإخلائهم من الخارجين عن القانون الذين روعوا المواطنين والمقيمين وأرهبوهم وأساءوا للاقتصاد الوطني وقد تمّ تنفيذ العملية حسب الخطة الموضوعة لها بكفاءة واحتراف مع مراعاة السلامة للجميع".

والحال، أن ثمة مشهدًا داميًا رافق تنفيذ الخطة، إذ سقط في هذا اليوم كل من جعفر محمد عبد علي سلمان (41 سنة)، وأحمد عبدالله حسن (23 سنة)، وجعفر عبدالله معيوف (30 سنة)، كما قتلت رصاصة طائشة وافدًا آسيويًا (48 سنة) يعمل حارسًا في إحدى الشركات في قرية الحجر.

تمّت محاصرة الدوار بالكامل من قبل الجيش، وقام بعدها باحتلال مستشفى السلمانية بالكامل، ومنع الكوادر الطبيبة من العمل فيما تعرّض بعضهم للضرب والاعتقال، وتحوّلت إدارة المستشفى الى العسكر، ما أعاق حركة وصول الجرحى الى المستشفى وترك تأثيرًا مباشرًا على معالجة الذين كانوا يتساقطون برصاص الجيش وقوات الأمن البحرينية.

وكان البحرين في الثامن عشر من مارس على موعد مع سابقة خطيرة، أثارت دهشة المراقبين، وكشفت عن حالة التخبّط وعدم التوازن لدى رجال النظام.

بعد يومين من مهاجمة قوات الأمن دوّار اللؤلؤة ومحاصرته، أقدمت على خطوة مفاجئة بهدم مجسّم اللؤلؤة الذي يرمز الى تراث الخليج وإزالة الدوار بالكامل واستبداله بإشارة ضوئية. وبرّرت سلطات آل خليفة سبب إزالة الدوار بتخفيف الضغط على الحركة المرورية في الحي التجاري في العاصمة.

أما الثوّار فلهم تفسير آخر، فقد كان دوّار اللؤلؤة مكوّنًا أساسيًا في ذاكرتهم الثورية، فأراد النظام محو هذا المكوّن للأبد..في عملية موتورة لا يمكن فهمها سوى محاولة تقويض كل ما يمت للثورة بصلة.

دعوات الدول الحليفة للنظام الخليفي بإجراء حوار مع المعارضة دفعته الى إطلاق ما أسماه (حوار التوافق الوطني) خلال شهر يوليو سنة 2011. كل شيء فيه كان حاضرًا ماعدا الحوار نفسه، إذ كان بمثابة ملتقى عام أو لقاء مفتوح بين القوى المجتمعية المختلفة، فيما غاب النظام عن الملتقى، للإيحاء بأنّ المشكلة هي بين مكوّنات الشعب، وليس بين الشعب والسلطة الخليفية الحاكمة.

شارك في (اللقاء المفتوح) أكثر من 300 جهة من أطياف وخلفيات سياسية وفكرية واجتماعية ومهنيّة متعدّدة، فيما غاب الهدف الرئيسي من اللقاء، وضاع معه الحوار، ما أدى إلى إعلان الوفاق كبرى جمعيات المعارضة انسحابها منه في 16 يوليو، وأعلنت باقي الجمعيات السياسية عدم جديته، ما كشف أمام العالم تحايل النظام وعدم جديته في القيام بأي إصلاح حقيقي.

ومع تفاقم انتهاكات حقوق الانسان، وتزايد الضغوط الدولية على النظام الخليفي وفي محاولة إلتفافية على المطالب الدولية أصدر الملك حمد في التاسع والعشرين من يونيو سنة 2011، أمرًا بإنشاء لجنة مستقلة لتقصي

الحقائق في أحداث فبراير ومارس من العام نفسه، وأطلق عليها اللجنة الملكية المستقلة لتقصي الحقائق، وتتألف من شخصيات حقوقية دولية برئاسة الدكتور محمود شريف بسيوني، وعضوية كل من فيليب كيرش، ونايجل رودلي، وماهنوش ارسنجاني، وبدرية العوضي، على أن ينشر التقرير كاملًا بعد عرضه على الملك قبل 30 أكتوبر من العام نفسه. وأن يتضمن الانتهاكات التي وقعت خلال تلك الفترة.

أكد الملك في كلمة ألقاها في مجلس الوزراء في ذلك اليوم، أنه:

"لن يتم التهاون أو التساهل حيال ثبوت أية انتهاكات لحقوق الإنسان من أيٍ كان، فهذه الأفعال لا تساعد أحدًا، بل تؤذي الجميع".

تأخّر تسليم التقرير حتى 23 فبراير من العام 2012، وفي محفل رسمي حضره الملك وولي العهد ورئيس الوزراء، ألقى الدكتور شريف بسيوني خلاصة تقرير اللجنة وتوصياتها، وتحدّث عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت ومنها:

التعذيب، والاستخدام المفرط للقوة بما أدّى إلى القتل، وأساليب التعذيب المرصودة من الصعق بالكهرباء والحرمان من النوم واللكم والضرب بخراطيم المياه، واعترافات انتزعت تحت التعذيب وتمّ الاستناد إليها في المحاكمات، والاعتداءات اللفظية والتهديد بالاغتصاب وإهانة الطائفة الدينية للمسلمين الشيعة وهدم مساجدهم، وقطع بعثات مئات الطلاب الجامعيين، وقطع أرزاق آلاف الموظفين من مختلف الوزارات والشركات التي راحت تتبارى بفصل المزيد ممن أسمتهم (الخونة والمجرمين والعملاء).

ونفي التقرير وجود أي إثبات على تورط إيران في الحدث البحريني، والذي كان المبرر الذي استند اليه النظام الخليفي في دخول قوات درع الجزيرة الى البحرين. ثم سردت اللجنة توصياتها، ومن بينها تشكيل لجنة مستقلة لمتابعة تنفيذ التوصيات.

بعدها مباشرة وفي المحفل نفسه، ألقى الملك كلمته، وعلى خلاف ما جاء في التقرير المعتمد من قبله، أكّد الملك التدخل الإيراني، وأمر بتشكيل فريق عمل حكومي لدراسة التوصيات.

وكانت الكلمة بمثابة الصفعة الجديدة للشعب، وتأكيدًا على أن الحكومة رغم كل ما ثبت من تورطها، باقية ومحميّة من قبل رأس النظام، وأن التقرير ما هو إلا محاولة لتلميع صورة النظام في الخارج.

واصل شباب الثورة حضورهم في الساحات، وواصل النظام استخدامه المفرط للقوة بكل أشكالها، قتلًا واعتقالًا وتعذيبًا، بل زاد عليها قطعًا للأرزاق، وحرمانًا من السفر، وتشويهًا. ولكن الشعب مصرٌّ على مطالبه المشروعة لشعب البحرين بكافة مكوّناته.

لناحية دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين، لا بد من الإشارة إلى أن وحدات من الجيشين السعودي والاماراتي عبرات الجسر الذي يربط بين البحرين والسعودية من أجل هدف واحد هو: وأد الثورة البحرينية.

وفي الخلفيات، تنظر السعودية الى البحرين بكونها مجرد كيان ملحق ودولة تابعة لها، بل ومنضوية داخل مجالها السيادي، ولتلك النظرة مبرراتها لدى النظام السعودي.

فالبحرين تعتمد على المساعدات السعودية في تغطية جزء كبير من ايراداتها وتسديد العجز في موازناتها.

ومن الثابت، أن ايرادات النفط والغاز تشكل نسبة 88 بالمئة من إجمالي ايرادات الحكومة البحرينية، فيما تزوّد مصفاة أبو سعفه الخاضعة لإدارة مشتركة بين البحرين والسعودية بموجب اتفاقية ثنائية في عام 1972 نسبة 80 بالمئة من انتاج النفط البحريني..

من جهة ثانية، فإن السعودية الى جانب الكويت والامارات تقوم بتقديم منح مالية لدعم الميزانية البحرينية وتقدر المنح بـ 330 مليون دولار تقدم السعودية منها 230 مليون دولار.

وكانت السعودية ودول الخليج قد خصّصت عشرة مليارات دولار لمساعدة البحرين ضمن مشروع أطلق عليه مارشال خليجي لانقاذ الاقتصاد البحريني الذي عانى من التدهور نتيجة الثورة الشعبية وإصرار النظام على مواصلة سياسة القمع في مواجهة المطالب الشعبية السلمية.

وعانت البحرين في أكتوبر سنة 2011 من عجز كبير في ميزانيتها فقامت السعودية بمساعدتها لسد العجز، إذ أدى خفض التصنيف الائتماني البحريني عقب الاحتجاجات الشعبية لارتفاع كلفة إصدارات الديون بينما تسعى السعودية إلى إخماد الثورة في البحرين. وقبل ذلك، أي في مارس سنة 2011 تعهدت السعودية والامارات والكويت وقطر بمساعدة البحرين وسلطنة عمان بعشرة مليارات دولار على مدى عشر سنوات بعد الاحتجاجات الشعبية ولتطويق آثارها على مستوى منطقة الخليج.

تواصل الدعم السعودي الرسمي لموازنة النظام البحريني، ومن بينها دعم قدّر بـ506 ملايين دولار عبر المارشال الخليجي للفترة من 2015 - 2018.

إن حاجة الاقتصاد البحريني للدعم السعودي، سواء عبر زيادة نصيب البحرين من نفط حقل أبو سعفة أو زيادة حجم المساعدات المالية جعل البحرين خاضعة تحت تأثير السياسات السعودية في الخليج والعالم..

وقد تولّت الرياض إدارة الملف البحريني وبات الأمراء السعوديون هم من يقرّرون ما يجب وما لايجوز في المملكة الخليجية الصغيرة.

عارضت السعودية كل مبادرات الحل السياسي في البحرين، متمسّكة بخيار واحد هو: عودة المتظاهرين الى بيوتهم دون السماح لأي حوار جاد أن يجري بين المعارضة والحكومة.

عملت السعودية بكل ما تملك من امكانيات مالية ودبلوماسية على منع خروج ملف البحرين من إطاره المحلي والخليجي في أسوأ الأحوال، وأن تعريبه أو تدويله يعني نجاح الثورة البحرينية في إيصال رسالتها الى العالم.

فكانت الرياض تنفق الأموال، وتتواصل مع البعثات الدبلوماسية، والوفود الرسمية، الى حد أن السياسة الخارجية البحرينية أصبحت ترسم في الرياض وليس في المنامة، بل إن ملك البحرين أصبح بلا سلطة فعلية، وبات عليه مراجعة من يصفهم "الأعمام" في الرياض في كل شؤون بلاده، لا سيما المتعلّق منها بتركيبة الحكم أو العلاقة مع المعارضة فضلًا عن السياسة الخارجية الخاضعة بصورة كاملة لتوجيهات الملك وولي العهد في المملكة السعودية.

وتكشف وثائق ويكليكس عن التدخل السعودي في تفاصيل الشؤون الداخلية البحرينية.

ـ في وثيقة صادرة عن الاستخبارات السعودية توصي بوضع استراتيجية أمنية تقوم على إبعاد الشيعة عن أي مناصب، أو تسمح لهم بالنفوذ في مشاريع المملكة السعودية في البحرين.

ـ هدّدت السعودية بحسب وثيقة صادرة في 3 أكتوبر سنة 2011 بمقاطعة القمة العربية في بغداد في حال وضعت قضية البحرين على جدول أعمال القمة..

ـ بينت برقية صادرة عن وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية عن طلب الاستخبارات العامة معلومات حول النشاط الشيعي في مملكة البحرين. وتوضّح البرقية جواب وزارة الخارجية على الطلب بتاريخ 1432/11/3 هـ (1 أكتوبر/ تشرين الأول 2011) عبر برقية أخرى تتضمن "المعلومات المتوفرة حول نشاط الشيعة في مملكة البحرين والأساليب التي يتم اتباعها للتغلغل والسيطرة على مقاليد الأمور هناك.

ـ كشفت وثيقة صادرة عن وزارة الخارجية السعودية عن شكوى تقدّمت بها باسم ديوان رئاسة مجلس الوزراء السعودي إلى دولة الكويت ضد صحيفة "الدار" المملوكة لرجل الأعمال الكويتي محمود حيدر إثر نشرها مقالات رأت الوزارة بأنها "تتهجم على مواقف السعودية الداعمة لمملكة البحرين".

وأوضحت الوثيقة أن وزارة الخارجية السعودية قامت في 1432/5/14هـ (الموافق 18 ابريل 2011) بمخاطبة السفارة في الكويت للإفادة بمرئياتها حيال ذلك".

وأشارت البرقية إلى أن السفير السعودي في الكويت "قام بمتابعة هذا الموضوع ومناقشته مع كبار المسؤولين الكويتيين وعلى رأسهم رئيس

الوزراء الكويتي ونائبه الأول وزير الدفاع ونائبه الثاني وزير الخارجية وكبار المسئولين في كل من الديوان الأميري ووزارة الخارجية ووزارة الإعلام". وأشارت البرقية إلى أن المسئولين الكويتيين "أكّدوا له جميعهم عدم قبولهم بما نشرته صحيفة الدار الكويتية وأنه تم إبلاغ مالكها بذلك".

ـ أظهرت "البرقيات السعودية" تكليف مجلس التعاون الخليجي لسفراء الدول الخليجية في الدول التي تفرض حظر أسلحة على البحرين بإجراء اتصالات دبلوماسية جماعية لدعم موقف البحرين.

وأظهرت وثيقة صادرة في عام 2012 عن وزارة الخارجية السعودية جانبًا من الجهود التي قام بها السفير السعودي السابق في واشنطن عادل الجبير. وتقول البرقية المؤرخة في 1 أبريل 2012 بأنه "أجرى اتصالات مستمرة مع الجانب الأمريكي ممثلًا في مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، ونوابه في المجلس، ومع نائب وزيرة الخارجية، ومساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، وقائد القوات المركزية، ومدير الاستخبارات المركزية (CIA)، ومع الزعامات في الكونجرس منذ اندلاع الأحداث في مملكة البحرين، وذلك لحشد الدعم لحكومة البحرين.

ـ كشفت برقية موقعة بتاريخ السابع من أكتوبر سنة 2012 من قبل وزير الخارجية السابق سعود الفيصل طلبه من وزير الخارجية البريطاني السابق وليام هيغ التدخل للسماح برفع حظر الأسلحة الذي تفرضه بلاده على البحرين.

وجاء في البرقية أيضاً أن "مملكة البحرين أصبحت مؤخرًا تواجه العديد من التحديات والأعمال العدوانية المدفوعة بالتحريض من قوى إقليمية مجاورة تضع في أجندتها المساس بسيادة مملكة البحرين والتدخل في

شئونها الداخلية مما يؤثر ذلك على سلامة أمنها الوطني وأمن وسلامة دول مجلس التعاون".

وأضافت البرقية بأنّ ذلك: "يتطلّب منها (أي من البحرين) تعزيز قدراتها الدفاعية والأمنية من خلال شراء بعض الأسلحة التي تمكّنها من الدفاع عن نفسها والحفاظ على ترابها الوطني وحماية نظامها السياسي ومصالح شعبها إلا أنّ بعض الجهات المختصة في الدول الصديقة (في إشارة الى بريطانيا) قد فرضت حظرًا على مبيعات السلاح لها".

وتابعت البرقية التي وقعها سعود الفيصل بصفته وزيرًا للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون بأن "دول المجلس تتطلع إلى بذل مساعيكم العملية لرفع حظر السلاح المفروض على مملكة البحرين من قبل الجهات المختصة في المملكة المتحدة".

ـ بيّنت برقية صادرة عن وزارة الخارجية السعودية أن السعودية استثنت البحرين من "تقديم برنامج زمني للمشاريع التنموية التي تنوي إقامتها" كشرط لتسلّمها المنحة السنوية المقررة من أموال المارشال الخليجي.

وبحسب البرقية المصنفة تحت "عاجل جدًا تسحب حالًا" والتي نشرها موقع "ويكيليكس" فإن شروط المنحة التي أقرّت في القمة التشاورية في الرياض ويشرف على توزيعها الصندوق السعودي للتنمية تتضمن "صرف المخصصات السنوية للمشاريع التنموية لكل من البحرين وسلطنة عمان يتوقف على البرنامج الزمني لتنفيذها وليس وفقا للتوزيع السنوي المتساوي لمبلغ المنحة".

لكن البرقية المرسلة من قبل وزير الخارجية السعودي السابق سعود الفيصل إلى وزير الديوان الملكي السعودي تطلّب تجاوز هذا الشرط بالنسبة إلى البحرين.

وتقول البرقية: "بنظرة شمولية فإن ما تعانيه البحرين يقتضى التجاوزعن هذا المنظور المالي المجرد من أي إعتبارات أخرى، ولأن ما يجري في البحرين الآن بما له من أبعاد قد تنعكس على المملكة وباقي دول المجلس". وتتابع، فإن "الجانب الاقتصادي أحد المحاورالأساسية في أزمة البحرين ومطالبات المعارضة هناك جراء محدودية الدخل وشح الوظائف لشرائح كبيرة في المجتمع البحريني".

ـ أظهرت برقية صادرة عن وزارة الخارجية السعودية تقييم الوزارة للقرار الصادر عن البرلمان الأوروبي بشأن حقوق الإنسان في البحرين في 17 يناير/ كانون الثاني 2013، إذ وصفت البرقية القرار بأنّه "أسوأ وأشد قرار صدر ضد البحرين". وقالت البرقية: "يمكن اعتبار القرار سلبيًا جدًا للبحرين، فإضافة إلى إدانته للسلطات البحرينية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان فإنه يدعو لأول مرة لاعتماد مجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي لقرارات عن حالة حقوق الإنسان في البحرين". وتابعت البرقية: "يعتبر هذا من أسوأ وأشد القرارات التي اتخذها البرلمان الأوروبى بشأن البحرين وأيضا بحق جهاز العمل الخارجي الأوروبي".

وتضمن القرار إدانة لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين على الرغم من التوصيات التي قدمتها لجنة تقصي الحقائق، كما اعتبر المساءلة بشأن الانتهاكات عنصراً أساسياً على الطريق نحو العدالة.

ـ بينت برقية صادرة عن بعثة مجلس التعاون الخليجي في بروكسل أن مشروع القرار الذي اعتمده البرلمان الأوروبي في 17 يناير 2013 بشأن البحرين كان يتضمن بندين جرت إزالتهما يتضمنان عقوبات بحق مسئولين بحرينيين وإعادة النظر في علاقات دول الاتحاد الأوروبي مع البحرين. وجاء في البرقية التي نشرها موقع "ويكيليكس" تحت عنوان "البرقيات السعودية" وهي عبارة عن رسالة موجهة إلى أمين عام مجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني يوم من القرار (18 يناير/كانون الثاني 2013) بأنّه: " تمّ تعديل مشروع القرار بفضل جهود سعادة سفير مملكة البحرين الحثيثة، فتم إلغاء بند يتضمن "فرض عقوبات تشمل حظر سفر وتجميد أصول"، كما تم إلغاء "إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية الحالية للاتحاد الأوروبي مع البحرين".

وتابعت بعثة مجلس التعاون في تعليقها بأنّهك "على الرغم من تواصل البعثة وأصحاب السعادة سفراء دول المجلس مع أعضاء البرلمان الأوروبي وتزويدهم بالمعلومات، إلا أن بعض أعضاء البرلمان الأوروبي ما يزال يصدر البيانات والقرارات بناءً على معلومات بعيدة عن الواقع حول الوضع في البحرين، ويتمسك بمواقفه التي تميل في بعض الأحيان إلى التشدد". وعزت الرسالة ذلك إلى "نتيجة الضغط من قبل منظمات المجتمع المدني الأوروبية على البرلمان الأوروبي، ولاسيما فيما يتعلق بعبد الهادي الخواجه".

مهما يكن، فإن ثورة 14 فبراير البحرينية تبقى الأعلى نسبة في التمثيل الشعبي مقارنة بالثورات العربية قاطبة، وهي الأكثر ثورات العرب

مظلومية، فقد ظلمها الأقربون والأبعدون، الى حد إسقاطها من قائمة الثورات.

اتهمت الثورة بالطائفية لأن الغالبية الثائرة من مكوّن مذهبي محدّد، مع أن شعاراتها كانت وطنية، واتهّمت بالعنف مع أنها تمسّكت بالسلمية في أكثر لحظات الثورة دموية حين كان شباب الثورة يتساقطون برصاص النظام، وأسلحة الشوزن..

الثوّار لم يغادروا أحلامهم ولا أهدافهم ولا سلميتهم، فيما واصل النظام الخليفي المدعوم سعوديًا سياسة القمع الشامل، وتغيير هوية السكّان عبر التجنيس السياسي، والإصرار على تجاهل مطالب الشعب في الحرية والمساواة والشراكة السياسية.

الثورة المضادة..وتدمير الفرص

تجاهل النظام البحريني دعوات الحوار والمصالحة الوطنية القائمة على الشراكة والتمثيل العادل. قرر العودة الى خياره الأمني مشفوعًا بالدعم السعودي والأوروبي، وأقفل كل أبواب النقاش السياسي في البلاد، وبدأ في تطبيق تدابير قمعية شاملة بدأت باعتقال أمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان في الثامن والعشرين من ديسمبر سنة 2014، أثر استدعاء وجّه له من قبل وزارة الداخلية..وكتبت الوزارة على حسابها في تويتر أن الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، استدعت أمس، علي سلمان أمين عام جمعية الوفاق، لسؤاله فيما نسب إليه بشأن مخالفات أحكام القانون والقيام بممارسات مؤثمة وفقاً للقوانين". وكانت تدور الاتهامات حول خطب الشيخ علي سلمان بين عامي 2012

و2014 وهي الفترة التي شهدت فيها البحرين حراكًا شعبيًا سلميًا للمطالبة بالانتقال الديمقراطي وقد وضع النظام الخليفي ذلك في إطار ما وصفه بـ "التحريض على كراهية نظام الحكم، والدعوة لإسقاط نظام الحكم بالقوة، وتحبيذ الشباب بأن الخروج على النظام جائز شرعًا، إهانة القضاء، إهانة السلطة التنفيذية، والتحريض على بغض طائفة من الناس، والاستقواء بالخارج، وبث بيانات وأخبار كاذبة من شأنها إثارة الذعر والإخلال بالأمن، والمشاركة في مسيرات وتجمعات تتسبب في الإضرار بالاقتصاد". وتكشف اتهامات السلطات البحرينية رفضها التام للإصلاح السياسي والتحوّل الديمقراطي في البلاد ما يدفعه للتلاعب بالألفاظ وتشويه الحقائق..

اعتقال الشيخ علي سلمان أحدث ردود فعل شعبية غاضبة، حيث تجمع العشرات أمام مقر جمعية الوفاق في منطقة الزنج رافعين صور الشيخ علي سلمان ومطالبين بالإفراج عنه.

وفي مساء اليوم الذي تمّ فيه اعتقال الشيخ علي سلمان، نشرت السلطات البحرينية قوات كبيرة من رجال الأمن في مداخل منطقة البلاد القديم حيث يسكن الشيخ علي سلمان وبالقرب من الزنج، مقر جمعية الوفاق.

وكانت جمعية الوفاق قد أعلنت في مساء الثامن والعشرين من ديسمبر من العام نفسه اعتقال أمينها العام، ثم أصدرت بيانًا مقتضبًا جاء فيه أن "عائلة سلمان تلقت اتصالًا هاتفيًا لمدة ثوانٍ أخبرهم أنه تمّ اعتقاله ولا يعلم عن مكان احتجازه وانقطع الخط".

وكان رد الشيخ علي سلمان على اتهامات السلطات البحرينية واضحًا حيث أكّد "على النهج السلمي في المطالبات السياسية، وحديثه في هذا الموضوع معروف لدى الكل، كما أكّد أنّه دائما ما يحث على احترام كل

الطوائف والأديان، وأن الحديث عن التعذيب أو انتهاكات حقوق الإنسان مثبت في تقرير لجنة تقصي الحقائق" ومثّل على ذلك باعتراف وزارة الداخلية نفسها بأن شابًا قضى في الحبس خلال أقل من شهر من الآن بسبب التعذيب الذي تعرض له، وأحالت المتورطين إلى المحاكمة".

بيانات استنكار صدرت من خمس جمعيات سياسية رئيسة في اليوم الذي أعلن فيه خبر اعتقال الشيخ علي سلمان. وأكّدت كل من جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد"، وجمعية التجمع القومي الديمقراطي، وجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي، وجمعية الإخاء الوطني على "تضامنها الكامل ووقوفها إلى جانب الشيخ علي سلمان". وجاء في بيان الجمعيات إن "استدعاء سلمان يأتي على خلفية المحاولات المستميتة لتقويض العمل السياسي المعارض في البحرين وتكميم أفواه المواطنين، ما يعد تعديًا واضحًا على الدستور وميثاق العمل الوطني وكل المواثيق الدولية ذات الصلة بحرية الرأي والتعبير، فضلًا عن محاولات الإنقضاض على الجمعيات السياسية". وشدّد البيان على أن "عمليات الإستدعاء والتحقيق التي تقوم بها الأجهزة الأمنية بحق قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية والنشطاء لا تنطلق من أي سند قانوني بقدر ما هي محاولات يائسة لضرب الحراك الشعبي السلمي". وطالبت قوى المعارضة البحرينية "بإخلاء سبيل الشيخ علي سلمان والتوقّف عن السير في هذا النهج الذي لا طائل منه سوى مزيد من الإحتقان السياسي وتوتير الأجواء الأمنية والسياسية وإحداث خروقات في السلم الأهلي والاستقرار الاجتماعي".

كما أصدر كبار العلماء في البحرين وهم السيد جواد الوداعي، والشيخ عيسى أحمد قاسم، والسيد عبدالله الغريفي، والشيخ عبدالحسين الستري

بياناً بشأن اعتقال الشيخ علي سلمان، جاء فيه "ما أقدمت عليه السلطة من أصل استدعاء سماحة الشيخ علي سلمان الأمين العام لجمعية الوفاق خطوة لا تعبّر عن تقدير سياسي حكيم"، وطالبوا بالإفراج الفوري عن سلمان.

وفي تعبير عن إصرار على تجاهل كل الأصوات الوطنية والوازنة في البحرين، قرّر النظام البحريني السير في سياسته القمعية متحصّنًا بدعم سعودي وآخر أوروبي، وبالخصوص بريطاني.

وفي الثامن والعشرين من يناير سنة 2015 رفض أمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان ما نسب إليه من تهم الترويج لقلب وتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد، وبوسائل غير مشروعة، والتحريض على عدم الإنقياد إلى القوانين وتحسين أمور تشكل جرائم، والتحريض علانيةً على بُغض طائفة من الناس بما من شأنه الإضرار بالسلم العام، وإهانة وزارة الداخلية، مؤكدًا أنه منذ بداية عمله السياسي لايزال يتمسّك بالسلمية وإصلاح النظام.

لم يعر القضاء البحريني اهتمامًا لدفوعات الشيخ علي سلمان ولا محاميه، وكشف عن كونه قضاءً مسيّسًا، وأنّه يخضع لإملاءات وزارة الداخلية. وفي الثاني عشر من ديسمبر سنة 2016 أعلن مصدر قضائي بحريني بأن محكمة الاستئناف البحرينية ثبتت حكمًا بالسجن بحق أمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سليمان والصادر في الثلاثين من مايو من العام نفسه بتهمة "الترويج لتغيير النظام بالقوة" بعد أن كان القضاء قد برأه منها في محاكمة أولى. وأيّدت محكمة الإستئناف البحرينية حكمًا بالسجن تسع سنوات بحق زعيم المعارضة الوطنية الشيخ علي سلمان.

وفي غضون ذلك، كانت السلطات البحرينية تلاحق الناشطين وتقيم محاكمات صورية لتقويض الحراك الشعبي السلمي.

وكانت السلطات قد سبقت اعلان الحكم على الشيخ علي سلمان بفرض تدابير تنطوي على نيّة تعطيل الحياة السياسية بصورة كاملة، حيث أصدر القضاء البحريني في السابع عشر من يوليو سنة 2016 قرارًا بحل جمعية "الوفاق" لإدانتها بما وصفه بالانحراف "في ممارسة نشاطها السياسي إلى حد التحريض على العنف بما قد يؤدي الى إحداث فتنة طائفية في البلاد". وتمثّل الوفاق الأبرز شعبيًا في البحرين والتي تنادي بالإصلاح السياسي والتحوّل الديمقراطي بصورة سلمية، وهو ما يرفضه النظام بضغط من النظام السعودي..

وقضت محكمة بحرينية بحل جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وأمرت بتصفية أموالها لصالح خزينة الدولة. جاء ذلك بعد أن رفعت وزارة العدل والشؤون الإسلامية في الرابع عشر من يونيو من العام نفسه دعوى ضد جمعية الوفاق، واتهمتها بعدم احترام القانون وبتوفير "بيئة حاضنة للإرهاب والتطرف والعنف".

وأقيمت جلسة النطق بالحكم في غياب محامي الجمعية الذين أعلنوا في الثامن والعشرين من يونيو انسحابهم من الدعوى احتجاجًا على ضيق الوقت لتحضير مرافعتهم وعدم السماح لهم بدخول مقارها المغلقة بقرار قضائي.

كان اعتقال الشيخ علي سلمان وحل جمعية الوفاق رسالة واضحة الى كل القوى السياسية بأن البحرين تدخل في نفق مظلم وتتّجه الى المجهول.

إن تشجيع الرياض للسلطات البحرينية على تجاوز الخطوط الحمراء مع الحراك الشعبي ورموزه وقواه السياسية يعني أن النظام الخليفي ينزلق بالبلاد نحو منحدر خطير، وعكس نفسه في تدهور الأوضاع الإقتصادية الذي دفع رموز النظام إلى تسوّل العون من الكويت والسعودية وحتى قطر الجارة اللدودة لم يوفّرها النظام لسداد الفجوة الهائلة في مداخيل الدولة..

سياسة حل الجمعيات السياسية بدأت مع وفاق ولم تنته بوعد التي كانت مستهدفة كما أمينها العام ابراهيم شريف، المعتقل على خلفية معارضة تطبيع النظام الخليفي مع الكيان الاسرائيلي في أكتوبر 2020.

كثّفت السلطات البحرينية من تدابيرها القمعية، وتزايدت وتيرة الاعتقالات وسط المعارضين، وكذلك قرارات إسقاط الجنسية عن رموز الحراك الشعبي والمجتمع البحريني وكان أخطرها وأبرزها إسقاط الجنسية عن عالم الدين الكبير الشيخ عيسى أحمد قاسم في 20 يونيو سنة 2016..

ولفّقت الداخلية البحرينية اتهامات مثيرة للسخرية للشيخ عيسى قاسم مثل استغلال المنبر الديني "لخدمة مصالح أجنبية"، في إشارة إلى إيران التي تتهمها البحرين بدعم المعارضة. وقد أثارت هذه الخطوة انتقادات من الولايات المتحدة والأمم المتحدة إلى جانب إيران التي رفضت مثل هذه الاتهامات ووضعتها في سياق سياسة الهروب للأمام ورفض مطلب الإصلاح السياسي..

وجريًا على عادته في اللامبلاة للانتقادات وكذلك للنصائح مستعينًا بالغطاء السعودي والبريطاني، واصل النظام البحريني تنفيذ الاجراءات القمعية ضد كل من يزعم بأنهم يهدّدون سلامة البلاد، وينطبق ذلك على

كل من يطالب بالتغيير والاصلاح، فأصدر سلسلة قرارات بإسقاط الجنسية عن عدد من المعارضين والناشطين وترحيلهم الى الخارج..

في الثالث من نوفمبر سنة 2015، أصدرت المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة حكماً خاصاً بإسقاط الجنسية عن 13 بحرينيًا، ما يرفع مجموع من أسقطت جنسياتهم من المواطنين البحرينيين على خلفية المشاركة في الحراك الشعبي منذ فبراير 2011، وتضمين ذلك تهم الانضمام لتنظيمات إرهابية من بينها "داعش"، قد بلغ (210) أشخاص.

وقد بدأ صدور أحكام إسقاط الجنسية في 6 نوفمبر 2012، تحديدًا حيث أصدر وزير الداخلية قرارًا، أسقط بموجبه الجنسية عن 31 شخصًا، على إثره تمّ سحب جوازات وهويات بعض المسقطة جنسيتهم المتواجدين في البحرين؛ كما تم استدعاؤهم لطلب تصحيح وضع إقامتهم في البلاد والبحث عن كفلاء لهم. ثم تلاحقت قرارات إسقاط الجنسية لتطاول عشرات من رموز المعارضة والناشطين في الداخل والخارج.

في السادس من مارس سنة 2017 ذكرت وكالة أنباء البحرين الرسمية أن وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في مملكة البحرين تعتزم رفع دعوى قضائية لحلّ جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) السياسية الليبرالية المعارضة. وقالت وكالة (أنباء البحرين) إن وزارة العدل استندت في الدعوى إلى "ما ارتكبته جمعية (وعد) من مخالفات جسيمة تستهدف مبدأ احترام حكم القانون، ودعم الإرهاب، وتغطية العنف، من خلال تمجيدها محكومين في قضايا إرهاب، واستخدام الأسلحة والقتل".

وكان الأمين العام السابق لجمعية وعد إبراهيم شريف، قد أمضى أربع سنوات في السجن، بتهمة التآمر لإسقاط النظام، وأدين مجددًا في 2016

بالتهمة نفسها، وحكم عليه بالسجن لمدة عام ثم أعيد اعتقاله في مارس 2024 لموقفه المناهض للتطبيع مع الكيان الصهيوني. وقالت وزارة العدل إن المخالفات التي ارتكبتها الجمعية "شكلت في مجملها خروجًا كليًا عن مبادئ العمل السياسي المشروع في ظل مبدأ حرية تشكيل الجمعيات السياسية أو الانضمام إلى أي منها".

أجّلت المحكمة الإدارية الكبرى في البحرين، النظر في الدعوى المرفوعة من قبل وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف، لحل جمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد"، إلى جلسة 17 أبريل 2017 ولكن الحكم قد صدر بالحل بانتظار اللحظة المناسبة، وتهيّأ قادة الجماعة لسماع خبر الحل في تلك الجلسة...

وفي منتصف يناير 2017 صرّح رئيس نيابة الجرائم الإرهابية المحامي العام أحمد الحمادي بأنه تمّ صباح اليوم تنفيذ حكم الإعدام في المحكوم عليهم الثلاثة (سامي مشيمع، عباس السميع، علي السنكيس) المدانين في القضية الخاصة باستهداف قوات الشرطة بمنطقة الديه يوم 3 مارس 2014 بعبوة متفجرة مما نجم عنه مقتل ثلاثة من الشرطة من بينهم الضابط الاماراتي طارق الشحي، وذلك بعد أن صار الحكم باتًا واجب التنفيذ، بصدور حكم محكمة التمييز برفض الطعن المقدم منهم، وبإقرار الحكم الصادر بإعدامهم، وذلك بعد أن اتخذت الإجراءات المقررة، وطلب النائب العام تنفيذ الحكم بناءً على ذلك. وأوضح الحمادي أن تنفيذ الحكم قد تم رميًا بالرصاص، وبحضور قاضي تنفيذ العقاب وممثلي النيابة العامة ومأمور السجن وطبيب وواعظ حسبما يقضي القانون.

وكان محامي بعض المحكومين عليهم قد دفع ببطلان الاعترافات الصادرة عن المتهمين كونها انتزعت عن طريق الإكراه، ورفضت

المحكمة النظر في كلام الدفاع. وتحدثت مصادر المعارضة عن ملابسات وغموض يحيط بحادث التفجير المزعوم، إذ تفيد المصادر أن الحادث مدبّر وليس بعيدًا أن تكون لعبة استخبارية.

أثار تنفيذ أحكام الاعدام ردود فعل شعبية واسعة وخرجت المسيرات المنددّة بجريمة الإعدام وعبّر الأهالي عن مواقف لافتة تنبىء عن فخرهم بأبنائهم ونضالهم السلمي وندّدوا بارتكاب الأجهزة الأمنية لجريمة الإعدام، باستغلال شعار الحرب على الإرهاب..

وفي كل مرة يقدم فيها النظام الخليفي على ارتكاب المزيد من الجرائم ضد الناشطين والمعارضين يكون قد دمّر فرصة جديدة للحل..

وكانت منظمات حقوقية دولية مثل منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس وواتش قد حذّرت من أن أحكام الإعدام تتم على خلفية سياسية ولا صلة لها بالقانون. وتعد الفترة ما بين 2011- 2017 هي الأكثر من حيث عدد حالات الاعدام في البحرين..

لم يسدل الستار على أحكام الاعدام ولا القتل العمد، إذ تفجّرت قضية سجن الجو بعد نجاح عشرة من السجناء بالهروب من السجن، ثم إقدام أجهزة الداخلية باطلاق النار وقتل السجين المحرر رضا الغرسة المحكوم بمائتي سنة سجن وتمّكنه من الهرب من السجن في مرات سابقة..

دخلت مملكة البحرين بسبب تدابير السلطات الأمنية في أتون مرحلة اللاعودة، ولم تعد هناك فرصة لإعادة بناء الثقة، وإن ثمة عقدًا اجتماعيًا جديدًا ينتظر صوغه، ولكن مع وجوه أخرى ووفق شروط مختلفة..

وبعد مرور ثلاثة عشر عام على ثورة 14 فبراير، لا تزال تشهد مناطق متفرقة من البحرين مسيرات منددّة بانتهاكات حقوق الانسان والمطالبة بالإفراج عن رموز الحراك الثوري السلمي، وقد مضى على اعتقال بعضهم أكثر من عشر سنوات مثل الناشط الحقوقي البارز عبد الهادي الخواجه، وقيادات في جمعيات معارضة مثل حسن مشيمع وعبد الوهاب حسين والشّيخ عبد الجليل المقداد، والشّيخ محمّد حبيب المقداد، والشّيخ سعيد النوري، والشّيخ عبد الهادي المخوضر، الشّيخ وميرزا المحروس، ومحمّد علي إسماعيل، والشّيخ حسن عيسى وعشرات آخرين لا تزال سجون البحرين تحجز حريتهم على خلفية ممارسة حرية التعبير السلمي عن مطالب مشروعة.

إن حالة الجمود السياسي في البحرين والقطيعة شبه التامة بين غالبية الشعب والسلطة الحاكمة لا يمكن أن تؤسس لاستقرار سياسي أو تنمية اقتصادية مستدامة. إن لجوء النظام الى خيار التغيير الديمغرافي عبر التجنيس السياسي العشوائي يؤسس ليس لأزمة هوية كيانية فحسب، بل يزرع بذور حرب أهلية مستقبلية بفعل عدم التجانس الداخلي والتضارب في المصالح وانعدام عنصري الانتماء والولاء كشرطين في بناء علاقة مستقرة بين الحاكم والمحكوم.

انتهى ...